وهدان عويس

نهضة الفكر في الغرب
وأزمة الفكر عند العرب

دراسات
فكر



نهضة الفكر في الغرب
وأزمة الفكر عند العرب

رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٥/٩/٢١٤٨)

١٥٣٫٤٢
عويس ، وهدان
نهضة الفكر في الغرب وأزمة الفكر عند العرب: دراسة/
وهدان عويس.. عمّان: دار أزمنة، ٢٠٠٥.
(١٨٤) ص.
ر.إ.: ٢٠٠٥/٩/٢١٤٨.
الواصفات: /الفكر/ /الإبداع/ /الثقافة العربية/ /البلدان العربية/ / التفكير/ /الحضارة العربية/ /الغرب/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل ٢٠٠٥/٨/٢٠٣١
(ردمك) ISBN 9957-09-222-7
نهضة الفكر في الغرب وأزمة الفكر عند العرب: وهدان عويس
الطبعة الأولى: 2006

أزمنة ®
أزمنة للنشر والتوزيع
تلفاكس: ٥٥٢٢٥٤٤
ص.ب: ٩٥٠٢٥٢
عمّان ١١١٩٥ الأردن
شارع وادي صقرة، عمارة الدوحة، ط ٤
E.Mail:info@azminah.com
Website:http://www.azminah.com

تصميم الغلاف: أزمنة (الياس فركوح)
فرز وسحب الأفلام: Dots
الترتيب والإخراج الداخلي: أزمنة (نسرين العجو ، إحسان الناطور)
الطباعة: جمعية عمّال المطابع التعاونية
تاريخ الصدور: كانون الثاني / يناير 2006

دراسات

وهدان عويس

نهضة الفكر في الغرب وأزمة الفكر عند العرب



الإهـداء

إلى الذين ينشدون صحوة الأمة وحريتها

أهدي هذا الكتاب

المؤلف

مقدمة

الغاية من هذا الكتاب هي بيان مراحل تطور الفكر الغربي منذ القرن السادس عشر الميلادي وحتى عصرنا الحاضر والذي شمل حقول الفلسفه والاجتماع والاقتصاد والعلوم ، وكان أساساً للنهضة الحديثة في الغرب والتقدم العلمي والتكنولوجي في العالم ، وكذلك بيان أسباب الأزمة التي لازمت الفكر العربي خلال هذه الفترة وكيفية التصدي لها ومعالجتها.

وكان لابد في هذا الصدد من ذكر أسماء أهم الفلاسفه والعلماء الذين مهدوا لنهضه الغرب وبيان منجزاتهم ، مع التركيز بشكل موسع على فلاسفة الاقتصاد الذين كان لنظرياتهم وأفكارهم الأثر الكبير في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم. ولذلك أفردنا لهؤلاء الاقتصاديين فصلاً خاصاً وتوسعنا في التعريف بهم وبنظرياتهم.

كان القرن السادس عشر نقطة الانطلاق في هذا الزخم الفكري. وكان المحرك لهذا الانطلاق إنعتاق أوروبا من القيود الفكرية

والاجتماعية التي فرضتها عليها الكنيسة ، والتي كانت تكبل العقل وتحد من فعاليته. والفضل في ذلك كان للحركة التصحيحية التي قام بهـا رجل الدين الكاثوليكي الألماني «مـارتن لوثر» الذي تمرد على الكنيسة وفروضها الدينية والاجتماعية الصارمة.

نتيجة لهذا الانعتاق أخذت الافكار في أوروبا تتفاعل، وأخذ العقل، وليس الغيبيات ، يأخذ دوره في صياغة أسس وتوجهات المجتمع الغربي، فقامت نهضه فكريه ومعرفيه تلتها بالضرورة نهضة علمية وصناعية وتحولات أقتصادية واجتماعية وسياسية. ومن هذه التحولات على المستوى السياسي في بريطانيا تحديد سلطة الحكم الملكي في بريطانيا بإصدار «الماغناكارتا» وثورة «كرومويل». وفي فرنسا قيام الثورة الافرنسية وقيام الثورة الاشتراكية في روسيا . أما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي فقد ظهرت على المسرح العالمي مدرستان متناقضتان هما المدرسة الرأسمالية، والمدرسة الاشتراكية (الشيوعية). تمحور حول الأولى دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، وحول الثانية روسيا ودول شرق أوروبا وبعض دول آسيا وافريقيا. وأما العالم العربي فكان حائراً تتجاذبه رياح هاتين المدرستين.

قد يتساءل المرء أين موقع العالم العربي من هذه التطورات؟ إن المتتبع لمسار التاريخ يجد أن الانتاج الفكري العربي ، علمياً كان أو اقتصادياً او اجتماعياً توقف بعد القرن الحادي عشر الميلادي ، الرابع الهجري (بأستثناء ما أنتجه بعض المفكرين في المغرب العربي والأندلس «كابن خلدون» و«ابن رشد») أي في نهاية عصر التدوين وبعد أن سيطر على الدولة العربية الشعوبيون من سلاجقه ومماليك

وعثمانيين، وأدخلوا الأمة في عهد من الاستعباد والتخلف وأغرقوها في سبات عميق.

وبعد زوال الحكم الشعوبي في بداية القرن العشرين دخلت المنطقة في مرحلة الاستعمارالغربي والسعي نحو الاستقلال، الا انها لم تستطع أن تحرر نفسها من الموروث السياسي والاجتماعي السابق ومن التبعية الفكرية للخارج بالرغم من مظاهر الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه ، وأصبحت اقتصادياً تتأرجح بين الرأسمالية الغربية والاشتراكية السوفيتيه. وأصبح المفكرون العرب أسرى لما يتلقونة من أفكار غربية كانت أم شرقية دون استنباط لماينا سب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لبلادهم .

إن توقف العقل العربي عن الانتاج عائد لعاملين رئيسين : أولهما: الحكم الفردي الشعوبي الذي سيطر على المنطقة لفترة تقارب الألف سنة، وثانيهما: الإنغلاق الفكري الناجم عن المفاهيم الدينية البعيدة عن جوهر الدين وأهدافه، والتي سيطرت على عقول الناس وألهتهم بنصوص جامده أو بفتاوى وفرائض دينية شكلية وتأويلات للنصوص مغرضه . كما ساعد على ذلك التزاوج المصلحي بين المؤسسة الدينية والسلطة الحاكمة .

ومن أجل الخروج من هذا المأزق أقترحنا برنامجاً نهضوياً نعتقد أنه الشعلة التي سوف تضئ طريق الأمة نحو التقدم وتخرجها من ظلمات الجهل والتخلف ، وذلك باصلاح الحكم وتنقية الدين من الشوائب التي علقت به وأعتماد العقل دليلاً ومرشداً في الحياة.

ونعتقد أن ذلك سيُقاوم من قبل السلطة الحاكمة وسيثير حفيظة المؤسسة الدينية التقليدية التي ترى في التجديد خطراً عليها وتحدياً لسلطتها ، وهي ستقاوم أية محاولة لإحداث التغيير، وبحجة الحفاظ على الدين والدفاع عنه. وستتهم المنادين بالاصلاح بالخروج على الدين وتكفرهم . لكن ذلك يجب الاّ يثني الأصلاحيين عن عزمهم على إحداث التغيير إذا أرادوا لهذه الأمة النهوض. فالتغيير يتطلب الإيمان والتضحية.

يشتمل هذا البرنامج على عدد من المهام التي يفترض أن تنفذ بالتزامن مع بعضها البعض، وعلى صعد أربعة :

الصعيد السياسي، والصعيد الديني، والصعيد الاجتماعي، والصعيد الاقتصادي .

فعلى الصعيد السياسي، ندعو إلى ديموقراطية الحكم والمجتمع واحترام الحق الطبيعي للمواطن في حرية الرأي والتعبير والتنظيم وإشراكة في صنع القرار وما يستتبع ذلك من تعددية سياسية وتبادل للسلطة.

على الصعيد الديني، ندعو الى فصل الدين عن الدولة، واعتبار المبادئ والقيم التي يدعو إليها الدين مرشداً وهادياً للدولة في تشريعاتها. وكذلك ندعو إلى قيام ثورة فكرية دينية تنقي الدين مما ألصق به من سوء تأويل وتفسير، وأن يأتي على رأس المؤسسة الدينية التقليدية رجال دين عقلانيون متنورون يركزون دعوتهم ومواعظهم للناس على القيم السامية للدين، وعدم إلهائهم بأمور التحليل والتحريم

والطقوس الشكلية والفتاوى التي لا تخدم الاّ مصالح الحكام ورجال الدين المتحالفين معهم. وكذلك تغيير المناهج التعليمية الدينية بما يتفق مع هذا الطرح.

على الصعيد الاجتماعي، ندعو إلى احترام حق المرأة في المساواة مع الرجل من حيث الحقوق والواجبات ورد الاعتبار الانساني لها. وكذلك تربية الطفل على أسس سليمة تبني شخصيته بناء سليماً وتهيئه لتحمل مسؤليات الحياة في المستقبل .

وعلى صعيد التربية والتعليم ، ندعو إلى إجراء تغيير جذري في فلسفة التعليم وأساليبه والإقلاع عن أسلوب الحفظ والتلقين للطالب والتحول إلى أسلوب تعليم الطالب كيف يفكر ويبحث ويستنتج.

أما على الصعيد الاقتصادي ، فقد أقترحنا الملامح الرئيسية لبرنامج اقتصادي يؤمن عدالة التوزيع والعدالة الاجتماعية للمواطنين، مسترشدين بتجارب الأمم الأخرى في هذا المجال. و نترك تفاصيل البرنامج وصياغته الفنية للخبراء أصحاب الإختصاص.

في الفصل الأخير من هذا الكتاب نجيب على سؤال هام: هل يمكن تحقيق ذلك وكيف؟؟ ثم نتبع ذلك بالخلاصة.

والله ولي التوفيق

المؤلف

الفصل الأول

فلاسفة الفكر والعلماء الغربيون

لمحة تاريخية

كانت أوربا قبل القرن السادس عشر الميلادي تخضع سياسياً لحكم الأباطرة الفردي الذين كان «بابا الفاتيكان» في روما يعينهم ويقرر متى شاء عزلهم وحرمانهم من الكنيسة ومن حقوقهم الدينية وعزلهم عن المجتمع ومنع التعامل معهم، وهو عقاب أشد من السجن.

كما كانت أوربا غارقة في ظلمات الغيبيات والجهل وما تفرضه عليهم الكنيسة من معتقدات خارجة عن المعتقد المسيحي الأساسي الذي تضمنه «الكتاب المقدس» والذي كان محرّماً على المسيحيين من غير رجال الدين الاطلاع عليه.

في هذه الأثناء وفي بداية القرن السادس عشر أخذ بعض الكهنة يتململون منتقدين ما آلت إليه الكنيسة من دكتاتورية وجمود، ومحتجين على تصرفات «بابا الفاتيكان» وانحرافاته الكنسية . فقام الكاهن الألماني «مارتن لوثر» عام ١٥١٧ ميلادي بتعليق لائحته المشهورة على باب كنيسته، وقد تضمنت تلك اللائحة خمس وتسعين بنداً اصلاحياً، الأمر الذي أثار غضب

البـابا فلجـأ إلى طرد «مـارتن لوثر» وحـرمـانه كنسيـاً. وقـد دعي أتباع «مارتن لوثر» بفرقة «البروتستانت» أي «المحتجين».

هذا الحـدث كـان نقـطة الانطلاق للمـفكرين الاوروبين، حـيث أخذوا يتحـرون من الانغلاق الفكري الذي فـرضـته عليهم الكنيسة (ولابد هنا من الإشـارة إلى مـا تـعرض لـه العـالمان «غـاليليـو» الذي حُرم من الكنيسـة و«كبر نيكوس» الذي أمر البابا بحرقه) وكان من نتـائج هذا التحـرر ظهـورعلمـاء عـقـلانيـون أمـثـال «ديكارت» في فرنسـا، و«كانت» في ألمانيا وغيرهم الذين نادوا بتحكيم العقل في حيـاة الانسان وتصـرفـاته وتنقيـة مفاهيمـه الدينيـة من الشـوائب ، فمـهـدوا بذلك الطـريق أمام ثورة فكـرية أصـلاحيـة في أوربا أدت بالنتيجة إلى ثورة علمـية وصناعية وثورة سياسية كان في مـقدمتها الثورة الفرنسية عام ١٧٩٨ ميلادي.

فلاسفه الفكر والعلماء

نتيجه لهذه الثورة المعرفية ظهر العديد من الفـلاسفه والـعلماء الذين أثروا الحـضـاريـة الغـربيـة والعـالميـة بالأفكار والنظـريات الاجتماعية والإقتصادية والمكتشفات العلمية .

ففي حقل الفلسـفـه والبحث في شوؤن الكون والـوجـود والفكر عـامـة، ظهر عدة فلاسـفـه وأشـهرهـم : «رينيـه ديكارت» الافـرنسي في القـرن السـادس عـشـر مـيـلادي، و«مـانويل كـانت» الالماني في القرن الثـامن عشـر ، و«فوليتر» الفرنسي في الـقرن السـابع عشر،

و«فريدرك هيجل» في القرن التاسع عشر. وفي علم الآثار ظهر العالم اللغوي «جان فرانسوا شامبوليون» الفرنسي في القرن التاسع عشر الذي حل طلاسم اللغة الهيريوغليفية المصرية.

وفي مجال الاكتشافات الجغرافية ظهر «جيمس كوك» البريطاني في القرن الثامن عشر الذي أكتشف أستراليا ونيوزيلانده. و«فاسكوديل غاما» الذي قام بأول رحلة إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح. و«كريستوفر كولومبوس» الايطالي في القرن الخامس عشر الذي أكتشف أمريكا.

وفي علم التاريخ البشري ظهر المؤرخ والفيلسوف «أرنولد توينبي» البريطاني في القرن التاسع عشر الذي أرَّخ لتاريخ البشرية الأولى ووضع «نظرية التحدي والاستجابه في التاريخ».

وفي علوم الفلك ظهر العالم «نيكولاووس كورنيكوس» البولندي في القرن السادس عشر والذي برهن على دوران الكواكب حول الشمس وحول نفسها أيضاً.

وفي علم الرياضيات ظهر العالم «البرت آنشتاين» الألماني الذي وضع «النظرية النسبية» والمعادلة الرياضية لتحويل المادة إلى طاقة ، والذي مهد لاكتشاف الطاقة الذرية. والعالم «جون واليس» البريطاني في القرن السابع عشر.

وفي العلوم الفيزيائية ظهر العالم «مايكل فارادي» البريطاني في القرن الثامن عشر وقد اكتشف بعض الظواهر الكهربائية والمغناطيسية وله وحدة قياس كهربائية باسمه. و«اسحق نيوتن»

البريطاني في القرن السابع عشر ومكتشف قانون الجاذبيه العام وقوانين الحركه. و«جيمس كلارك ماكسويل» الاسكتلندي في القرن التاسع عشر وهو ثاني عالم فيزيائي بعد «نيوتن».

و«البرت ابراهام مايكلسون» الأمريكي في القرن التاسع عشر حامل جائزة نوبل في الفيزياء. و«بليس باسكال» الفرنسي في القرن السابع عشر الذي وضع «قانون تعادل السوائل» المعروف باسمه. و«جان بابتيت بارين» الفرنسي في القرن التاسع عشر الذي وضع «نظرية الكم» في الفيزياء . و«أوين ريتشاردسون» البريطاني في القرن العشرين الذي وضع «قانون ريتشاردسون» في الفيزياء والحاصل على جائزة نوبل. و«ويلهالم كونراد رونتيجين» الألماني في القرن العشرين الذي أكتشف واستعمل أشعة إكس في الكشف الطبي. و«حسن كامل الصباح» اللبناني الأصل وأمريكي الجنسية في القرن العشرين صاحب بعض الاكتشافات في الكهرباء. و«شارل أوغستين كولومب» الفرنسي في القرن الثامن عشر الذي وضع قانوناً في الكهرباء سمي باسمه.

أما في حقل الاختراعات والاكتشافات العلمية فظهر «غوتليب ويملر» الألماني في القرن التاسع عشر الذي اخترع السيارة التي تسير بمحرك احتراق داخلي. و«توماس أديسون» الأمريكي في القرن العشرين الذي اخترع المصباح الكهربائي والتلفون والتلغراف والفونوغراف.

و«غوغليمو ماركوني» الإيطالي في القرن العشرين الذي اخترع اللاسلكي والراديو. وفي العلوم الطبية ظهر «الكسندر فليمنج» البريطاني في القرن العشرين الذي أكتشف «البنسلين» ، و«جيمس باجيه» البريطاني في القرن التاسع عشر الذي شَخَّص سرطان الثدي.

و«لويس باسيتر» الفرنسي في القرن التاسع عشر الذي أكتشف لقاح شلل الأطفال. و«سيجموند فرويد» النمساوي في القرن التاسع عشر طبيب الأمراض العصبية الذي وضع أسس التحليل النفسي.

وفي الرسم والعمارة والفن ظهر «ليوناردو دافينشي» الإيطالي في القرن الخامس عشر ، وهو مهندس ورسام ونحات وموسيقار مشهور . و«مايكل أنجلو» الإيطالي في القرن السادس عشر وهو مهندس معماري ورسام وفنان ولوحاته تملأ جدران كنيسة القديس بطرس في الفاتيكان.

ولا ننسى عالم الطبيعة «شارل داروين» البريطاني الذي ظهر في القرن التاسع عشر ووضع نظرية التطور وأصل الأنواع.

هذه الكوكبة من العلماء والمكتشفين هم ثمرة للانفتاح الفكري والحرية الاجتماعية والسياسية التي عمت القاره الأوروبية في عصر التنوير الذي بزغت شمسه في القرن السادس عشر ميلادي.

ولم نذكر هنا العديد من العلماء والمكتشفين الذين ظهروا في

القرن العشرين والذين أغنوا الحضارة العالمية الحديثة بالمكتشفات والمخترعات الحديثة في الذرة والالكترونيات والهندسه البيولوجيه والطب والاتصالات والكمبيوتر المعلوماتية، والذين بنوا أبحاثهم ومكتشفاتهم على نظريات وأبحاث من سبقهم من العلماء .

ومع أن جميع هؤلاء كان لهم دور في النهضه الحديثه للغرب والعالم، إلا اننا سنركز في الفصل التالي وبالتفصيل على دور الفلاسفه والمفكرين الإقتصاديين، باعتبار أن الإقتصاد هو عصب الحياة المعاصرة، وأن النظريات التي وضعها الفلاسفة الإقتصاديون حددت التوجهات العامة للسياسة في العالم ، وأصبح الاقتصاد هو أساس العلاقات الدولية والموجه للدول الاستعمارية الكبرى في سعيها للهيمنة على الدول الضعيفة ونهب ثرواتها. وسنرى كيف أن التنافس بين الدول الغربية لاستعمار بلدان آسيا وافريقيا في القرن التاسع عشر كان دافعه السعي وراء الثروة وتأمين المواد الأولية الرخيصه لتنشيط الصناعات الأوروبية.

الفصل الثاني

الفلاسفة الاقتصاديون الغربيون

تمهيد:

كان الاقتصاد في أوربا بشكل أساسي إقتصاداً زراعياً يتحكم به الاقطاعيون واللوردات. اما الصناعات فكانت أولية ودورها الاقتصادي ثانوياً. ودخلت انجلترا وغيرها من الدول الاوربية في أزمات اقتصادية ومفارقات في الدخل بين صاحب الأرض والعاملين فيها. كما أن تبادل السلع الزراعية وغيرها كان يتبع نمطا تقليديا موروثا ، ولم يكن هناك أي نظام أقتصادي يتناول الأجور وعلاقات الانتاج وينظمها. فظهر في أوربا ابتداء من القرن الثامن عشر فلاسفه إجتماعيون مغنيون بالاقتصاد أخذوا يضعون تصوراتهم ونظرياتهم حول العلاقات الاقتصادية في مجتمعاتهم سعياً للوصول إلى الرفاه الذي يسعى اليه الإنسان في حياته .

وأول الذين وضعوا تصوراً علمياً محدداً لطبيعة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الاوروبي ومهد للنظام الاقتصادي الرأسمالي كان المفكر «آدم سميث» الذي ألف كتابه المشهور «ثروة الأمم» وفي المقابل ظهر الفيلسوف والمفكر «كارل ماركس» الذي

وضع تصوراً آخر لهذه العلاقات ومهد للنظام الاقتصادي الاشتراكي (الشيوعية). وتبع هذين الفيلسوفين فلاسفه آخرون منهم من طور النظريات المطروحه وزاد عليها ، ومنهم من استوحى أفكاره منها، ومنهم من عارضها وسخر منها .

لقد أفردنا لهؤلاء الفلاسفه فصلاً خاصاً بهم سنستعرض فيه أسماء وخلفيات هؤلاء الفلاسفه وسنشرح نظرياتهم بالتفصيل وأثر هذه النظريات في التحولات الاقتصادية والسياسية في أوربا والعالم، مع بيان المرتكزات الأساسية لهذه الفلسفات التي اعتقد أصحابها انها تفسر التحولات والتطورات الاقتصادية في العالم خلال تلك الفترة. إن من يتتبع نشأه هؤلاء الفلاسفة وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية يجد أن بينهم من نشأ نشأة العوز والحرمان ومنهم من نشأ نشأة أرستقراطية ، كما ان منهم من كان ذو ثقافة عالية ومنهم من كان محدود الثقافة ويعمل في المتاجرة بالأسهم والسندات ، أو في الحرف الصناعية أو في التجارة . وهناك من كان متمرداً على المجتمع التقليدي ويتصرف كالمجنون بمقاييس عصره ، ومنهم من كان رجل دين يعمل في الحقل الاجتماعي. جميع هؤلاء ساهموا في وضع نظريات في الاقتصاد منها ماكان مكملاً لما قبله ومنها ماكان متعارضاً معه. وهذه النظريات كان لها التأثير الفاعل على الاوضاع السياسية والاجتماعية والتحولات الاقتصادية في الغرب وفي العالم .

الإقتصاد هو عصب الحياة، وإن جميع التطورات والأحداث

السياسية والإجتماعية التي شهدها العالم في العصر الحديث كانت وراءها دوافع إقتصادية. فالإقتصاد كان محور الأفكار الماركسية وما تلى ذلك من تحولات سياسية وإجتماعية في روسيا ومناطق أخرى من العالم . كما أن الهجمة الإستعمارية لدول الغرب على بلدان آسيا وأفريقيا، خاصة البلاد العربية ، كانت دوافعها إقتصادية بهدف السيطرة على ثروات تلك البلدان من نفط ومعادن ومواد أولية.

آدم سميث (Adam Smith)

ينتمي «آدم سميث» الى عائلة اسكوتلاندية متوسطة الحال، وكان أبوه يعمل موظفا في دائرة الجمارك وقد تميز «آدم سميث» بالفطنه والذكاء الا أنه كان دوماً شارد الذهن ، وقد روي أنه بينما كان في أحدى المرات يسير وقع دون أن يدري في حفرة دباغة، وفي مرة أخرى سقط في جدول ماء. كما أن تصرفاته كانت تحير أصدقاءه ومعارفه، فهو شديد الانفعال حاد اللسان في انتقاده للأشخاص والمؤسسات . وذكاء «آدم سميث» أوصله في سن مبكرة إلى مرتبة الأستاذية في جامعة «جلاسكو»، وبعدها تبوأ مراكز هامة في الدولة، وتنقل بين ادنبرة وباريس. وقد تأثر كثيراً بأفكار الفيلسوف الافرنسي «فرانسيس كوينسي» الطبيب في بلاط لويس الخامس عشر، وكذلك بأفكار صديقه «ديفيد هيوم». وقد كانت باكورة انتاجه كتابه «ثروة الأمم» الذي قضى عقداً من

الزمــان في إعــداده إلـى أن صــدر في عــام ١٧٧٦. وكـان بمثـابة مـوسـوعـة من الأفكار والنظريات في الشـوؤن الاجـتـمـاعـيـة والاقتصادية وحتى الدينية ، الا ان خلاصة الكتاب كانت أكتشاف القـوانين والآليات التي تحـرك الاقـتـصـاد العام في البـلاد. وكان معجباً بالطبقة البرجوازية (التجار ورجال الاعمال)، أولى أهتماماً كبيراً بـالطبقة العاملة باعتبارها الركن الاساس في الانتاج . وقبل صــدور كـتــاب «ثروة الأمم» أصــدر كـتـاباً آخــر بعنوان «نظـرية الأحاسيس الأخلاقية» تطرق فيه إلى أصل الاستحسان أو الرفض الأخلاقي، وخلص فيه إلى أن الإنسان في استحسانه لأي تصرف أو عـمل يصدر عن الآخـرين عليـه ان يقف مـوقف الطرف الثـالث غير المنحاز حتى يستطيع تقييم مثل هذا التصرف أو العمل .

أما كتاب «ثروة الأمم» فقد صدر في خمسة مجلدات: ـ

المجلد الأول : تناول تصنيف العمالة والقيمة والتوزيع.

المجلد الثاني : تناول رأس المال والادخار والاستثمار .

المجلد الثالث : تناول اختلاف الوفره المالية باختلاف الأمم.

المجلد الرابع : تناول أنظمة الاقتصاد السياسي.

المجلد الخامس : تناول ثروة الدولة أو الكومنولث.

في هـذه المجلدات أسـتـفـاض «سـمـيث» في شـرح أفكاره وتصوراته فيما يتعلق بالمشاكل التي يواجهها الاقتصاد الانجليزي خاصة والغربي عامة، وشخّص أسباب ودوافع هـذه المشاكل ثم استنبط نظرية في الاقتصاد أصبحت أساساً للنظام الرأسمالي

في العالم، رغم أن «سميث» كان ضد الرأسمالية الجشعة التي يعرفها عالمنا الحاضر. وكان يتطلع إلى نظام أقتصادي ينشط فيه الإنتاج وتنمو الوفره المالية وتوزع توزيعاً عادلاً على طبقات الشعب كل بقدر مساهمته في عملية الانتاج . فهو مع البرجوازية الوطنية (التجار وأصحاب المهن في عهده) وفي نفس الوقت يعتبر الطبقة العاملة محركاً رئيسياً للانتاج، ويدعم حقوقها في الأجور العادلة . وكان يتفق مع «كارل ماركس» في تحليله لقوى الانتاج وعلاقاته.

في مقدمة المجلد الأول يقول «سميث» أن العمالة لدى أية أمة هي الرصيد الاساس الذي يوفر لها جميع المتطلبات والاحتياجات الحياتية. ويؤكد في هذا المجال على الإنتاجية الحقيقية للعمالة ، وليس مجرد كونها عمالة، التي تشكل مقياساً أساسياً للقيمة . كما أن رفع إنتاجية العمالة يتطلب النوعية أي التخصص ، وهذه النوعية تحددها متطلبات السوق . ويرى أنه كلما تنوع وتضاعف التبادل السلعي أصبحت الحاجة ماسة إلى وجود عملة تسهل عملية المتاجرة وتحل محل السلعة في التبادل. وعندما يناقش «سميث» القيمة يفرق بين «القيمة الحقيقية» للسلعة و«القيمة السوقية أو التبادلية». فالأولى ثابته كونها تمثل كلفه الانتاج من ثمن مواد خام وكلفة تصنيع وأجور عمالة ..... الخ. أما الثانية فهي تخضع لمتطلبات العرض والطلب. لم يكن كتاب «ثروة الأمم» كتاب تدريس أكاديمي بل كان محاولة لوضع نظام شامل إقتصادي وسياسي واجتماعي صالح لإدارة الدولة. وكان يشغل

بال «سميث» إشكاليتان: الأولى، ماهي الآلية التي تربط المجتمع بعضه ببعض ، وكيف يمكن للمجتمع المكون من أفراد يسعون لمصلحتهم الذاتية أن يبقى متماسكاً ؟ والثانية، ما الذي يوجه الأعمال الخاصة الفردية لأن تتفق مع حاجات المجتمع دون وجود سلطة تخطيط مركزية ودون التأثر بالتقاليد الموروثة، وكيف يمكن للمجتمع أن يحقق ذلك كضرورة حياتية لبقائه ؟

كان «سميث» ينظر إلى المجتمع «كخلية حية» قابلة للتكاثر والتطور، وليس كمجموعة من البشر تتوالد وتكرر ذاتها دون تطور.

أما قوانين السوق التي اكتشفها «سميث» فهي ما يلي : ـ

ـ أن ناتج تصرف ما في نظام إجتماعي معين ينجم عنه بالضرورة نتائج محددة يمكن التنبوء بها. وتبين لنا هذه النتائج بشكل خاص كيف أن دافع المصلحة الذاتية في بيئة تتساوى فيها الدوافع الفردية ينجم عنها بالضرورة «التنافس» .

ـ كما تبين هذه القوانين كيف أن التنافس ينجم عنه توفير السلع التي يحتاجها المجتمع بالكمية وبالأسعار التي يمكن للمجتمع أن يدفعها. وهذا يحصل في المقام الأول لكون «المصلحة الذاتية» تعمل كقوة توجه الفرد للقيام بأي عمل يرى المجتمع أنه قادرعلى دفع ثمنه. حيث يقول «سميث» أن حصولنا على الطعام ليس صدقة أو حسن أخلاق من اللحّام أو الخبّاز أو من غيره بل ما يدفعهم لتقديم ذلك لنا هو محض «مصلحتهم الذاتية». ومع أن

المصلحة الذاتية تدفع الناس للفعل لكن هناك قوة أخرى تقف في وجه تفاقمها ألاّ وهي قوه «التنافس» ، أي الصراع بين أصحاب المصلحة الخاصة في السوق ومحاولة الكل منهم لتقديم أفضل ما لديه بالنوع والسعر الذي يتقبله المجتمع ، وإلاّ خرج من السوق.

إن قوانين «سميث» لاتقتصر على التوصل لأسعار متنافسة في السوق، بل تتعدى ذلك لتوفير الكميات التي يحتاجها المجتمع. وكمثال على ذلك دعنا نفترض أن المجتمع بحاجة إلى سلعة (أ) مثلاً أكثر من احتياجه إلى السلعة (ب) ، أي أن الطلب على السلعة (أ) أكبر، لذا يبدأ إنتاج السلعة (ب) في الهبوط، وبزيادة القوة الشرائية للسلعة (أ) يبدأ سعرها بالارتفاع وسعر السلعة (ب) في الهبوط. وبذلك ترتفع «الفائدة» في السلعة (أ) وتنخفض في السلعة (ب). ولكن المصلحة الذاتية تتدخل لإحداث التوازن فيبدأ عمال مصنع السلعة (ب) بترك العمل والالتحاق بمصانع السلعة (أ). ونتيجه لذلك تأخذ السلعه (ب) بالرواج وينخفض بيع السلعه (أ) وتأخذ أسعارها بالانخفاض، وهكذا يحصل التوازن في كميات الانتاج للسلعتين وكذلك تستقر الأسعار. ويحصل ذلك تلقائياً عن طريق آلية السوق هذه دون إصدار أوامر ودون وجود سلطات تخطيط ، حيث أن المصلحة الذاتية والتنافس يتوليان هذه المهمة .

وهنا يحصل تطور آخر، حيث أنه في الوقت الذي يضبط فيه السوق كميات السلع وأسعارها حسبما يتطلبه المجتمع ، فهو

يضبط أيضاً مداخيل الذين ينتجون هذه السلع. فإذا ارتفعت الفوائد الناجمه عن سلعة ما يبدأ آخرون بالدخول إلى سوق الانتاج ويبدأ التنافس حول نفس السلعة ويؤدي ذلك إلى خفض أسعارها. ومن ناحية أخرى ، إذا أفترضنا أن أجور في عمل ما خرجت على المألوف، عندها يبدأ نزوح العمالة إلى عمل آخر انسب إلى أن يصبح هذا العمل عاجزاً عن دفع أجور أكثر مما تستحقة المهن من نفس درجة المهارة والخبرة. ومقابل ذلك، فإذا كانت الأجور أو الفوائد منخضة كثيراً في عمل أو تجارة ما فسينتج عن ذلك نزوح الرأسمال والعمال إلى عمل أو تجارة أخرى إلى أن يتكيف العرض مع الطلب.

من ناحية أخرى، أشار سميث إلى موضوع تراكم الثروة التي رأى انها إذا أحسن التصرف بها اجتماعياً تصبح مفيدة لرفاه الناس، مع أنه كان ضد تراكمها لدى طبقة معينة أو أشخاص معينين. هذه هي الأسس التي بنى عليها «أدم سميث» نظريته في الاقتصاد، والتي يتخيل «سميث» بموجبها مجتمعاً متناسقاً تعمل فيه قوى السوق والتي يدعوها «اليد الخفية» ، بصورة تلقائية، على تنظيم الحياة الاقتصادية دون اعتبار لوجود سلطة ماتصدر القرارات أو تضع مشاريع تخطيط، ودون اعتبار لأي موروث تقليدي إجتماعي كان أم سياسي . ويعتبر المجتمع الذي كان «سميث» يتخيله مجتمعاً مثالياً تتحرك فيه قوى الانتاج بانتظام ، غير أن عالم «سميث» هذا لم ينطبق على الواقع ، ومع أن نظريته

كانت أساساً ومنطلقاً للنظريات الاقتصادية التي ظهرت بعده، الا أن الفلاسفه الذين أخذوا عنه لم يكونوا بمثل تفاؤله ، حيث ظهر بعده فلاسفه آخرون مثل «مالثوس» المتشائم، و«وريكاردو» الواقعي، و«كارل ماركس» الثائر.

القس توماس روبرت مالثوس
Rev. Thomas Robert Malthus

مفكر وفيلسوف انجليزي ولد عام ١٧٦٦ وهو من عائلة ميسورة، والده «دانيال مالثوس» مفكر اجتماعي كان مهتماً بموضوع السكان وتقلقه الزياده المضطردة في عدد السكان وبالمقابل محدودية الموارد الطبيعية في انجلترا، وكان مقرباً من «جان جاك روسو» أحد مفكري الثورة الافرنسية . أما «توماس» الابن فقد حصّل تعليمه في جامعة «يسوع» في «كمبروج» ورُسم قسيساً عام ١٧٩٧ ثم عُيّن عام ١٨٠٥ أستاذاً للتاريخ والاقتصاد والسياسة في كلية «هاليري» التابعة لشركة الهند الشرقية، وتوفي عام ١٨٣٤. وكان كوالده مؤمناً بمبادئ الثورة الافرنسية. كانت أنجلترا أيام «آدم سميث» ساحة لتزاحم الأفكار والنظريات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. وكان هاجس السكان، تزايده أو تناقصه، يتردد في كتابات وتنظيرات الكثيرين، فمنهم من كان يعتقد أن عدد السكان في انجلترا في تناقص وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على القوة الانتاجية في البلاد ، ومنهم من يرى عكس

ذلك ويخشى من أن عدد السكان في تزايد مضطرد وسيكون له تأثير سلبي على الموارد الطبيعية خاصة الغذاء. وقد تبنى هذا الرأي «توماس مالثوس» وأخذ ينذر العالم بشأنه. وقد نشر كتاباً بعنوان «بحث حول عامل زيادة السكان وأثر ذلك على رفاه المجتمع» أشار فيه إلى أن الأماني الطموحة للانسان في الرفاه الاجتماعي مصيرها الفشل، حيث ان زيادة عدد السكان ستتجاوز القدرة على الانتاج ، وهذه الزيادة في حال عدم السيطرة عليها تتبع متوالية هندسية بينما الانتاج يزداد وفقاً لمعادلة حسابية. وكان يرى أن الحروب والكوارث الطبيعية والأمراض ستتكفل بإحداث التوازن بين عدد السكان والانتاج. لكن «مالثوس» لم يقدم برهاناً واقعياً على نظريته التشاؤمية هذه. إلا ان نظريته أثارت أهتمام المفكرين في انجلترا وكانت مصدر الهام للعالم البيولوجي «تشالز داروين» صاحب نظرية «التطور والاختيار الطبيعي». أما في الاقتصاد، فقد كانت أفكاره التشاؤمية محركاً لنظريات صديقه «ديفيد ريكاردو» التي عارض فيها الأفكار التفاؤلية «لآدم سميث» والمفكرين الطوباويين من بعده . وكان يدعو لتأخير وقت الزواج وإلى ضرورة الانضباط الخلقي كعامل مساعد في الحد من زيادة السكان. بقي أن نشير هنا إلى أن «مالثوس» لم يأخذ في الاعتبار التقدم الصناعي والتكنولوجي كعامل هام في زيادة الانتاج بحيث تتساوى مع زيادة السكان وربما تتجاوزها. كما ان هناك عامل آخر لم يأخذه «مالثوس» في الحسبان، وهو عامل

تنظيم الأسرة لدى المثقفين والطبقه الميسورة. وقد تشكل نظرية «مالثوس» حقيقة مؤلمة لدى الطبقة غير الصناعية التي تعتمد على الانتاج الزراعي.

في عام ١٨٠٠ نشر «مالثوس» كتاباً بعنوان «بحث في أسباب إرتفاع أسعار المتطلبات الحياتية» ، كما نشر كتاباً آخر بعنوان «مبادئ الاقتصاد السياسي في ضوء انعكاساتها السياسية»، وفيه امتدح الإنفاق العام وانتقد سياسة التقشف والادخار التي من شأنها أن تحد من دوافع الانتاج. ومع أن نظريات «مالثوس» حول السكان تتناقض مع نظرياته الاقتصادية اللاحقة ؛ الا أن أفكاره بمجملها بقيت تسيطر على الفكر الاقتصادي في انجلترا لمدة قرن بعد وفاته.

ديفيد ريكاردو David Recardo

مع ظهور نظرية «توماس مالثوس» التشاؤمية حول السكان والاقتصاد ظهرت شخصية أخرى بددت الاحلام والتوقعات التفاؤلية لمفكري القرن الثامن عشر الذين أعتبروا انه يمكن للاقتصاد أن يتحرك وينمو بصورة أنسيابية وفقاً لقوانين السوق كما تصوره «آدم سميث». وهذه الشخصية هي « ديفيد ريكاردو» المتاجر الناجح بالأسهم والسندات الذي نزل إلى واقع الحياة وطرح أفكاره ونظرياته في الاقتصاد وبين النواحي السلبية لمجريات أمور التعامل والتبادل الاقتصادي بين الأفراد

والجماعات. فكان أقرب للواقع من توقعات «أدم سميث» النظرية، مع أنه أعتبر نظرية «سميث» حول آلية السوق أساساً لنظرياته. إذ رأى أن النمو الاقتصادي الرأسمالي حسب نظرية «سميث» يعمل في اتجاهين، ايجابي وسلبي ويتوقف ذلك على الظروف وعلى الجهات التي تتعامل بالشأن الاقتصادي. فهو ايجابي لدى طبقة ما وسلبي لدى الأخرى. وهناك مفارقة مؤلمة عندما نرى أن الذين يدفعون عجلة التقدم إلى الأمام ليسوا هم الذين يجنون فوائد التقدم. وأن الذين يجنون الفوائد هم الذين لا يفعلون شيئاً للحصول عليها. وهذه الصورة تبين لنا حدة الصراع في التزاحم حول الكسب المادي.

وبينما حصر «آدم سميث» نظرياته بقوانين السوق أتخذ «ديفيد ريكادو» منحي آخر أقرب إلى الواقع، ألا وهو «قوانين التصرف»، أي القوانين التي تحكم تصرف اللاعبين الفعليين في السوق.

والفئة الأولى من هؤلاء هم لدى «ريكاردو» العمال الذين يشكلون وحدات مختلفة من الطاقة الاقتصادية التي تقف في أسفل السلم الاجتماعي والتي تسعى دوماً إلى التقرب من المستويات الاجتماعية الأوفر حظاً، وهذا مايدفع هذه الفئة إلى السعي للحصول على أجور أعلى. ولكن الضغط الحاصل من زيادة السكان تضطر هذه الفئة لأن تقبل أجوراً في الحدود الدنيا التي تكفي لسد الرمق.

تأتي بعد ذلك فئة «الرأسماليين» الذين يختلفون عن فئة

«التجار» الملتزمين بقوانين السوق والتي تصورها «آدم سميث» ، وهمّ فئة الرأسماليين هدفها الوحيد هو الاكتناز وجمع الثروة دون إعتبار لغيرهم من فئات المجتمع. إن التنافس بين أفراد هذه الفئة سيخفض من أرباحها ويضطرها لخفض أجور العمال.

أما الفئة الثالثة فهي فئة أصحاب الأراضي الكبار التي يعتقد «ريكاردو» انها فئة فريده من نوعها في المجتمع، فهي تجني أرباحها ليس عن طريق رأس مال توظفه في الصناعة مثلاً بل من ريع أراضيها الطبيعية وانتاجها، وانها هي التي ستتحكم بالأقتصاد بافتراض أن الزيادة المضطردة للسكان ستؤدي إلى الزيادة في الحاجة للمواد الغذائية، التي من شانها أيضاً أن تزيد من ريع الأراضي ، وكذلك تزداد وبالنتيجه أجور العمال. وحول هذا الموضوع يحصل الصدام مع فئة «الرأسماليين».

لقد تصور «أدم سميث» المجتمع الانجليزي كعائلة كبيرة متوحدة . أما «ديفيد ريكاردو» فقد رأي أنقساماً حاداً في بنية المجتمع الانجليزي، وأكتشف بنظرته الواقعية الصراع الذي أخذت حدته تتفاقم بين «أصحاب الصناعة» الذين يسعون لجمع الثروة والوصول عن طريقها إلى مراكز الحكم، و«أصحاب الأراضي الكبار» الذين ينعمون بارستقراطيتهم وهمينتهم على العاملين في أراضيهم وينظرون بدونيّة إلى طبقة الصناعيين الذين أخذوا يحتجون على غلاء أسعار الحبوب والمواد الغذائية التي ينتجها «أصحاب الاملاك». كما أن تحول أنجلترا من مصدرة للحبوب

إلى مستوردة زاد في حدة الصراع، فأخذت الحكومة بوضع القوانين الضريبية العالية على الاستيراد للحد منه وقوانين أخرى لتشجيع الزيادة في الانتاج . وكان «ريكاردو» يعترض على هذه القوانين ويؤثر حرية السوق التي في رأيه ستخفض من أسعارالمواد الغذائية. من هنا تبينت الصورة التشاؤمية لـ «ريكاردو» وقدر أن الغلبة في نهاية الصراع ستكون «لأصحاب الأملاك الكبار» الذين تتعارض مصالحهم مع جميع طبقات المجتمع الأخرى.

أعتبر «ريكاردو» أن العمل يشكل قيمة وأن زيادة الأجور لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الأسعار. كما أن الأرباح يمكن زيادتها فقط إذا هبطت الأجور ، وهي تتلاشى بزيادة الأجور. ودعا إلى استعمال «النقد غير المعدني» أي الورقي. وفي كتابه «قواعد الاقتصاد السياسي وفرض الضرائب» حدد القوانين والآليات التي تنظم توزيع حاصل الأراضي على طبقات المجتمع الثلاث :ـ أصحاب الاراضي، والفلاحين، وعمال الزراعة، مع الإبقاء على التنافس الحر. وفي أبحاثه وجد أن القيم النسبية المحلية للسلع يقررها كميات العمل اللازم للانتاج مع أستبعاد «الريع» من تكاليف الانتاج. وخلص إلى أن الريح يتغير عكسياً مع الأجور ، وأن «الريع» يرتفع مع الارتفاع النسبي للكلفة الزراعية. ورأى أن هناك احتمال قليل لانخفاض العمالة بسبب ما كان يتوجس منه وهو زيادة كبيرة للسكان. وكان يدعو إلى خفض الأجور إلى الحد الأدنى الضروري وزيادة مساحات الزراعة ، وخفض الأرباح والحد

من تراكم رأس المال . وكان يعتقد أن التجارة بين البلدان المختلفة لا تحددها كلفة الانتاج النسبية بل هيكل الأسعار المحلي الذي يعكس الميزة النسبية للبلدان المتاجرة، ويجعل المتاجرة أو التبادل التجاري مرغوباً فيه. وفي اتجاه آخر عالج «ريكاردو» موضوع «النقد» بتفصيل أكبر. وقد انطلق «ريكاردو» بأبحاثة ونظرياته من النظريات التي وضعها «آدم سميث» ولكن بواقعية أكبر.

ولد «ديفيد ريكاردو» عام ١٧٧٢ من أب يهودي هاجر من هولندا وكان يعمل بالتجارة والصرافة. وقد التحق «ريكاردو» بمهنة والده وجمع ثروة جيده قبل أن يتقاعد عام ١٨١٤، وقد توفى في عام ١٨٨٣ .

الاشتراكيون الطوباويون

في مطلع القرن التاسع عشر كانت انجلترا قد خرجت منتصرة من صراعها الطويل في القارة الأوروبية. إلاّ أن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية كانت تعاني من أزمات خانقه. فالصراع للحصول على الثروة واكتنازها من قبل الصناعيين بلغ حداً لا يطاق وأخذ ينحى منحى غير أخلاقي وغير انساني. فقد أُستغلت الطبقة العاملة أستغلالاً بشعاً ، حتى الأطفال أدخلوا إلى سوق العمل واستغلوا بطريقة شائنة وكانوا يُضربون ويُعتدى عليهم جنسياً دون أي رادع أخلاقي أو إنساني. كما أن دخول الآلة إلى سوق العمل شكل تحدياً خطيراً للطبقة العاملة خاصة وأنها لم

تكن مؤهلة بعد للعمل في المصانع، فأضطر عدد كبير منهم لترك العمل والتسكع في الشوارع.

في هذه الفترة ظهر عدد من المفكرين يحملون أفكاراً اجتماعية بهدف تصحيح الأوضاع الاجتماعية في البلاد، ونادوا بالاشتراكية الاجتماعية كعلاج للآفات التي حلت بالمجتمع الانجليزي، ولهذا سموا بالاشتراكيين الطوباويين.

ومن هؤلاء الطوباويين كان «روبرت أوين» غريب الأطوار والمزاج، ومن طروحاته مثلاً أنه طالب باستبدال «المحراث» بالرفش اليدوي في الزراعة. كما أنه تحوّل من شخص معدم إلى رأسمالي كبير بمقياس عصره، ثم انقلب ليصبح عدواً لدوداً للملكية الخاصة، ونادى بالرفق بالبشر واعمال الخير معتبراً أن مردودها على المجتمع سيكون أفضل ، كما أنه نادى بإلغاء «النقود».

ولد «روبرت أوين» عام ١٧٧١ لأبوين فقيرين، وترك المدرسة في سن التاسعة ليلتحق كمتدرب في أحد مصانع النسيج، وفي سن الثامنة عشر وبمبلغ بسيط من المال أقترضه من أخيه أسس مصنعاً صغيراً للنسيج، ثم عين في سن العشرين بمنصب هام في إحدى شركات النسيج الكبرى، وبسبب مهارته أُعطي حصة الربع في أرباح الشركة. بعد ذلك أقترض مبلغاً من المال وأشترى مصنعاً خاصاً به، وبسبب نفوذه ومحبة الناس له استطاع أن يحول مجتمع مدينته من مجتمع بائس متصارع إلى مجتمع إشتراكي مثالي يعمل

كل فرد فيه لصالح المجتمع.

نتيجة هذه التجربة أخذ «أوين» يفكر بنشر أفكاره وتجربته لدى أوساط السلطة، الذين أستدعوه مراراً لإبداء أقتراحاته. ومن هذا الاقتراحات إنشاء «القرى التعاونية» حيث يعمل عدد من العمال في أرض مشتركة ومصنع مشترك بحيث يشكلون وحدة إجتماعية مكتفية ذاتياً، أما العائلات فتسكن في وحدات سكنية خاصة، ما عدا الجلوس والطعام والمطالعة فتتم في أماكن مشتركة. أما الأطفال فيوضعون في مدارس خاصة لتنمية مهاراتهم، ويحرسهم أطفال أكبر سناً، ويدربون على فلاحة الأرض بواسطة الرفش اليدوي وزراعتها. وباختصار؛ كان «أوين» يدعو إلى مجتمع «الكوميونات» التي تبنتها بعض الأنظمة الشيوعية فيما بعد. إلاّ أن المجتمع الانجليزي في ذلك العصر لم يتقبل أفكار «أوين» فكانت النتيجة خيبة امل له.

بالرغم من ذلك فقد وجدت أفكار «أوين» مكاناً لها وقبولاً لدى الطبقة العاملة وطبقة الحرفيين، وشكلت بداية لتشكيل الاتحادات العامة كاتحاد العمال، واتحادات الحرفيين ثم تطور ذلك إلى تشكيل الجميعيات التعاونية وجمعيات المستهلكين ، وبذلك لم تذهب توجهات «أوين» سدى. لكن السلطة ومن ورائها الرأسماليون أصحاب المصالح الخاصة حاربوا بقوة هذه الحركات التعاونية والاتحادات، وكرد فعل لذلك أخذ التذمر لدى الطبقة العاملة وطبقة الحرفيين يزداد ويتحول إلى شعور بالنقمة على

السلطة وأعوانها. وقد حاول «أوين» أن يحيي الروح التعاونية في البلاد وعندما فشلت جهوده تحول إلى داعية للدين وأخيراً توفي حزيناً عام ١٨٥٨ .

ومن الذين حملوا أفكاراً أصلاحية طوباوية كان الافرنسي الكونت «هنري دي سينت سيمون» الارستقراطي الذي ادّعى نسبه إلى «شارلمان». ولد «سينت سيمون» عام ١٧٦٠ وعاش وتربى في أجواء عائلية ارستقراطية ، لكنه كان يبدي تمرداً مصحوباً بتصرفات تتناقض مع كونه «كونت»، فدفع ذلك والده لأن يدخله السجن.

وبعد خروجه من السجن التحق ببلاط «لويس السادس عشر». ومع ذلك كانت تراوده أفكار تتناقض مع كونه في البلاط. وكان يرنو باندفاع نحو «الديمقراطية». وقادته أفكاره وتوجهاته إلى السفر إلى أمريكا حيث التحق «بالحرب الثورية» وحارب في معارك وحصل على وسام «رتبة سيناستانس» وأصبح من أنشط تلاميذ الحركة المنادية بالحرية والمساواة. ثم غادر «سينت سيمون» إلى المكسيك وحاول اقناع نائب الملك هناك بإنشاء قنال يربط الخليج بالمحيط الهادي وهو ما أصبح فيما بعد «قناة بنما» المعروف. الا ان اقتراحه لم يلق الاستجابة اللازمة، وهكذا أضطر لمغادرة المكسيك والعودة إلى فرنسا.

وصل «سينت سيمون» فرنساوقد أصبحت الأجواء مهيأة لقيام الثورة فالتحق بها بحماس، وقد رفض عرضاً ليصبح رئيساً

لبلدية «فالفي». وعندما أختير عضواً في «المجلس الوطني» اقترح إلغاء جميع الألقاب وطلب أن يُدعى «المواطن الصالح» بدلاً من «الكونت». ثم أخذ يتقرب من الطبقة الفقيرة والعاملة وأخذت مشاعره الانسانية تجد صدى لدى عامة الناس. لكن «الثورة» لم تعامله بالحسنى فاضطر لاحتراف بعض الأعمال التي درت عليه ثروة متواضعة ، الا أن السلطات قاومته وأدخل أخيراً السجن.

وبعد خروجه من السجن إتجه نحو طلب العلم والمعرفة وأخذ ينهل من المعارف العامة في العلوم والفلسفة وجمع حوله نخبه من المؤيدين والمعجبين بأفكاره الاصلاحية، وبعد أن صرف مالديه من ثروة إنتهى فقيراً معدماً يستعطي من الناس قوته، ثم داهمه المرض وتوفى عام ١٨٢٥ .

لقد أسس «سينت سيمون» بأفكاره ما سُمّي «بدين العمل»، وهذا «الدين» لم يكن كالأديان المعروفة بل كمعتقد آمن به الذين تبعوا «سينت سيمون» وأخذوا يبشرون به بين الناس. وخلاصة هذا المعتقد أن المجتمع يجب أن يوزع الثروة على العاملين الحقيقيين الفاعلين في عملية الانتاج وليس على أتباع السلطة وأصحاب المصالح الخاصة من الرأسماليين. هذا وقد تأسس في فرنسا عدد من الكنائس التي سميت بالكنائس «السيمونية» ، وهي عبارة عن جمعيات تعمل لنشر مبادئ «سينت سيمون» في الرعاية الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة. ومن أقوال «سينت سيمون» أنه لو فقدت فرنسا علمائها وأطباءها ومهندسيها وحرفييها فإنها

ستكون قد فقدت روحها. ولكنها لو فقدت ملكها وحاشيته والسلطة وأعوانها، فإنها وبالرغم من حزنها لفقدانهم كبشر ولكن المجتمع قادر على الاستغناء عنهم وتَدَبُّر أمور الدولة، حيث يجازى العامل المنتج بقدر انتاجه، أما العاطل عن العمل (إشارة إلى النخبة) فلا يستحق أجراً.

لم يبيّن «سينت سيمون» كيفية إدارة شؤن الاقتصاد في البلاد ولا الاليات اللازمة لذلك بل ترك أفكاره عائمة دون تركيز. وبعد وفاته طرح أتباعه فكرة نزع الملكية الخاصة غير انهم كزعيمهم لم يتمكنوا من وضع برنامج أقتصادي محدد لتنفيذ طروحاتهم، إلى أن جاء مفكر آخر يهتم بوضع التفاصيل ، وهذا المفكر هو «تشارلس فوريير».

ولد «تشارلس فورير» عام ١٧٧٢ في مدينة «بيسنسون» في فرنسا ، وكان أبوه تاجراً، وقد قضى أيام شبابه في التجارة غير الناجحة، كما انه لم يتزوج. وكان غريب الأطوار وأفكاره خيالية وتدور حول العالم ومصيره ولايمكن للعقل أن يتصورها. وفي السنين الأخيرة من حياته أخذ يضع تصوراً لما يجب أن يكون العالم عليه. فقد أقترح ان يتألف المجتمع من وحدات اجتماعية كل وحدة تؤلف ما يشبه فندقاً كبيراً يعيش فيه الناس جماعة وتحيط به مزارع كافيه لإطعام سكانه وكذلك مصانع انتاج. وفي هذا المجتمع يعمل كل شخص بمهنته وحسب مقدرته وكفاءته، ويعطى مايكفيه من طعام ولباس وبالمستوى الذي يناسبه، ويلتحق

بهذا الفندق وحدات لتدريس الأطفال وكذلك لتدريب الحرفيين، ويوزع ريع الانتاج الفائض على سكان الفندق أو الوحدة الاجتماعية بالتناسب مع مجهود وكفاءة كل شخص عامل، بحيث يكون نصيب العمالة خمسة من اثنى عشر، ورأس المال أربعة من أثنى عشر، وثلاثة من اثنى عشر للكفاءة . وكل فرد في مثل هذه الوحدات يدخل كشريك في الوحدة بالإضافة إلى كونه عاملاً فيها.

والغريب في الأمر أن أفكار «فورير» وجدت لها صدى في مجتمع عملي لا يؤمن بالخيال كأمريكا، حيث تأسست بوحي من أفكار «تشارلس فورير» وحدات أجتماعية مماثلة لوحدات «فورير». وأنتشرت في ولايات عدة في البلاد. هذا بالاضافة إلى تعاونيات مماثلة للقرى التعاونية التي اقترحها من قبله «روبرت أوين» . إلاّ أن هذه الوحدات الاجتماعية ذات النهج «الطوباوي» لم يكتب لها النجاح فيما بعد، في بلد سيطرت عليه الأطماع الرأسمالية والأفكار البراغماتية.

إن أهمية هؤلاء المفكرين الاجتماعيين الطوباويين ، بغض النظر عن غرابة أفكارهم، تكمن في جرأتهم وتحررهم من قيود المجتمع الصارمة، وتبنيهم لطروحات اجتماعية إنسانية من حيث المبدأ بالرغم من صعوبة تنفيذها، ومن هذا المنطلق سموا بالفلاسفة الطوباويين.

ظهر بعد هؤلاء مفكرون اجتماعيون أكثر واقعية، وطرحوا

نظريات مناقضة لنظريات «أدم سميث» و «ريكاردو» التقليدية. ومن هؤلاء كان «جون ستيوارت ميل».

ولد «جون ستيوارت ميل» عام ١٨٠٦ وكان أبوه عالم تاريخ وفيلسوفاً . وقد ظهرت عبقرية إبنه «جون» في سن مبكرة حيث وهو في سن الرابعة بدأ يتعلم اللغة اليونانية، وفي سن السابعة كان قد قرأ معظم حوارات «أفلاطون» ، وفي السنة التي تلتها بدأ يتعلم اللاتينية وقرأ مؤلفات كثيرة لكبار الفلاسفة والعلماء والرياضيين اليونان والرومان. وفي سن الثانية عشرة بدأ بدراسة «المنطق» ، وفي سن الثالثة عشرة كان قد أطلع على جميع ما كتب في حقل «الاقتصاد» . وكان يعمل ليل نهار دون انقطاع وحتى في أيام العطل. وعندما سُئل عن سر ذلك أجاب : «حتى لا تنقطع عادة العمل وحتى لا أذوق طعم الكسل». ولم يكن لدى «جون ميل» أصدقاء، كما أنه لم يكن يهتم بالعلاقات الشخصية والاجتماعية وكانت تربيته الثقافية تختلف عن التيار السائد ، ومع ذلك لم يكن لهذا الاختلاف تأثير على شخصيته. لكنه في سن العشرين أصابه انهيار عصبي وأكتئاب شديد واضطر إلى العزلة التامة. وفي عزلته استطاع أن يقرأ مؤلفات «غوثه» و «وردزورث» وأخيراً مؤلفات «سينت سيمون» . وفي سن الثالثة والأربعين ألف أهم إنتاجه وهو كتاب «مبادئ الاقتصاد السياسي» ، مستعرضاً في هذا الكتاب جميع القوانين والطروحات الاقتصادية التي وصفها«أدم سميث» و «مالثوس» و«ديفيد ريكاردو» . وخلص إلى

نتيجة مختلفة وهي أن «الانتاج» وليس «التوزيع» هو العماد الأساسي للاقتصاد. ويقول في ذلك ان قوانين «الانتاج» تتعلق «بالطبيعة» حيث لا مجال للتفكير اعتباطاً في فعالية العمالة هنا أو هناك إذا لم تكن «الطبيعة» مؤاتية وكانت الأرض جدباء. ويؤكد «ميل» على أن قوانين الاقتصاد لا شأن لها بـ «التوزيع» ، حيث أنه عندما نركز على الانتاج ونجني «الثروة» بوفرة ، يسهل علينا عندئذ توزيعها حسب رغبتنا. ولا يستطيع من ينتج سلعة بنفسه أن يحتفظ بها لنفسه، فلا بد له من إشراك المجتمع بفائدتها. ومن هنا فان توزيع الثروة يعتمد على قوانين وعادات المجتمع نفسه . وهذه القوانين والعادات تختلف من نظام حكم إلى آخر ومن جيل إلى آخر، ولذلك فقوانين «التوزيع» ليست ثابتة وليست تحت رغبة السلطة أو أصحاب الأهواء، إذ إن أي تدخل في العملية الانتاجية ستؤدي بالضرورة إلى الفشل.

وبعد أن أوضح «ميل» موقفه بالنسبة للانتاج والتوزيع ، أخذ يعالج دور المجتمع في عملية «التوزيع» وكيف يمكن أن يكون «عادلاً». وكان ينطلق من ضرورة أخذ المعيار «الاخلاقي» في ذلك ، وكان يؤيد الأفكار «شبه الشيوعية» التي طرحها الفلاسفة الطوباويون من قبله، الا انه كان يتخوف من دكتاتورية الجماعة وخطورة الاعتداء على الحرية الفردية. لذا فهو مع النهج الرأسمالي في إنتاج الثروة ويشجع المبادرة الفردية ، وفي نفس الوقت يدعو إلى بذل الجهود للإصلاح الاجتماعي وتحقيق

العدالة، وخلص إلى أن النظام الاشتراكي الاجتماعي هو الضمان لتحقيق عدالة توزيع الثروة. ونظام «ميل» شبيه بالنظام الاقتصادي المتبع في الدول «الاسكندنافية» حيث تعطى الحرية الاقتصادية للأفراد مع فرض ضرائب كافيه لتمكين الدولة من توفير المتطلبات الأساسية لجميع طبقات المجتمع . وقد ألف «جون ميل» كتاباً آخر بعنوان «حول الحريات» عالج فيه حقوق الأفراد وحرياتهم من الوجهة الانسانية والاخلاقية. وأعتبر «جون ميل» من أشهر مفكري عصره، وقد توفى في عام ١٨٧٣ .

كارل ماركس Carl Marx

ولد «كارل ماركس» من أبوين يهوديين عام ١٨١٨ في بروسيا (المانيا)، إعتنق أبوه المحامي المسيحية البروتستانتية هو وعائلته، ودرس «كارل» التاريخ والفلسفة في جامعة «بون» وكان متأثراً بآراء الفيلسوف الالماني «جورج وكهام فريدريك هجيل» ثم حصل على الدكتوراه عام ١٨٤١ ، إلا انه أتجه نحو الصحافة فعمل محرراً في صحيفة «راينختش زايتونغ» في «كولون». حورب بسبب أفكاره التحريرية ونُفى إلى «بروكسيل» حيث أصدر هناك كتاب «فلسفة البؤس» أو بؤس الفلسفة شرح فيه تصوراته وتفسيره الاقتصادي للتاريخ حيث رد فيه على آراء الطوباويين. كما أصدر عام ١٨٤٨ وثيقة أخرى هامة جداً بالتعاون مع زميله «فريدرك انجيلز» وهي «البيان السياسي الشيوعي». وشجعه جو التحرر والتململ الثوري

الذي كان سائداً في «كولون» للعودة اليها وأصدر هناك صحيفه «راينختش زايتونغ الجديدة» لكنه عاد ونُفي إلى «لندن» حيث أستقر وعاش فيها حياة بؤس ومعاناة وتوفي عام ١٨٨٣ . ألف عام ١٨٦٧ وهو في «لندن» المجلد الأول من كتاب «رأس المال» الذي أكمل مجلداته الأخرى فيما بعد صديقه «أنجلز» .

كان «كارل ماركس» ثورياً تحررياً بأفكاره وأيد بقوة الحركة التحررية في أوربا التي مهدت لظهور «الحركة الاشتراكية العالمية» التي دعيت «بالماركسية». وهي فلسفة في التاريخ تقوم على نظرية أقتصادية مطولة، وتؤكد حتمية زوال الرأسمالية والوصول إلى الاشتراكية العلمية تمهيداً «للشيوعية» ،حيث تزول الفوارق بين الطبقات وتوزع الثروة على الناس حسب احتياجاتهم، وحيث تفقد الحكومة والقوانين والنقود ومفهوم القيمة الاقتصادية وظائفها وتتلاشى. وبحسب قانون «الحتمية التاريخية» فإن التاريخ تحكمه قوانين يدركها العقل البشري وتجعله قادراً على التنبؤ بمصير البشرية. وكان من المؤمنين بهذا المبدأ الثائرة الألمانية «روزا لكسمبرغ» صديقة «لنين» أبو الثورة البلشفية في روسيا. والحتمية التاريخية تؤكد على حتمية الغلبة للطبقة العاملة «البلوريتاريا» .

أما كتاب «رأس المال» فقد أمضى «كارل ماركس» أربعة عقود في إعداده . وقد رأى أن البنية الاقتصادية هي الأساس الذي يقوم عليه البناء الفوقي السياسي. لذلك وجّه اهتمامه لدراسة

هذه البنية. فقد شرع بدراسة الاقتصاد السياسي أواخر عام ١٨٤٣ في «باريس» وأصدر عدة منشورات ومؤلفات حول الموضوع، منها «المخطوطات الاقتصادية الفلسفية عام ١٨٤٤» والايدولوجية الالمانية «وبؤس الفلسفة» و«العمل المأجور ورأس المال» و«البيان السياسي الشيوعي» وغيرها. وفي هذه المؤلفات أزاح «ماركس» النقاب عن أسس الاستغلال الرأسمالي والتناقض التصآدمي بين مصالح الرأسماليين والطبقة العاملة، وكذلك الطابع الزائل للعلاقات الاقتصادية الرأسمالية.

إنتقل «كارل ماركس» عام ١٨٤٩ إلى لندن وأخذ بدراسة معمقة لتاريخ الاقتصاد والاوضاع الاقتصادية القائمة في عدة بلدان وخاصة انجلترا موطن الرأسمالية الاول. وقد اهتم بتاريخ الملكية العقارية ونظرية «الريع العقاري» ونظرية «النقد» والأسعار والأزمات الاقتصادية وتاريخ التقانة والتكنولوجيا وقضايا الاقتصاد الزراعي والكيمياء الزراعية.

كان ماركس يعمل في ظروف صعبه وكان معوزاً وحيث كان ينقطع عن الكتابة في فترات عديدة يعمل فيها لكسب قوته. وإعتلت صحته بصورة خطيرة بسبب الاجهاد بيد أنه أستطاع بحلول عام ١٨٥٧ الشروع في ترتيب أبحاثه ودراساته فأصدر المجلد الاول من كتاب «رأس المال» عام ١٨٧٢ . وبعد وفاته ١٨٨٣ قام صديقه ورفيقه في العمل «إنجلز» باكمال ترتيب وإعداد المجلدات الاخرى من الكتاب ، ودقق الترجمة الانجليزية للمجلد

الأول الصادر بالألمانية.

لقد ابتدع «كارل ماركس» ورفيقه «فريدرك إنجلز» فلسفة جديدة في الحياة أسمياها «الجدلية المادية» . وهي «جدلية» حيث انها أستخدمت مفهوم «هيجل» في حتمية التغيير. وهي مادية لأنها أعتمدت ليس على عالم الأفكار الذي عناه «هيجل» بالتغيير بل على قاعدة البنية الاجتماعية والمادية. فقد كتب «إنجلز» أن الفهم المادي للتاريخ يبدأ من قاعدة أن الانتاج وتبادل السلع المنتجة وكيفية التوزيع هو الاساس في أي نظام اجتماعي. وبهذا المعنى فإن الأسباب الرئيسية لجميع التحولات الاجتماعية والثورات السياسية لا تكمن في أذهان الناس وفي زيادة تطلعاتهم إلى الحقيقة والعدل الخالدين ، ولكن في التغييرات الحاصلة في طريقة الانتاج والتبادل. وبعبارة أخرى، لا تكمن هذه التحولات في «الفلسفة» ولكن في «اقتصاد المرحلة المعنية». ويقول «ماركس» ان كل مجتمع مبني على قاعدة أقتصادية، وهي الحقيقة الثابتة للجنس البشري الذي يجب عليه تنظيم أنشطته لتأمين الكساء والطعام والمأوى الذي يحتاجه، وذلك التنظيم يختلف كثيراً من مجتمع إلى أخر ومن حقبة إلى أخرى. ولكن مهما تنوع شكل الحلول للمشاكل الاقتصادية للانسان فان المجتمع يتطلب «بنية تحتية شاملة» لنشاط غير اقتصادي وفكري أيضاً. لكن البنية التحتية الفكرية لا يمكن اختيارها أعتباطاً بل لا بد أن تعكس الأساس التي بنيت عليه ، فلمجتمع الصيد أسسه وللمجتمع

الصناعي أسسه المختلفه . وهنا لابد من ان نلاحظ ان مبدأ المادية لا يستثني الوظيفة المحفزة والخلاقة للافكار، فهي فقط تعتبر أن الأفكار والرؤى هي من نتاج البنية الاجتماعية المادية بالرغم من ان هذه الأفكار تهدف إلى تغيير تلك البنية.

لم يكن في تصور «ماركس» أن المادية نفسها تحّجم الأفكار وتقلصها لتصبح مجرد نشاط اقتصادي. إذ ان النظرية الجديدة «جدلية» بقدر كونها مادية ، فهي تتصور تغييراً ذاتياً ودائماً حيث تعمل الأفكار التي تنتجها مرحلة على تشكيل المرحلة التي بعدها. ويقول «ماركس» في هذا الصدد ان الناس يصنعون تاريخهم، لكنهم لا يفعلون ذلك في ظروف هم يشاؤونها ولكن بدافع ظروف فرضها عليهم الماضي. غير أن الطابع الجدلي لهذه النظرية لا يعتمد فقط على الدور المشترك الذي تلعبه الأفكار والهيكل الاجتماعي؛ إذ ان هناك عامل أقوى، وهو أن العلم الاقتصادي نفسه يتغير والاسس التي تُبنى عليها الافكار هي دائمة الحركة. فالآلة اليدوية حل محلها الآلة البخارية وذلك بفضل الاختراع، وبذلك تخلق كياناً أجتماعياً جديداً أسمه «المصنع». فالآلة اليدوية - يقول «ماركس» - تعطيك مجتمعاً يحكمه «الاقطاعي» والآلة البخارية تعطيك مجتمعاً يتحكم به «الرأسمالي الصناعي» ، وكل تغيير في الهيكل الاجتماعي يجلب معه تغييراً آخر وهكذا دواليك. فالمصنع والسوق الذي يرافقه لا يتماشى مع المجتمع الاقطاعي بالرغم من ان الآلة البخارية أكتشفت في العهد الاقتطاعي ، إذن

لابد من التغيير في الهيكل الاجتماعي. كما ان كلا المصنع والسوق اصبحا يتطلبان سياقاً ثقافياً واجتماعياً جديد يتفق معهما، كما أن كلا المصنع والسوق ساهما في خلق طبقات اجتماعية تلائمهما، فالسوق غذّى ظهور طبقة جديدة من التجار، والمصنع ولّد طبقة البلوريتاريا الصناعية.

ويرى «ماركس» أن التحولات الاجتماعية ليست بالضرورة نتيجة لظهور اختراعات جديدة تحل محل القديمة. فالمجتمع بحد ذاته يتكون من هياكل طبقية، أي مجتمعات أفراد تجمعهم مع بعضهم علاقات مشتركة في البنية القائمة للانتاج ، والتغيير الاقتصادي يشكل خطراً على الهياكل الطبقية حيث ستجد شريحة ما من هذه الهياكل نفسها خاسرة وشريحه أخرى ستجد غير ذلك. مثال ذلك ماحصل في انجلترا في عصر «ريكاردو»، حيث حدث التصآدم بين الرأسماليين الصناعيين وأصحاب الأملاك الكبار الذين أصبحوا يخشون على امتيازاتهم . ومن هذا التصآدم في المصالح يأخذ الصراع الطبقي مجراه، ونتيجة لذلك وكحتمية تاريخية يحصل تغيير في الهياكل الاجتماعية ، وتتغير معه طبيعة اقتسام الثروة، ويصبح هذا الموضوع أساساً لصراع الطبقات.

كان «ماركس» يشير ، بحتمية التغيير والصراع بين الطبقات، إلى الثورة وحتمية زوال النظام الرأسمالي ، وكان يبرر ذلك بكون النظام الرأسمالي «فردي» بطبيعته ، وان عملية الانتاج الصناعي

عملية «جماعية». هذا من ناحية ومن ناحية ، أخرى فالرأسمالية دون أن تدري ستحطم نفسها بنفسها عاجلاً أم آجلاً. ففي الصناعات الكبيرة وفي الوقت الذي تنمو فيه القاعدة التكنولوجية للاشتراكية - أي الانتاج المنظم علمياً - ستتكون طبقة من ذوي الخبرة المبدعين الذين سيصبحون أدوات فاعلة في بناء الاشتراكية، الا وهم طبقة «البلوريتاريا» التي ذاقت مرارة الاستغلال عبر العصور. وهكذا ستجد الرأسمالية نفسها وقد سقطت بفعل تناقضاتها وأدواتها الذاتية.

إنطلق «ماركس» في تحليله للرأسمالية من نظريات السوق التي وضعها «آدم سميث» ومن بعده «ريكاردو». وفي نهاية المطاف بيّن كيف أن هذه الرأسمالية ستتآكل من الداخل وبنفس قوى السوق التي شرحها «آدم سميث» وغيره. ونظرة «ماركس» هنا نظرة تشاؤمية اذا ما قيست بنظرة «آدم سميث» التفاؤلية التي تخيل فيها قوى السوق أو «اليد الخفية» وهي تحرك العملية الإقتصادية نحو النمو وعدالة التوزيع دون تدخل لسلطة تخطيط مركزي ودون تأثر بتقليد إجتماعي كان أو ديني. كما أن تنبؤات «ماركس» بانهيارالرأسمالية وانتصار «البلوريتاريا» وحلولها محل «الرأسماليين» كانت محفزاً لقيام حركات تحرر ثورية وتحولات سياسية وإقتصادية في العالم بدأت من «روسيا» على يد «لينين» الذي وضع أسس «الإشتراكية العلمية» وقاد الثورة البلشفية على النظام القيصري.

يبدأ «ماركس» مشهده بتخيل مجتمع مثالي كمجتمع «آدم سميث» حيث قوى السوق تعمل بانتظام : فلا إحتكار ولا إتحادات ولا إمتيازات خاصة لأي فئة، وهو مجتمع تباع فيه «السلعة» حسب قيمتها السعرية الحقيقية، وهذه «القيمة» تساوي بالضبط مقدار العمل الكلي المباشر وغير المباشر المبذول في إنتاجها. في هذا المجتمع يقف ممثلان للأدوار أو قطبان : «الشغّيل» أو العامل، «والرأسمالي الصناعي» ، بعد أن اختفى أو تضاءل دور مالك الأراضي، وأصبح الشغيل ليس ذلك العامل الزراعي المرهون لإرادة المالك للأرض، بل هو حر يعرض سلعته (أي مجهوده) في سوق التبادل. وهنا يأتي دور «الرأسمالي» الذي يدفعه جشعه وتنافسه مع غيره إلى جمع الثروة وإكتنازها.

وهنا يتساءل «ماركس»: من أين يجني الرأسمالي ربحه طالما أن كل سلعة تباع بقيمتها الحقيقية ولا يستطيع أي من المتداولين في السوق رفع سعره فوق السعر «التنافسي» ، وإذا إستطاع البائع أن يحصل على ربح عن طريق التحايل فهو بذلك يؤثر على القوة الشرائية للمشتري، ويصبح بذلك ربح شخص خسارة لآخر والنتيجة عدم وجود ربح في المجتمع ككل. و الواقع أنه يمكن جني الربح في حال وجود إحتكار في سلع ما ، أو إذا إفترضنا أن الرأسماليين يدفعون أجوراً للشغيلة أقل مما يستحقون. لكن ذلك من المفروض ألاّ يحصل في النظام الرأسمالي المثالي الذي يتصوره «ماركس» والذي يتنبأ بانهياره.

لقد وجد «ماركس» الجواب على سؤال من أين سينتج الربح في «سلعة» تختلف عن جميع السلع ألا وهي «قوة الشغل» . فالشغيل في هذه الحالة يبيع طاقته وشغله مقابل أجر كاف لسد حاجاته ولبقائه حيّاً. وهذا الأجر يكون عادة مقابل وقت محدد يعمل فيه الشغيل في اليوم الواحد، وبتحديد وقت العمل من قبل الرأسمالي بحيث يزيد عن الوقت اللازم لإنتاج سلعة معينه أو القيام بعمل معين يحصل الفرق الذي يؤدي للربح، وهذا الفرق في وقت العمل الذي يفرضه الرأسمالي على العامل هو ما دعاه «ماركس» «بالقيمة الفائضة» أو «فائض القيمة».

حول هذه الافكار وما تضمنه (البيان السياسي الشيوعي) استطاع «ماركس» بالتعاون مع رفيقه «انجلز» من تشكيل حركة عمالية ناشئة دعيت «بالجماعة الشيوعية». وبالرغم من أن هذه الجماعة لم يكتب لها النجاح في انجلترا، الاّ أن بذور الحركة العمالية العالمية كانت قد غُرست في أنحاء عدة من اوروبا خاصة في ألمانيا، وهي التي مهدت الطريق لاحقاً للثورة البلشفية في روسيا.

اعتمد «كارل ماركس» في تعريفه للسلعة والقيمة وشرحه لعلاقات الانتاج على ما سبقه من المفكرين «كأدم سميث» و«ديفيد ريكاردو» ، لكنه أستفاض في الدخول في التفاصيل وأضاف اليها تصوراته لمستقبل علاقات الإنتاج ومستقبل الرأسمالية .

ـ السلعة والقيمة

يعرف ماركس «السلعة» بأنها شيء ذو خصائص معنية يلبي حاجات بشرية معنية لذلك فهي «نافعة» ، وهذه المنفعة هي «قيمتها الإستعمالية». و«القيمة الإستعمالية» هي كمية العمل المبذول في السلعة لتصبح نافعة. وهذا يشمل العمل المبذول في استخراج المادة الأولية الخام تم تحويلها إلى سلعة نافعة. ويفرق بين «القيمة الإستعمالية» للسلعة ، «القيمة التبادلية» حيث يقول أن القيمة التبادلية هي قيمتها في «سوق التبادل» وهي قيمة متغيرة بتغير العلاقة بين «العرض والطلب» .

ويمكن أن يبذل عمل في إنتاج شيء نافع إلا أن هذا الشيء لا تشكل «سلعة» إلاّ إذا دخل سوق التبادل . كما أن الخراج الذي يجنيه الحاكم والعشور التي يجمعها الكاهن وتبقى لديه لا يشكل سلعة أيضاً بأعتبارها لا تدخل سوق التبادل. ويستطرد «ماركس» في تصنيفه لأشكال العمل وأشكال السلع مما لا يتسع المجال هنا لذكره .

ثم يأتي «ماركس» إلى التعريف بعملية «تبادل السلعة» ويقول انه العلاقة بين مالكي السلع وهو اعتراف كل طرف بحقوق الطرف الآخر بسلعته . والتبادل يتم «بالمقايضة» إن كل سلعة مقابل سلعة من نوع آخر ، أو «بالنقد» عندما يتم التبادل بشكل سلعة مقابل «نقد» . وتحدد قيمة «النقد» من قبل السلطة التي تصدره وهو إما أن يكون «معدنياً» أو «ورقياً»

بعد التعريف بالسلعة والتبادل ينتقل «ماركس» لبيان كيفية تشكيل «رأس المال» ويقول أن «رأس المال» ينشأ من عملية تبادل السلع. فإن كان التبادل بنقد مقابل سلعة بهدف استعمالها يدعى ذلك عندئذ «إنفاقاً» . أما إذا جري تبادل النقد بسلعة ثم بيع هذه السلعة بنقد أكثر ، والربح الحاصل يدعى «القيمة الفائضة» وتجميع هذا الربح يشكل «رأس مال» . وإذا توقفت عملية التبادل واحتفظ بالنقد الرأسمالي ، فذلك يدعى «اكتنازاً» .

وهناك برأي «ماركس» سلعة من نوع آخر يجري تبادلها وينتج عن ذلك «قيمة فائضة» أو ربحاً ثم «رأس مال» ألا وهي «قوة العمل» . أي أن يستخدم صاحب «رأس المال» شغيلاً في إنتاج سلعة ويدفع له نقداً مقابل جهده . وهنا تحصل المفارقة ويحصل الاستغلال . فمن المعروف أن قيمة أية سلعة حسب التعريف السابق هي كمية العمل المبذول في انتاجها ويسميها القيمة الاجتماعية للعمل. فكيف إذن يحصل الربح ويتكون «رأس المال» عن طريق هذا النوع من التبادل؟ يجيب «ماركس» على ذلك بأن الرأسمالي» يجني «القيمة الفائضة» من استخدامه للشغيل للشغيل ذلك بإطالة وقت العمل اليومي «للشغيل» بحيث ينتج كمية أكبر من السلعة لكنه مقابل ذلك لا يدفع له سوى قيمة العمل اليومي المتداول في السوق . ومن الزيادة في وقت العمل يجني «القيمة الفائضة أي الربح وهكذا يتشكل «رأس المال».

ويستطرد «ماركس» في شرح أنواع رأس المال من دائم إلى

متغير ، وإلى معدل فائض القيمة ، أي درجة استغلال قوة العمل ، ويتناول نظام المناوبة في في العمل ودور كل ذلك في زيادة الربح . ويقول أن هدف «الرأسمالي» دائماً هو الربح الذي يتأتى من استغلال جهد الطبقة العاملة .

هذا الظلم الاجتماعي المنظم الذي تمارسه طبقة الرأسماليين اثار النقمة لدى الطبقة العاملة فأخذت تتململ وتناضل في سبيل تخفيف الأعباء المفروضة عليها من أرباب العمل . فكان أن بدأت الحكومات تضع قوانين للعمل تحدد فيه أوقات العمل وغيرها من الحقوق العمالية. وقد كانت انجلترا سباقة في ذلك ، وانعكس ما قامت به على باقي الدول الأوروبية. وفي مرحلة لاحقة على الولايات المتحدة الأميركية.

إن الرأسمالية التي بنى عليها «ماركس» نظريته وتنبأ لها بالزوال هي ذلك النوع من الرأسمالية الذي كان قائماً أثناء حياة «كارل ماركس» وبالأخص ما كان قائماً في «انجلترا». فمع التقدم العلمي والتكنولوجي والاصلاحات الاجتماعية التي حصلت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين حصل تبدل في طبيعة الرأسمالية حيث وضعت الضوابط والقوانين التي تحفظ حقوق العمال، وكذلك قوانين الخدمات الاجتماعية للمواطنين. كما أن عدداً من الدول الأوروبية اتخذ الاشتراكية الاجتماعية كنظام اقتصادي مع الحفاظ على حرية الملكية والمبادرة الفردية بدلاً من الرأسمالية المتغولة.

وبالرغم من أن تنبؤات «ماركس» حول الرأسمالية لم تتحقق،الا أن جرأته في البحث ونهجه المنطقي في التحليل جعله في مصاف الفلاسفه الكبار : داروين ، وفرويد ، وأفلاطون وغيرهم. حيث ان كل من هؤلاء سبر أعماق العالم الذي تناوله بالبحث ووضع أستنتاجاته بشكل قواعد ونظريات مازال العالم يتداولها.

ـ الفلاسفه الساخرون (أو الهراطقة)

أطلق هذا الوصف على مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين خرجوا على المفاهيم التقليدية التي وضعها فلاسفة الاقتصاد المعروفون، وذلك نتيجه لخروج النظام الاقتصادي الذي كان قائماً على الفرضيات والقواعد والأهداف التي تصورها هؤلاء الفلاسفة.

يبدو أن تنبؤات «كارل ماركس» في «البيان السياسي الشيوعي» عام ١٨٤٨ المتعلقه بتآكل الرأسمالية وصعود البلوريتاريا لم تجد لها صدى على أرض الواقع ماعدا ما حصل في روسيا بواسطة البلاشقة وعلى رأسهم «لينين»، وفي أوروبا الشرقية وفي الصين في مرحلة لاحقة ثم في كوبا. ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية في الثمانينات من ذلك القرن لوحظ تحسن كبير في مستوى أجور العمال ووضعهم الاجتماعي ، حتى أن «فريدريك انجلز» رفيق «كارل ماركس» كتب له مرة يقول : أن «البلوريتاري» الانجليزي أصبح في الواقع أكثر «بورجوازية» . لقد أدّى الانتعاش الاقتصادي

هذا إلى إقلاع المفكرين عن الاهتمام بالأفكار الاقتصادية الخلاقة كأفكار «آدم سميث» و«كارل ماركس» وانحصر الاهتمام بالمعالجات التنفيذية للوضع الاقتصادي القائم والتوجه نحو أمور «الكم» واقتراح المعالجات التفصيلية لزيادة هذا «الكم»، وآثاره على رفاه المجتمع.

لقد ظهر في هذه الفترة مفكرون اجتماعيون عدة كان بعضهم ساخراً في طروحاته، ومن هؤلاء كان المفكر «فرنسيس ادجوارث» الذي أراد أن يختصر الاقتصاد من أفكار وأنظمة وصفية إلى معادلات رياضية. وانطلق من فكرة ان الإنسان عبارة عن «ماكنة لذة» ، وأن الطبيعة قادرة على تنظيم «آلات اللذة» ـ أي مجموع الناس ـ بطريقة تعطي كل منهم حسب حاجته وجهده ومستواه الاجتماعي. وقد بنى حول هذه الفكرة معادلات رياضية. وتبع «ادجوارث» مفكرون آخرون تبنوا أفكاره الرياضية، ومنهم الألماني «فون ثونين» الذي وضع معادلة رياضية تحدد أجور العامل حسب مستواه المهني. ثم تلاه «ستانلي جيفونز» الذي كتب أطروحته حول «الاقتصاد السياسي» إختصر فيها الصراع من أجل البقاء إلى ما أسماه «حساب التفاضل والتكامل للّذة والألم»، ثم ، أتبعها بكتاب «مبادئ الاقتصاد» . ومنذ ذلك الحين دعي الاقتصاد السياسي «علم الاقتصاد» . وهذا العلم يعالج تصرفات المجموعات البشرية، التي تتصرف تماماً كتصرف مجموعة الذرات في المادة، بمعنى انها تخضع للقواعد الاحصائية وقوانين «الاحتمالية». كما أن

مفكري هذه الفترة كانوا يتوقعون من تصارع اصحاب المصالح الخاصة للحصول على المنافع القصوى الوصول إلى حالة من «التوزان» في المجمتع. على أن هؤلاء المفكرين لم يعودوا يعيرون إهتماماً لفلاسفة الاقتصاد الأوائل. كما أن واقع الاقتصاد سار على نهج يختلف تماماً عما تصوره هؤلاء الفلاسفة.

وفي غمرة هذه الحرية أو الزخم الفكري ظهر مفكر ساخر غريب الأطوار وهو الافرنسي «فريدريك بستيات» الذي رأى ان جميع الافكار الاقتصادية السابقة عبارة عن هراء بهراء بدايةً بأفكار «آدم سميث» مروراً «بمالثوس» وانتهاءً «بكارل ماركس» وغيره. ومن الأمثال التي ضربها حول سخافة مايسمى «بالاقتصاد» قال : «من الغريب أن الحكومة تنفق مبالغ طائلة لإنشاء نفق لوصل مدينتين معاً لتسهيل النقل بينهما ثم تقوم في نفس الوقت بوضع نقاط جمركية على طرفي النفق. فأي إقتصاد هذا ؟» وقد كتب كتاباً بعنوان «صوفيات في الاقتصاد» ضمّنه أفكاره الساخره وانتقاداته للعالم الاقتصادي القائم حوله.

لم تقتصر الأفكار التي طرحها هؤلاء المفكرون على السخرية بل تعدتها إلى ما يشبه الثورة على المفاهيم الاقتصادية التقليدية. ومن الذين حملوا أفكاراً ثورية الأمريكي «هنري جورج» الذي ولد عام ١٨٤٢، وترك المدرسة في سن الرابعة عشرة ولم يدخل الجامعة قط. وأخذ يتنقل من عمل إلى آخر ومن مهنة إلى أخرى دافعه لذلك كان روح المغامرة. فقد عمل بعد تركه المدرسة كعامل

على ظهر باخرة تجارية نقلته إلى استراليا ثم عودة إلى الهند. وبعد عودته إلى أمريكا التحق كعامل في إحدى دور النشر في فيلادلفيا. ثم سافر إلى كاليفورنيا بحثاً عن الذهب ولكنه لم يوفق في ذلك، الأمر الذي أضطره إلى العمل في أحد المتاجر ثم مراقباً للميزان في احدى المطاحن وعامل تعبئة في إحدى محطات الغاز. وقد وصل حالة من الفقر أدت إلى أن يستجدي قوته من الناس.

في سن السادسة والعشرين بدأ يكتب ، بعد أن وجد له عملاً في مطبعة «سان فرانسيسكو تايمز» ، وفي إحدى المرات كتب مقاله الأول وعرضه على رئيس التحرير فلم يصدق انها كانت كتابته، وبعد تأكده من ذلك عينه مراسلاً للصحيفة . ثم انتقل إلى صحيفة «سان فرنسيسكو بوست» وهناك تجلت مقدرته على الكتابة ليس في الشؤن الداخلية فحسب بل تعدتها إلى الشؤون العامة كمواضيع الفقر وسوء معاملة الطبقة العاملة.

لقد لفتت كتاباته انتباه «جامعة كاليفورينا» فعرضت عليه منصب الاستاذية في فرع «الاقتصادي السياسي» شريطة أن يلقي محاضرة أولاً على مسمع الأساتذه والطلاب. لبّى «هنري جورج» الطلب وبدأ محاضرته قائلاً : «يوظف الناس علم الاقتصاد السياسي ضد مطالبة الطبقة العاملة العادلة برفع الأجور. واستطرد ليقول : إن دراسة الاقتصاد السياسي لاتحتاج لمعرفة خاصة ولا إلى مكتبه جامعة ولاً إلى مختبر عالي التكاليف . حتى انكم لا تحتاجون إلى الكتب والأساتذه بل لأن يفكر كل منكم

بنفسه». لقد سيطر الذهول على المستمعين وكانت تلك نهاية مستقبل «هنري جورج» الأكاديمي.

كتب «هنري جورج» بعد ذلك كتابه المشهور «التقدم والفقر» الذي لاقي رواجاً كبيراً لكونه احتوى على مشاعر إنسانية أكثر من احتوائه على أفكار أقتصادية. ومما قاله في مقدمة كتابه : خذ مثلاً رجل أعمال غير مثقف همه الوحيد جمع المال وقل له : «لدينا الآن قرية صغيرة وخلال عشر سنوات ستصبح مدينة فيها جميع الخدمات التحتية موفرة وكذلك الصناعة الحديثة. واسأله هل سترتفع الفوائد عندئذ؟ وسيجيبك كلا.... ثم اسأله : هل تزداد أجور العامل العاديين..... سيجيبك بلا..... ثم عد واسأله ما الذي سيرتفع إذن.... سيجيبك ثمن الأراضي وريعها. إذهب وخذلك قطعة أرض . وفي حال أخذك للنصيحة ستصبح بعد فترة غنياً وبغنى عن العمل أو بذل الجهد. وسيصبح كثيرون في المدينة أغنياء الاّ انها لن تصبح خالية من المؤسسات لعون المعوزين».

من هنا أخذ «هنري جورج» ينظر إلى مُلاّك الأراضي كشريحة غير منتجة في المجتمع حيث يكفي الفرد منهم أن يرث أرضاً يقوم ببيعها أو تأجيرها ليصبح غنياً. ومن هنا وضع نظريته الاقتصادية للحد من هذا النشاط الغير مجدي للمجمتع فاقترح أن تقوم الدولة بفرض «الضريبة المفردة العالية» على الأراضي بحيث لا يستفيد منها سوى الذين يستثمرونها في الانتاج . وبذلك تستطيع

الدولة أن تؤمن التمويل اللازم للبنية التحتية والخدمات الأساسية للبلاد وتشجيع الصناعة والإنتاج.

لقد أخذت أفكار «هنري جورج» بالرواج بين المثقفين والاقتصاديين بالرغم من اصطدامها بأفكار معارضة، الاّ ان «جورج» أصبح على اثر ذلك شخصية عالمية مرموقه، حيث ذهب إلى «انجلترا» لنشر آرائه. وعند عودته كان المنافس الأول في الانتخابات البلدية. وإنْ لم تنفذ نظريته كما هي، الاّ ان أنها أُخذت بالاعتبار في عدد من الدول التي فرضت ضرائب، وإنْ كانت محدودة ، على الأراضي.

كان «هنري جورج» في أفكاره مدفوعاً بدوافع دينية جعلته ينظر بعداء لجشع عبدة المال من الرأسماليين غير المنتجين. وكان يتصور أنه بحرمان أصحاب الأراضي من ريع أراضيهم عن طريق فرض «الضريبة العالية المفردة» يمكن أن توفر للدولة أموالاً تستطيع أن تقيم «فردوساً على الأرض» ، الاّ ان هذه الأفكار قوبلت بالرفض من قبل السلطات الرسمية والدينية والاقتصاديين التقليديين. ولكن، وبالرغم من معارضة السلطات الرسمية والدينية التقليدية لأفكاره ومحاربتها، الاّ ان شعبيته بين الناس بلغت الأوج ولاقى كتابه «التقدم والفقر» رواجاً لم يسبق له مثيل . كما ان أفكاره أصبحت جزءاً من الارث الذي خلّفه رجال عظام كالرئيس «ويدرو ويلسون» و «جون ديوي» . وبعد صراع طويل مع الوهن والمرض توفى «هنري جورج» عام ١٨٩٧ .

التوجه الاقتصادي الاستعماري والاقتصاديون الاصلاحيون :

وفي هذه الاثناء كانت المشاعر العنصرية الاستعمارية تجتاح انجلترا وأوروبا وحتى الولايات المتحدة، وارتفعت شعارات تقول بأن العنصر الانجلوسكسوني قَدَر أن يكون القوة المهيمنة في تاريخ العالم وفي الحضارة العالمية. كما أن عدوى العنصرية انتقلت إلى فرنسا حيث صرح الكاتب المشهور ورجل الثورة «فيكتور هيجو» ان العالم بحاجة إلى فرنسا. وتلاه القيصر في المانيا والرئيس «تيودور روزفلت» في الولايات المتحدة، مُدّعين بأن أممهم ستسود العالم . ومن هنا بدأ عصرمن الاستعمار شمل قارات أسيا وافريقيا وشاركت فيه عدة دول أوروبية.

ففي الفترة بين ١٨٧٠ و١٨٩٨ كانت انجلترا قد بسطت نفوذها على أربعة ملايين ميل مربع من الأراضي وثمان وثمانين مليوناً من البشر. كما ان فرنسا سيطرت على مساحة مماثلة من الأراضي وعلى أربعين مليوناً من البشر وحذت حذوهما المانيا والبرتغال. وبهذا التوسع الاستعماري تبدلت المفاهيم الاقتصادية لدى الدول المستعمرة والتي وضعها المفكرون الاقتصاديون «آدم سميث» و«ريكاردو» وغيرهم، حيث أصبح أستغلال ثروات البلدان المستعمرة وعمالتها الرخيصة تدر على الدول الستعمره أموالاً طائلة دون عناء، وأصبح التجار الدوليون حُكاماً في المستعمرات. وأقرب مثال على ذلك «شركة الهند الشرقية» التي حكمت الهند

نيابه عن الحكومة البريطانية.

في غمرة هذا التزاحم الاستعماري ظهر بعض المفكرين الذين كانوا ينظرون إلى الاستعمار كأداة لتغيير الطبيعة الاساسية للرأسمالية نفسها. كما انهم أستشعروا خطورة أن يؤدي هذا التزاحم الاستعماري إلى اندلاع الحروب. من هؤلاء المفكرين كان الانجليزي «جون هوبسون».

ولد «جون هوبسون» عام ١٨٥٨ وقد أكمل تحصيله الاكاديمي في جامعة «اكسفورد» وانكب على قراءة كتابات الكاتب البريطاني «رسكن» الذي كان يسخر من أسس القيم النقدية البرجوازية، وكان ينادي بأن «الثروة هي الحياة». ومن «رسكن» أخذ «جون هوبسون» فكرة كون الاقتصاد علما إنسانياً أكثر من كونه علماً مجرداً . ومن هنا بدأ ينادي بتغير المفاهيم التقليدية للاقتصاد ويدعو إلى تشكيل التعاونيات التي باعتقاده تعطي الشخصية الانسانية قيمة أرفع من عالم الأجور والأرباح المادية.

لقد أعتبر «جون هوبسون» طوباوياً هرطقياً من قبل مجتمعه بسبب معارضته وإنكاره لفضيلة التقاليد. وصدف أن رافق أحد المعارف ويدعى«اي مامري» وهو رجل أعمال ناجح ذو فكر مستقل والذي كان يعتقد ان الركود الاقتصادي مرده إلى «الادخار» ، ويدعو إلى تشجيع الانفاق الذي من شأنه أن ينشط العمالة والانتاج الصناعي. لقد راقت هذه الفكرة في بداية الأمر لـ «جون هوبسون» وكانت منطلقاً لعدة تصورات وآراء حول مستقبل

الرأسمالية . لقد رأى «جون هوبسون» ان تنشيط الانتاج الصناعي سيؤدي إلى زيادة العرض. وبما ان غالبية المواطنين لا يملكون القدرة المالية لشراء الانتاج الصناعي المعروض فإن من الطبيعي أن يفكر الرأسماليون بتصدير بضائعهم إلى الخارج . ولكن كيف؟. لقد فتح الاستعمار في البلدان الاسيوية والافريقية الباب على مصراعيه أمام هؤلاء الرأسماليين ليجدوا سوقاً هائلة لتصريف منتجاتهم ، كما ان ثروات الأمم الأخرى من مواد خام ومعادن ثمينة كالذهب والماس فتح شهيتهم أكثر لاستغلال هذه الثروات لصالح بلدانهم.

لقد سافر «جون هوبسون» إلى جنوب افريقيا عام ١٨٧٨، حيث كان الهولنديون قد استعمروا جزءاً من تلك المنطقة ، وكان اكتشافهم للذهب والماس هناك فاتحاً لشهية الانجليز الذين أخذوا ينافسونهم على الغنيمة فاشتعلت بينهم ما سُمي «بحرب البوير» .

عاد «هوبسون» من جنوب افريقيا إلى انجلترا وكتب كتابه المشهور «الاستعمار» عام ١٩٠٢ بيّن فيه مساوئ التزاحم على جمع الثروة ودور الرأسمالية في ذلك، وكيف ان هذا التزاحم أدى وسيؤدي إلى اشتعال الحروب . وقال بأن الرأسمالية مصيرها ليس تدميرذاتها كما تنبأ «كارك ماركس» بل مصيرها أن تدمر العالم بأسره. لاقت أفكار «جون هوبسون» تجاوباً لدى عدد من الفلاسفة والمفكرين الماركسيين في أوروبا وروسيا ، منهم «روزا لكسمبورغ» الثائرة الاشتراكية في المانيا ، ثم «فلاديمير أوليانوف»

المعروف بـ «لينين» في روسيا.

لقد ظهر بعد «جون هوبسون» مفكر اقتصادي أكاديمي يدعى «الفرد مارشال» ، تبنى نظرية تختلف عن أفكار الذين ظهروا على الساحة من قبله ، الا وهي نظرية «التوازن» .

كان «الفرد مارشال» يعتقد ان عالم الاقتصاد بطبيعته قابل للتكيف والتصحيح الذاتي . وهو يشبه النظام الكوني حيث الأجرام تدور في مساراتها متأثرة بقوى الجاذبية والتجاذب الذاتي أيضاً.

لقد ألف «الفردمارشال» كتاباً بعنوان «مبادئ علم الاقتصاد» شرح فيه أفكاره بأسلوب جمع بين الدقة الرياضية والاستطراد المتمهل . وقد أخذ قطبي المعادلة الاقتصادية، العرض والطلب ، بالتحليل مستشهداً بأمثلة بسيطة من واقع الحياة. وكان يقول ان «الوقت» هو العامل الحاسم في الوصول إلى عملية «التوازن». وهذا التوازن كما يقول «الفردمارشال» يتبدل معناه الأساسي فيما إذا كانت عملية التكيف الاقتصادي، التي أشرنا اليها سابقا، تحدث في المدى القريب أو المدى البعيد، ويجيب على السؤال التالي : هل ارتفاع الأسعار ينجم عن زيادة كلفة انتاج السلعة ام بسبب درجة رغبة الناس للحصول على تلك السلعة؟ ثم يأخذ مثالاً على ذلك تجارة الماس ويتساءل هل إن سعر الماس يرتفع بسبب ندرته وكلفة انتاجه أم بسبب رغبة الناس في الحصول عليه؟

ونرى الإجابة على مثل هذه الاسئلة في شرحه لعملية التكيف على المدى القصير والتكيف على المدى البعيد ويقول : في المدى القريب تتحصر عمليات المساومة والبيع في سوق الماس حول الكمية المحدودة من الماس الموجودة في حوزة التجار . بينما على المدى البعيد تتغير الكمية المعروضة للبيع نتيجة لاكتشاف مناجم جديدة تلبيه لزيادة في الطلب. كما انه يمكن لمناجم قائمة ان تغلق إذا كان هناك فائض في الكميات المعروضة. ففي الحالة الأولى تكون الرغبة النفسية في الحصول على الماس ، أي الطلب على الماس ، هي التي تؤثر على سعر السوق . ولكن في الحالة الثانية، أي في المدى البعيد ، عندما يتكيف عرض الماس مع احتياجات الناس ، تكون كلفة الانتاج هي العامل المسيطر. فلا الكلفة ولا الوفرة في السلعة يمكن فصلهما عن بعضهما في تحديد السعر.

ومع ان اهتمامات «الفردمارشال» كانت في جانب منها تنصب على تحليله العلمي لعناصر الاقتصاد الرأسمالي، الاّ انه كان يهتم كثيراً في الجوانب الانسانية لهذه العناصر. فكان ذا عطف خاص على الطبقة العاملة وعلى المعوزين. وكان يدعو إلى ان تكون العملية الاقتصادية موجهه في الأساس إلى تحسين أحوال الناس. وكان يقول : إن علم الاقتصاد عبارة عن آلة لاكتشاف الحقيقة ، أي حسب أعتقاده اكتشاف أسباب الفقر وعلاجه . لكن الوقت الذي عناه «الفردمارشال» في طرحه لنظرية «التوازن» لم يكن الوقت التاريخي الذي عاشه هو أو العالم فيما بعد، بل

«الوقت المطلق» الذي لم ينطبق على الواقع. فالتوازن الذي كان ينشده أخلت به أحداث جسيمة في العالم من ثورات وحروب وانقلابات ومن فشل الكثير من الطروحات الفكرية الاقتصادية.

إن طبقة المفكرين والأكاديمين التقليديين في الغرب كانوا ينظرون باستهزاء لأفكار الاقتصاديين أمثال «الفردمارشال» و«جون هوبسون» وغيرهما ويتهمونهما بالهرطقة والجنون.

لقد انطلق هؤلاء المفكرون «الهراطقة» والإصلاحيون من إحساس بأن هناك خلل في الاوضاع الاقتصادية السائدة في بلدانهم، وأن النظريات الاقتصادية التي وضعها مفكرون قبلهم لم تكن ناجعة في معالجتها لتلك الاوضاع، فاجتهدوا بطروحاتهم ووضعوا تصورات كانت باعتقادهم تشكل حلولاً للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعاني منها الغرب . وهذه التصورات وان كانت تبدو وكأنها «هرطقة» للمفكرين الاكاديمين التقليديين ، الا انها كانت في الجوهر تبحث عن نهج إقتصادي يشجع الانتاج وبنفس الوقت يحفظ للطبقة العاملة وطبقة المعوزين أجوراً عادلة وحياة كريمة. ولو أعطيت أفكار هؤلاء حقها من الاهتمام لربما كان العالم قد تدارك الحروب والكوارث التي اكتوت بنارها الشعوب نتيجة للجشع المادي والتزاحم الرأسمالي والاستعماري في القرنين التاسع عشر والعشرين.

لم يكن هؤلاء المفكرون من مستوى ثقافي واحد. فمنهم من كان أكاديمياً ومنهم من لم يدخل الجامعة قط. ومنهم من كان عازفاً

عن العمل أو الثروة. ومنهم من نجح في ذلك وكان مغامراً. كما أن بعضهم عاش حياته معدماً ومات عليلاً. الاّ ان جميعهم اتصفوا بالشجاعة الفكرية والجرأة في تحدي الأفكار والتقاليد التي كانت سائدة في عصرهم.

ـ الأمركة المتوحشة

تشكل النظام السياسي في الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر على أيدي المهاجرين الأوروبين وأغلبهم من الجنس الانجلوسكسوني، وكانت روح المغامرة لدى هؤلاء هي التي دفعتهم إلى عبور المحيط الاطلسي وتجشم الأعباء والمخاطر سعياً وراء كسب الثروة في «العالم الجديد» البكر الذي دعوه «أمريكا» .

لقد كانت غالبية هؤلاء الانجلوسكسونين من المتمردين على تقاليد بلادهم الاصلية «اوروبا» التي كانت قد شهدت في القرن السابق، أي القرن السابع عشر ، نهضة فكرية ، وانطلاقة تحررية من ظلمات العصور الوسطى وانغلاقها الديني والفكري، تلك النهضة التي أدت إلى تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في عموم أوروبا. وكانت هذه النهضة الفكرية تحمل في طياتها مبادئ إنسانية وخلقية دفعت بالمفكرين والفلاسفة لوضع طروحات للوصول إلى مجتمع التقدم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وقد شرحنا في الفصول السابقة سير هؤلاء المفكرين ودورهم في النهضة الفكرية في أوروبا.

كان المجتمع الاستيطاني الجديد في أمريكا متحللاً إلى حد كبير من النظم والعادات والتقاليد الاوروبية ، وخاصة فيما يتعلق بالقيم التي تحض على النبل والفروسية لدى الفرد وعلى التكافل الاجتماعي. فبعد أن أباد المستوطنون الجددالسواد الأعظم من السكان الاصليين في امريكا واستولوا على ثرواتهم ، أقاموا مجتمعاً مبنياً على أساس الاستقلال الفردي والانجاز الشخصي. وأصبح التقييم الاجتماعي للانسان يعتمد على موقعه في سلم جمع المال. والعديد من الشخصيات التي وصلت إلى مراتب عالية في السلطة وفي الاقتصاد كانوا من الطبقة الوسطى وما دون،التي كانت تنظر باستهزاء إلى الأرستقراطية الأوروبية. كما ان التنافس على الحصول على الثروة بين أفراد المجتمع الجديد كان تنافساً شرساً يفتقر إلى أدنى معايير الأخلاق والشعور الانساني. وفيما يلي أمثله على بعض الذين وصلوا إلى السلطة والثروة نتيجة لهذا التنافس الشرس والتصرف اللانساني: ـ

ـ في عام ١٨٦٠ عندما شعر أحد تجار الشحن البحري ويدعى «كورنيليوس فاندربلت» أن شركاءه أصبحوا يتململون ضده كتب لهم قائلاً: ـ أيها السادة، إنكم تسعون لتحطيمي. فأنا لن أشكوكم للقضاء حيث أنه يستغرق وقتاً طويلاً، لذا فسأحطمكم.وختم رسالته المخلص «كورنيلوس» . وهذا الذي حصل.

ـ حصل تنافس بين «جي مورغان» و«جيم فيسك» على

السيطرة على الخط الحديدي بين «الباني» و«سسكيهانا» حيث كان «مورغان» يسيطر على محطة «الباني» و«فيسك» على المحطة الأخرى. ولحسم النزاع بينهما قام كل منهما بدفع قطار من محطته باتجاه المحطة الأخرى فحدث أن أصطدم القطاران وتحطما، ثم قام كل منهما بتخريب الخط الحديدي في منطقته. وهكذا أنهيا النزاع.

مثال آخر على التنافس الشرس اللاأخلاقي بين أصحاب المصالح الخاصة :

- كان رجل يدعى «جي غولد» مسيطراً على سوق المال ، وعندما نسف الخط الهاتفي مع مركز السوق أضطر أن يرسل تعليماته إلى رجاله في السوق بواسطة رسول . فقام منافسوه باختطاف الرسول وإرسال آخر إلى السوق مكانه لينقل تعليمات تناسبهم دون أن يدري «جي غولد» بذلك مما سبب له خساره فادحة.

هذه الأمثله وغيرها لم تكن تثير اهتمام العامة وكأن أسلوب التنافس هذا هو الأسلوب الطبيعي. وعندما كان حيتان المال يشترون سكك الحديد ويحتكرونها كوسيلة نقل كان جمهور الناس يتهافتون على محطة سكة الحديد ليركبوا القطار لمرة واحدة مجاناً كوسيلة من الحيتان لكسب رضى الناس، دون أية مساءلة حول كيفية حصول الاحتكار.

- ثم إن عمليات التحايل للحصول على المال كانت منتشرة دون

وجود مساءلة أو ضوابط . ومثال صارخ على ذلك كيفية شراء «هنري روجرز» و«وليم روكفلر» لشركة «اناكوندا للنحاس» ، حيث قام المذكوران باعطاء شيك لـ «ماركوس دالي» بقيمة تسع وثلاثين مليون دولار ثمناً لامتلاك الشركة شريطة أن يودعه في بنك «ناشيونال سيتي» ويبقيه دون سحب لمدة معينة. ثم نظما أوراقاً لتشكيل شركة صورية باسم «شركة النحاس المتحدة» وتعيين موظفيين لديهم كمدراء لتلك الشركة . ثم قامت هذه الشركة بشراء شركة «أناكوندا» بمبلغ خمس وسبعين مليون دولار ليس نقداً بل بصورة سندات أسهم صورية في «شركة النحاس المتحدة». ثم قاما باستدانة مبلغ تسع وثلاثين مليون دولار من بنك «ناشيونال سيتي» لتغطية قيمة الشيك الذي أعطياه لـ «ماركوس دالي». وكتأمين لهذا القرض قدما للبنك شهادة الأسهم في «شركة النحاس المتحدة» بقيمة خمسة وسبعين ميلون دولار . ثم باعا أسهم «المتحدة» في سوق الأوراق المالية بواسطة عملائهما بمبلغ فعلي قدره خمس وسبعين مليون دولار، فربحا بذلك ست وثلاثين مليون دولار دون أن يتكلفا سنتاً واحداً ، مع ما يعني ذلك من تحايل وسوء أمانة. والأمثله على ذلك كثيرة .

ومن الغريب حقاً أن تبرر صحافة ذلك العصر هذه الطرق غير الأخلاقية للحصول على المال بأنه «ذكاء ومهارة أعمال» . كما ان الاقتصاديين كان يقفون من كل ذلك موقفاً تبريرياً غير آبهين بما وصل اليه مجتمع الاعمال من انحراف خلقي لا إنساني

وفي غمرة هذا التزاحم المنفلت على جمع الثروة ظهر مفكر من

نوع آخر يدعى «ثورستاين فلبين» من أصل نرويجي.

كان «فلبين» شخصاً غريب الأطوار وغريب الشكل في مظهره ولباسه ، وكان ينزع إلى العزلة والابتعاد عن الناس، فلا أصدقاء ولا مقربون . كما أنه لم يكن يعطي أهتماماً لأي تقليد إجتماعياً كان أو دينياً ، وبهزأ دوماً مما يدور حوله . الاّ أنه كان ذكياً حاد الملاحظة وذا نظرات فاحصة. من نوادره أن أحد تلاميذه حصل على علامة «سي» في الامتحان النهائي، وعندما طلب منه تلميذه أنه بحاجة للحصول على منحه دراسية وان علامته لا تؤهله لذلك قام «فلبين» على الفور بشطب علامة «سي» وابدلها بعلامة «أي» . سألته تلميذته عما تعني الحروف الاولى من أسمه «تي بي» فاجابها على الفور تعني « تدي بير» أي دب.

سُئل مرة عن رأيه في ما يكتب حول «أعمال الخير»، فقال انها مقالات في «الحب البراغماتي» وعن الدين والمؤسسة الدينية المنظمة قال: انها فبركة تجارية لأمور عصية الفهم من الدرجة العليا. وعن المؤسسات العالمية قال: إنها سلسلة مخازن تجارية . وعن الكنائس المفردة أنها أماكن تصريف بالمفرق. لكن هذه الشخصية الغريبة كان لها دور في تحليل ما آلت اليه الأمور في أمريكا تحليلاً في العمق يختلف عما وصل اليه مفكرو الاقتصاد قبله. فهو لم يكن يهتم باللعبة الاقتصادية بل باللاعبين أنفسهم، كما أنه لم يعر اهتماماً لسيناريو المسرحية الاقتصادية بل بمنظومة العادات والأساليب التي أدت إلى مايسمى في حينه

«نظام الأعمال» . وبتعبير آخر أراد ان يسبر طبيعة الإنسان الاقتصادي وطقوسه الاقتصادية. وبمثل هذا التوجه كان يشّبه النبلاء الذاهبين إلى الكنيسة المتبخترين بحمل عصيهم بأصحاب الأملاك الكبار الذين يجنون ما يطلق عليه الناس «ريع الاراضي» . وكان يسعى لاختراق الطبيعة الحقيقية للمجتمع الذي كان يعيش فيه، حيث كان يصطدم بمنظومة متشابكة من المخادعة والتقاليد المؤسسية، فكان يدرس دقائق هذه المنظومة كما يفعل المحلل النفساني. وفي ملاحظاته ودراساته كان بعيداً عما حوله منعزلاً كما أسلفنا لاذعاً في نقده. وكان يصف عصا النبيل بأنها تمثل دعاية متخفية لحياة الرفاهية وبنفس الوقت سلاح بربري.

ولد «ثورنشتاين فلبين» عام ١٨٥٧ لأبوين مهاجرين نرويجيين يعملان في الفلاحة وكان أبوه انغزالياً مترفعاً. وقد تعلم عن أبويه التقاليد النرويجية وتأثر بها. ادخل إلى «الكلية الاكاديمية في كارلتون» وهو في سن السابعة عشر سعياً وراء حصوله على شهادة في اللاهوت اللوثري، الاّ انه تمرد ولم يرق له أن يصبح قسيساً ، ونعت الدراسة في الكلية بانها «دعوة لأكل لحوم البشر». وانصرف اهتمامه للتحليل العلمي. ثم حاول الالتحاق بجامعة «جون هوبكنز» الاّ انه لم يوفق فالتحق بجامعة «ببيل» وحصل على شهادة الدكتوراه بالفلسفة عام ١٨٤٨. ولم يسعفه حظه في الحصول على عمل إذ إعتلت صحته ومرض مرضاً خطيراً شفي منه بأعجوبة . فأخذ يحاول الحصول على عمل فلم يوفق كثيراً،

وانصرف بعد ذلك إلى القراءة والبحث. فقرأ لكبار الكتاب ومشاهيرهم في مواضيع مختلفه من الدين والتاريخ والعلوم والاقتصاد.

ـ الركود العظيم وظهور جون مينارد كينز:

إن لعبة المتاجرة بالأسهم والسندات وما نتج عن ذلك من أرباح جناها الكثير من المواطنين في أمريكا في الثلاثينيات من القرن العشرين أغرت المزيد من الناس لاستثمار مدخراتهم في هذا السوق. غير أن كبار الرأسماليين وبارونات السوق أتبعوا أسلوباً خادعاً في الإعلام والترغيب إلى أن انكشفت اللعبة وتبيّن أن الشركات والمؤسسات صاحبة الاسهم غارقة في الديون حتى آذانها ولم يكن هناك أي سبيل لخداع الناس. فحصل «الركود العظيم» في نهاية عام ١٩٢٩، حيث خلال الثلاث سنوات التالية انخفض الدخل القومي من ٨٧ مليار دولار إلى ٣٩ مليار دولار، وعمت موجة من الذعر وانتشرت البطالة بشكل مذهل، والقي بالملايين في الشوارع دون عمل.

أخذت الحكومة تبحث عن وسيلة لانعاش الاقتصاد مرة أخرى، وكان في سلم أولوياتها محاربة البطالة. ولم تجدِ العودة لنظريات «آدم سميث» و«ديفيد ريكاردو» نفعاً. إلى أن وجدت الحكومة ضالتها في أكاديمي اقتصادي بريطاني الجنسية يدعى «جون مينارد كينز» الذي وضع الخطوط العريضة لمشروع الحد من

البطالة في البلاد.

ولد «جون مينارد كينز» في كامبروج في انجلترا عام ١٨٨٣ وتتلمذ على يد «الفرد مارشال» وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة «كامبردج» أيضاً ، وتسلم عدة مناصب حكومية ثم عاد إلى الجامعة كأستاذ في الاقتصاد السياسي. نشر عدة كتب منها «النقد الهندي والتمويل» و«المحصلة الاقتصادية للسلام» فيه نقد لاذع لمعاهدة استسلام المانيا في فرساي بعد الحرب العالمية الاولى. و«أطروحة حول مبدأ الاحتمالية». وفي عام ١٩٢٣ أصدر كتاباً بعنوان «الطريق نحو الاصلاح النقدي». وجميع هذه المنشورات كانت تعالج قضايا ومشاكل اقتصادية واجتماعية في بريطانيا. وأصبح «كينز» شخصية مرموقة ليس في بريطانيا فحسب بل في أوروبا وامريكا ، وأخذت الدول تستشيره في أمور اقتصادية عديدة . ومن هذه الدول «امريكا» حيث أستدعته الحكومة الامريكية لإرشادها حول كيفية الخروج من أزمة «الركود العظيم» الذي حصل عام ١٩٢٩.

لقد رأى «كينز» أن «الادخار» يعيق عجلة الاقتصاد ، وأن الحل هو في الاستثمار في المشاريع الانتاجية ، وأن الاستثمار هذا يوفر فرص عمل للعاطلين ويحد من البطالة وفي نفس الوقت ينعش الاقتصاد ويزيد الدخل.

إن تشجيع «كينز» للاستثمار لايعني به أي استثمار. إذ ان هناك عوامل يجب أن يحسب حسابها كعامل الاستمرارية في

الجهد الاستثماري والتفكير المسبق لوجود البديل في حال فشل أي من مشاريع الاستثمار والاّ توقفت عجلة الاقتصاد. هذا ما حذر منه «كينز»؛ ففي كتابه الذي ألفه عام ١٩٣٥ «النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود» أشار «كينز» إلى ثلاثة مبادئ هامة هي: -

أولاً: - أن الاقتصاد في حالة الركود يمكن أن يبقى كما هو. حيث أنه لا يوجد في صلب الآلة الاقتصادية ذاتها ما يحرك الركود. ويمكن أن يحصل «توازن» في حالة البطالة أيضاً وحتى في حالة البطالة الشديدة.

ثانياً: - إن «الانتعاش» في الاقتصاد يعتمد على «الاستثمار». واذا هبط الانفاق في العناصر الرئيسة للاستثمار فان الركود سيأخذ في الانحدار بشكل لولبي. أما اذا زاد الانفاق فإن الانتعاش سيرتفع بالمقابل بشكل لولبي أيضاً.

ثالثاً: - إن «الاستثمار» بمجرد كونه أستثماراً لا يشكل ضماناً لدفع عجلة الاقتصاد. إذ أن عدم الثبات وعدم الضمان يكمنان في صميم النظام الرأسمالي. إذ انه، ودون وجود خطأ من رجل الأعمال، يبقى مهدداً بشكل دائم بالفشل. وفشل الاستثمار يعني هبوط الاقتصاد.

بمثل هذه الصورة القاتمة والتحذير المبطن لم يقصد « كينز» إثباط عزم الناس عن «الاستثمار»، بل أراد أن يحذر من التخبط في استخدامه ونوعية هذا الاستخدام.

لقد كانت نظرية «كينز» في تشجيع الانفاق في الاستثمار عاملاً أساسياً في دفع الحكومة الأميركية في عهد «هوقر» ثم في عهد «روزفلت» الى الاستثمار الحكومي في البنى التحتية كإنشاء الطرق وبناء السدود والمشاريع الأخرى التي امتصت الكثير من البطالة وخلقت فرصا كثيرة للعمل مما عاد على الاقتصاد الاميركي بالفائدة وأدى إلى انتعاشه.

عند نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ كتب «كينز» كتاباً بعنوان «كيف تمول الحرب» وضع فيه خطة دعاها «الادخار المؤجل» اقترح فيها أن يقتطع جزء من راتب أي موظف أو عامل مقابل إعطائه سنداً حكومياً يقبض بعد إنتهاء الحرب. كما انه مثّلَ بريطانيا في المباحثات المتعلقة بتأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أيضاً، وكان له دور في رسم آليات العمل في هاتين المؤسستين . وقد كرم من قبل البلاط الملكي البريطاني وأعطي لقب «لورد».

لم يتوقف إهتمام «كينز» عند معالجة الاوضاع الاقتصادية في عصره، بل تعداه إلى المستقبل حيث نشر كتاباً بغنوان «الاحتمالات الاقتصادية الرأسمالية لأبنائنا» وكان يشعر بالقلق على مصير الأجيال القآدمة وعلى مصير الرأسمالية ويتخوف من هزات الركود التي سيواجهها العالم الراسمالي. ويقول إن العلاج للخروج من أزمات الركود الاقتصادي هو في تدخل الدولة. وفي آخر أيامه اعتلت صحته وتوفى عام ١٩٤٦ .

ـ جوزف شمبيتر ـ داعية الاشتراكية الديموقراطية :

في الوقت الذي كان « كينز» ينشر أفكاره المتشائمة حول مستقبل الرأسمالية . ظهر مفكر آخر أكثر تفاؤلاً هو «جوزف شمبيتر» الذي كان يرى في موجات الركود الاقتصادي ضرورة لإنعاش الرأسمالية . وقد شبه الركود كالذي حصل عام ١٩٢٩«بالحمام البارد» . كما كان يرى ان الرأسمالية في الجوهر «حيوية ديناميكية» وتتجه دوماً نحو النمو، وأنه لا حاجة لتدخل الدولة واعتماد الانفاق الحكومي على المشاريع كوسيلة للخروج من حالة الركود، بل أن يقتصر دور الحكومة على الانفاق لتخفيف المعاناة عن بعض طبقات المجتمع. والغريب أن «شمبيتر» عندما سئل «هل يمكن للرأسمالية أن تبقى حية؟» أجاب (لا أعتقد ذلك) فكيف يمكن تفسير هذا التناقض؟ لنعطي أولاً فكرة عن نشأة هذا المفكر :

ولد «جوزف شمبيتر» في النمسا عام ١٨٨٣ من عائلة متواضعة، وقد توفي أبوه وهو في سن الرابعة، كما ان امه وهو في سن الحادية عشرة تزوجت جنرالاً كبيراً وأدخلت ابنها في مدرسة خاصة بأبناء الارستقراطيين. وكان لدخوله في هذه المدرسة تأثير كبير على تشكيل شخصيته. فمن إبن لعائلة من الطبقة الوسطى إلى شخص ذو اهتمامات برجوازية أرستقراطية. وكان يحلم بثلاث مرتبات : أن يكون محباً عظيماً، وفارساً عظيماً، وخبيراً أقتصاديا عظيماً، الاّ ان أحلامه لم تتحقق جميعها.

أُدخل بعد ذلك إلى «جامعة فينا» فكان فيها طالباً متميزاً. الاّ أنه كان متمرد الأطباع وكان يختلف مع غيره وحتى مع أساتذته. وبعد تخرجه من الجامعة أقام فترة في انجلترا ، ثم انتقل إلى مصر حيث عين مستشاراً لإحدى أميرات مصر. وأثناء عمله في مصر ألف كتاباً بعنوان «نظرية التنمية الاقتصادية» وقد حلل في هذا الكتاب الاقتصاد في العالم المتخلف ، وتطرق إلى نوع آخر من الرأسمالية حيث يتآكل فيها «تراكم الثروة» تدريجياً إلى أن تفنى تماماً وذلك بفعل الزيادة المتصاعدة لأجور العمالة بحيث تصبح في النهاية مساوية تماماً لقيمة العمل الذي أُدخل في الانتاج ، وعندها يقتصر دخل الرأسماليين على أجورهم في ادارة عملية الانتاج. ويساعد على ذلك أيضاً التنافس الحاد بين منتجي السلع. ويعتقد «شمبيتر» أنه في هذا النوع من الرأسمالية يمر الانتاج في «حركة دائرية» ثابته يتوقف فيها «تراكم الثروة» وتتخذ الحركة الاقتصادية دور «الروتين» . ويفسر «شمبيتر» الربح بأنه نتيجه لخروج الحركة الاقتصادية عن هذا الروتين، متعارضاً بذلك مع طروحات «آدم سميث» و«ماركس» القائلة بأن «القيمة الفائضة» هي مصدر الربح.

يعتقد «شمبيتر» أن إدخال تكنولوجيا جديدة إلى الانتاج يمكن أن يكسر «دائرة الروتين» باعتبار أن ذلك سيخفض من الوقت اللازم لانتاج السلع. وبذلك يجني مالك الآلة الجديدة «ربحاً» . وعندما يعمم إنتاج مثل هذه الآلة يعود التنافس بين الصناعيين

وتنخفض الأسعار وتعود الحركة الاقتصادية إلى الدخول في الروتين مرة أخرى.

يأتي «شمبيتر» إلى شرح أثر إدخال تكنولوجيا جديدة إلى عملية الانتاج، ويقول أن وراء اختراع أية آلة جديدة وفكرة جديدة هناك مخترع أو مبدع وهذا المخترع أو المبدع لا ينتمي إلى طبقة اجتماعية معينة. ويعتقد «شمبيتر» أن الرأسمالية الحية تعتمد بشكل أساسي على الايمان بقيم وفضائل الحضارة والتقدم التي أنتجتها الرأسمالية، وهذا الايمان هو الذي يدفع الراسمالية للتجدد بدلاً من التوقف والفناء وأن الرأسمالية الحالية تفتقر لهذا الإيمان، لذا فهي آيلة إلى الفناء.

من مؤلفات «شمبيتر» عام ١٩٤٢ كتاب بعنوان «الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية» ناقش فيه أفكار «ماركس» وأفكار الفلاسفة الاقتصاديين الآخرين. وكان معارضاً فيها لأفكار «كينز». أما أفكار «ماركس» فقد اتفق معها من ناحية ان الرأسمالية آيلة إلى الزوال. ولكنه أختلف معه حول عوامل زوالها. فبينما كان «ماركس» يعتبر زوالها نتيجه للجدلية والصراع بين الراسمالي المالك والطبقة العاملة، ذلك الصراع الذي يمتص باستمرار «القيمة الفائضة» ويجبر الرأسمالي إلى أن يلجأ إلى انقاذ أرباحه عن طريق أستنباط الطرق للتوفير في استخدام العمالة. بينما يعتقد «شمبيتر» ان زوال الرأسمالية يأتي من غلو الطبقة البرجوازية وترفعها مما يضعف إيمانها بضرورة التطور

والتقدم، وان المؤهلين للحفاظ على الرأسمالية من الانهيار هم طبقة الرواد والمبدعين، وهؤلاء بطبيعة الحال لا ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة ولا تعنيهم البرجوازية كثيراً. وبنجاح هذه الطبقة يتحول النظام الاقتصادي والاجتماعي تلقائياً إلى الاشتراكية الديموقراطية . وعندما سئل «شمبيتر» هل يمكن للاشتركية البقاء ؟ أجاب (حتماً) .

لقد تسنم «شمبيتر» مناصب عديدة في اليابان وفي انجلترا وفي النمسا ولكنه انتهى مفلساً لا ثروة لديه وانصرف إلى العمل الأكاديمي والأبحاث، وتوفي في عام ١٩٥٠ .

الخاتمة

قدمنا في الفصل السابق عرضاً موجزاً للطروحات الفكرية لمشاهير الفلاسفة الاقتصاديين الغربيين،مع بيان خلفياتهم الاجتماعية والثقافية. وأشرنا إلى دور أولئك الفلاسفة في العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته ، من مالك إلى منتج إلى مستهلك وفي اكتشاف القوانين التي تسير عليها هذه العلاقات . كما أشرنا إلى رؤاهم وتصوراتهم حول المعالجات الكفيلة من وجهة نظرهم بحل المشاكل الاقتصادية التي يواجهها العالم والتي تنعكس بالضرورة على العلاقات السياسية بين الدول . والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: ما السر وراء مثل هذا الزخم الفكري وفي مثل هذه المرحلة بالذات من تاريخ

أوروبا ؟؟؟

كانت أوروبا في العصور السابقة للقرن السادس عشر غارقة في بحر من الظلمات والانغلاق الفكري، فرضته عليها المؤسسة الدينية آنذاك ، التي كانت تحارب أي فكر جديد وتحتكر لنفسها العلم والمعرفة . إلى أن هيأ لأوروبا من داخل المؤسسة الدينية من يتمرد على هذه المؤسسة ويكسر حاجز الاحتكار المعرفي ويفجر بذلك ثورة فكرية أخذت تجتاح أوروبا بأكملها . هذا المتمرد هو الكاهن الكاثوليكي الألماني «مارتن لوثر» الذي تحدى «بابا روما» وعلّق على باب كنيسته عام١٥١٧ لائحة تتضمن خمس وتسعين احتجاجاً على الممارسات والتعاليم البابوية. وقد كوفئ هذا الكاهن بحرمانه وطرده من الكنيسة.

كانت هذه الحادثة كما ذكرنا في مطلع الفصل نقطة الانطلاق للثورة الفكرية التي اجتاحت أوروبا والتي شملت جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وفجرت طاقاتها الابداعية في الفلسفه والعلوم وجميع حقول المعرفة ، وما نتج عن ذلك من ثورات سياسية وعلمية وصناعية. والسر في كل ذلك كان تحرر العقل من القيود المفروضة عليه من قبل السلطة الدينية، وكأنه المارد يخرج من قمقمه.

السؤال الثاني هو : هل حقق هؤلاء الفلاسفة أهدافهم وأفكارهم التي طرحوها ؟ والى أي مدى استجاب لهم المجتمع أوالسلطة؟ الجواب على ذلك هو : نعم ولا. وفيما يلي التوضيح.

لا شك في أن أفكار هؤلاء الفلاسفة كان لها بعض التأثير على السياسات الإقتصادية في أوروبا وفي أمريكا أيضاً، بالرغم من أنها لم تطبق بالكامل وذلك لكون القرار السياسي للسلطة الحاكمة وأهدافها لا تتماهى تماماً مع الأهداف والرؤى التي كان يحلم بها الفلاسفة الاقتصاديون. كما أن التطبيق العملي في غالب الأحيان لا يتفق مع الطرح النظري.

ففي أوروبا الغربية وأمريكا كان لنظريات «آدم سميث» و«ديفيد ريكاردو» وقعها وأثرها الواضح . فعلى ضوئها تبنت الدول هناك النهج الرأسمالي في الإقتصاد، وفي روسيا وأوروبا الشرقية كان لأفكار «كارل ماركس» وبعض الفلاسفة الطوباويين الأثر الكبير في تبني دول هذه المنطقة النهج الإشتراكي في الإقتصاد وإن بدرجات مختلفة.

لقد اكتشف «آدم سميث» القوانين الأساسية والقواعد التي يسير عليها السوق وكان يتصور حراكاً اقتصادياً منتظماً يؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق التنافس الحر والإستغلال العادل للعمالة، وأن هذا الحراك يتخذ مساراً منتظماً تعمل فيه قوى السوق بصورة تلقائية. ثم جاء «ديفيد ريكاردو» ليكون أكثر واقعية ويبرز في طروحاته الصراع المنتظر بين أصحاب الأملاك الكبار والرأسماليين الصناعيين. ودخل في صلب التناقضات المحتملة بين قوى الإنتاج المختلفة.

ثم تلى هذين الفيلسوفين عدد من الفلاسفة الطوباويين الذين

كانوا ينزعون إلى المثالية في طروحاتهم الإقتصادية. ومع أن أفكار هؤلاء لم يكن لها صدى في أرض الواقع إلا أنها مهدت لظهور طروحات تدعو إلى الإشتراكية والعدالة الإجتماعية، وعلى رأس الذين تبنوا هذه الطروحات «كارل ماركس» ورفيقه «انجلز» .

أول البلدان التي نمت فيها «الماركسية» كانت المانيا حيث تبنتها الحركة الاشتراكية بزعامة الثائرة «روزا لكسمبورغ» ، ثم انتقلت إلى «روسيا» حيث تبناها البلاشفة بزعامة «لينين» الذين قاموا عام ١٩١٧ بثورة ضد حكم القياصرة وأقاموا نظاماً أشتراكياً تحت اسم «الشيوعية» باعتبار ماسيئول اليه النظام الاشتراكي حسب تنبؤات «ماركس». وتبع روسيا جيمع البلدان التي انضوت تحت حكم «الاتحاد السوفيتي» . وبقى هذا النظام قائماً إلى أن انهار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩. أما في آسيا، فبالاضافة إلى دول وسط آسيا التي دخلت في الاتحاد السوفيتي فقد قام الحزب الشيوعي في الصين بزعامة «ماوتسي تونع» بثورة عام ١٩٤٩ وأقام نظاماً إشتراكياً أكثر صرامة من النظام في الاتحاد السوفيتي. وبالرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي فقد بقى النظام الاشتراكي في الصين صامداً. كما أن عدداً من البلدان في امريكا الجنوبية وأفريقيا تبنت النظام الاشتراكي ، ألاّ أن هذا النظام لم يصمد بسبب الانقلابات السياسية التي عصفت بتلك البلدان ولم يبق منها صامداً سوى «كوبا».

يلاحظ مما سبق أن «الرأسمالية» انتشرت في بلدان العالم

الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية وذات الأنظمة الأكثر ليبرالية . بينما انتشرت الاشتراكية في البلدان الأكثر فقراً والأقل تقدماً من الناحية الصناعية وذات الأنظمة الشمولية. ويبدو أن «الاشتراكية» بأهدافها المثالية كانت أكثر أغراء للطبقات الشعبية الفقيرة من الرأسمالية الجشعة، وهذا يفسر سرعة انتشارها بين هذه الطبقات .

أما في البلدان العربية التي بقيت ترزح تحت حكم الدولة العثمانية الاوتوقراطية حتى عام ١٩١٨، ثم تحت حكم الإستعمار الغربي، فمنها من تبني بعد الاستقلال النظام الاشتراكي ومنها من اعتمد النظام الرأسمالي وذلك تبعاً لنوع النفوذ السياسي الذي كان يوجه الحاكمين في هذه البلدان شرقياً كان أو غربياً.

خلاصة القول أن الفلسفات والطروحات الاقتصادية عندما تنزل إلى أرض الواقع تتأثر إلى حد كبير بالقرار السياسي وتخضع إلى رغبات السلطة الحاكمة. كما أن السلطة في كثير من الأحيان تتأثر بالأفكار والطروحات الاقتصادية التي يأتي بها الفلاسفة والتي قد تشكل في نفس الوقت حافزاً للانقلاب على السلطة ، كما يشهد على ذلك التاريخ.

قد يتساءل المرء هل توقف الانتاج الفكري الغربي عند الفلاسفة المذكورين آنفاً؟ والجواب على ذلك هو أنه بعد أن استقرت الأنظمة الاقتصادية في الغرب بين رأسمالي حر، كما في الولايات المتحدة ، ورأسمالي منضبط كما في بريطانيا وبعض

الدول الاوربيــة، واشــتــراكي ديموقــراطي كــمــا في الدول الاسكندنافيـة، أخذ المفكرون الاقتصاديون الغربيون يحصـرون اهتمامهم بالآليات والتقنيات الاقتصادية ، كل في حدود النظام الاقـتـصـادي القـائم : كالسـيطرة على التـضـخم ، ودفع عجلة الاستثمار، والتحكم بأسعار النقد. أما الأفكار الكبـرى والفلسفات الاقتصادية ، كالتي طرحت في الفتـرة مابين القرن الثامن عشر والعشرين، فيبدو أنها توقفت بعد ان أتجهت النظم الاقتصادية في العالم نحو الاستقرار.

أما في روسيا ودول أوروبا الشرقية ودول أواسط آسيا التي كانت تتبع النظام الشيوعي (أو الاشتراكي العلمي كما كان يسمى) فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت هذه الدول تتحول تدريجياً نحو النظام الرأسمالي ، ولو انها مازالت تحتفظ ببعض ملامح الاشتراكية. أما الصين التي مازالت تحت حكم النظام الشيوعي الشمولي، فقد احتفظت بالنظام الاشتراكي بشكل عام وطعمته ببعض الملامح الرأسمالية من حيث السماح بالملكية الفردية في حدود معينة ، وخصصت بعض المناطق لتكون مناطق تبادل تجاري حر.

هذا فيما يتعلق بالاقتصاد ، أما العلوم فمن الواضح أن زخم التطور في هذا المجال مازال قائماً في إضطراد دائم . وقد كان القرن العشرين قرن الاكتشافات العلمية والتطبيقات التكنولوجية الهامة وابرزها كان في حقول الكهرباء والالكترونيات والمعلوماتية

وعلوم الذرة واستغلال الاخيرة في الاستعمالات المدنية والعسكرية كالمفاعلات الذرية لانتاج الطاقة الكهربائية والأسلحة الذرية . يضاف إلى ذلك التطور الذي حصل في الهندسة البيولوجية وهندسة الجينات التي كان من تطبيقاتها الهامة والخطيرة صناعة أعضاء بشرية حية ، وتوليد أحياء متماثلة بواسطة تلقيح البويضات بالخلايا (الاستنساخ).

ما حدث في الغرب في القرن العشرين من تقدم علمي متسارع لم يشهده أي عصر آخر قبله، بل أن ما حدث كان ثورة علمية وتكنولوجية هائلة أحدثت تحولات اجتماعية وحياتية وتغيير في نظرة الإنسان إلى الكون والعالم. أما العالم العربي فقد بقي راكداً مستهلكاً لكل ما أنتجه الغرب من مكتشفات علمية، عاجزاً عن اللحاق به. وسنشرح في الفصول التالية أسباب هذا الركود وطرق تجاوزه.

الفصل الثالث

أزمة الفكر عند العرب

لمحة تاريخية

نقصد «بالفكر» ما يسميه الفلاسفة «العقل المكوَّن» بفتح الواو وتشديدها وذلك تمييزاً له عن «العقل المكوِّن» بكسر الواو وتشديدها، أي «العقل» كأداة لصناعة «الفكر» . «العقل المكوِّن» كما يعرّفه الفلاسفة أيضاً هو «منظومة المفاهيم والفعاليات الذهنية التي تحكم رؤية الإنسان إلى الأشياء وطريقة تعامله معها في مجال إنتاج المعرفة وإعادة انتاجها».

فهل كان «العقل العربي» بموجب هذا التعريف قاصراً أو مأزوماً؟ ولماذا؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من الرجوع إلى الماضي والقاء نظرة عابرة على التطور التاريخي المعرفي لدى العرب خلال ما سمي «بالعصر الجاهلي» ، أي **عصر ما قبل الإسلام، ثم العصر الإسلامي العروبي «عصر الأمويين والعباسيين» والعصر الإسلامي الشعوبي الذي تلاه، وحتى «العصر الحاضر».**

إن وصف عصر ماقبل الإسلام «بالعصر الجاهلي» وصف غير

صحيح وغير موضوعي. وقد سمي كذلك من منطلق ديني باعتبار أن الإسلام نور وما قبله كان ظلاماً وجهالة. كما ان هذا التعبير أستعمل ظلماً للتعتيم على ماقبله، حيث ان عصر ما قبل الإسلام كان غنياً بالمعرفة والتقدم الحضاري. فحضارة اليمن (جنوب الجزيرة العربية) كانت حضارة متقدمة عالمياً وقياساً مع حضارة الجزيرة العربية. وكانت الزراعة مزدهرة وهي مرحلة حضارية ضرورية للانتقال إلى الصناعة، وكذلك العمران. وسد مأرب والآثار الحميرية والمعينية والسبأية خير دليل على ذلك. كما أن التجارة كانت تجارة نشطة وعلى مستوى دولي. فتجار اليمن وصلوا إلى الشواطئ الهندية يجلبون التوابل والمر وينقلونها عبر الجزيرة إلى بلاد الشام ، كما أن النظم السياسية كانت على مستوى متقدم بمقياس العصر،فتاريخ الملكة بلقيس ملكة سبأ وملوك التبع وملوك المعنيين يشهد لهم التاريخ.

أما شمال الجزيرة العربية،أي بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام ووادي النيل ، فقد كانت مهداً للحضارات ، من سومرية إلى أكدية وبابلية وفينيقية كنعانية وفرعونية ، في هذه المنطقة نشأ الحرف والكتابة ومنها انتقلت إلى بلاد الاغريق وأوروبا فيما بعد. كما أن تشريع «حمورابي» كان أول تشريع متقدم عرفه التاريخ، والتجارة كانت مزدهرة وأسطول الفنيقين سيطر على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، ووصل جيش «هانبعل» إلى حدود جبال الألب في أوروبا . كما أن خط التجارة بين بلاد الشام واليمن والهند كان

نشطاً. ناهيك عن الزراعة والفنون والآداب. وفي هذه المنطقة نزل جميع الأنبياء والرسل قبل البعثة المحمدية .

وفي قلب الجزيرة العربية حيث كان يجمع بين القبائل لغة مشتركة وتقاليد اجتماعية متشابهة، فقد شهد عصر ما قبل الإسلام نشاطاً ثقافياً غزيراً تجلّى في الشعر والأدب. وكانت التجارة نشطة بين الحجاز من جهة وبلاد الشام واليمن من جهة أخرى. كما أن شعب قلب الجزيرة كانت تربطه بشعوب شمال الجزيرة وجنوبها علاقات ثقافية واجتماعية ودينية ترسخت عن طريق التبادل التجاري والهجرات المتبادلة.

فكيف يمكن تسمية هذه الفترة من تاريخ المنطقة «بالعصر الجاهلي» ؟ إنها قطيعة تاريخية وإغفال لحقائق التاريخ غير مبرر.

ظهر الإسلام في الربع الأول من القرن السابع الميلادي . وكانت أول مهمة قام بها الرسول «محمد» هي نشر الدعوة الإسلامية بين العرب، بدأ «بالمدينة» ثم «مكة»، ثم في مختلف أنحاء الجزيرة العربية . وقد جوبهت دعوته في بادئ الأمر بالرفض والمقاومة، الاّ انه وصحبه تغلبوا على هذه المقاومة وقضوا عليها بالإقناع تارة وبالقوة تارة أخرى . وهكذا تمكن الرسول من توحيد القبائل المتنازعة وأدخلهم تحت مظلة الاسلام، وهو دين يرفض العصبية والتمييز العنصري ويعتبر التقوى هي مقياس التقرب إلى الله.

بعد أن انتصر الإسلام في الجزيرة انتقلت حجافل الفتح إلى

البلاد الأخرى فدخل الإسلام اليمن ثم بلاد الشام وبلاد مابين النهرين ومصر. وتم ذلك في زمن الخلفاء الراشدين . ومن بلاد الرافدين انتشر الإسلام شرقاً في بلاد فارس ووسط آسيا وحتى بلاد السند ، ومن مصر غرباً إلى بلدان المغرب وحتى تخوم المحيط الأطلسي. وبذلك استطاع العرب تحرير المناطق التي فتحوها من نفوذ القوتين الرئيستين اللتين حكمتا المنطقة لعدة قرون ، وهما الفرس شرقاً والروم غرباً . وقد ساعد على هذا الفتح تقبل أبناء المنطقة للحكم العربي الجديد وعدم مقاومتهم له باعتبار ما يجمع الطرفين من إرث اجتماعي وحضاري متشابه وعلاقات تجارية سابقة كما أسلفنا. هذا الانتشار السريع تم في فترة زمنية قياسية لا تتجاوز المئة سنة ، وكان العنصر العربي في مراتب السلطة العليا والجيش هو الغالب. وقد استفاد العرب المسلمون من خبرات أهل المناطق المفتوحة في تأسيس الادارات والدواوين ، واحتل غير المسلمين من نصارى ويهود مناصب هامة في الدولة. وكانت لغة الدواوين في بادئ الامر اليونانية في بلاد الشام ومصر، والفارسية في بلاد ما بين النهرين، إلى أن جاء الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان فعرّب لغة الدواوين وعرّب النقد.

مع ظهور الاسلام، وفي عهد الخلفاء الراشدين الذي لم يتجاوز الأربعين عاماً، برزت من جديد العصبية القبلية التي كانت سائدة قبل الإسلام . فأخذ التنافس على الخلافه بين «الإمام علي بن

أبي طالب» من جهه وكل من «عمر بن خطاب» و«عثمان بن عفان» يشتد، ولجأ الفريقان للسلاح لمحاربة بعضهما البعض . وقد تشيّع لـ «الإمام علي» عدد من الذين دخلوا الإسلام من غير العرب وغالبيتهم من الفرس، فتحولت العصبية القبلية إلى عصبية مذهبية. وانقسم الإسلام إلى فرفتين متناحرتين : السنّة والشيعة. نتيجة لذلك أخذت المنطقة تعاني من ازدواجية مذهبية وفكرية انعكست على العقيدة الدينية والإنتاج الفكري . كما ادى ذلك إلى ازدواجية في الحكم تنافس بموجبها الأمويون وحاضرتهم دمشق والعباسيون وحاضرتهم بغداد . وكلا الفريقين ينتميان لأصول عربية واحدة وعقيدة سنية واحدة، الاّ أن العباسيين تشيعوا لعلي قبلياً وسياسياً فقط وليس مذهبياً. ويمكن تسمية عصر الحكم الأموي والعباسي «بعصر الإسلام العروبي».

في عهد العباسيين أخذ الفرس يتسللون إلى مراكز السلطة العربية عن طريق التشيع «للامام علي» من جهه والتزاوج مع رجال الدولة العرب من جهه أخرى . وحدث ذلك في عهد الخليفة «هارون الرشيد» الذي تزوج على زوجته العربية بأخرى فارسية فأنجب من الأولى «الأمين» ومن الثانية «المأمون» . وفي عهد المأمون أخذ النفوذ الفارسي والشعوبي في الدولة يتعاظم ، واستمر كذلك إلى أن أستفحل في عهد «الخليفة المعتصم بالله» الذي أدخل عناصر غير عربية إلى الجيش. فكان هذا التحول بداية «العصر الاسلامي الشعوبي» الذي شمل حكم السلاجقة

والبويهيين والمماليك والعثمانيين، واستمر من القرن الحادي عشر ميلادي حتى بداية القرن العشرين.

لقد شعر علماء الإسلام السنة في عهد الخليفة العباسي «أبي جعفر المنصور» في أواسط القرن الثاني الهجري بضرورة تدوين «العلم في الاسلام» ، أي تدوين الحديث والفقه والتفسير ، وضبط قواعد اللغة العربية، بعد ان أخذت الأفكار الشيعية والمذهبية الأخرى تدخل الدين «واللحن» أي العجمة تتفشى في اللغة . وقد بدأت هذه الحملة بشكل متزامن في مكة المكرمة والمدينة والشام والبصرة والكوفه واليمن . والغاية من التدوين كانت الحفاظ على الفكر السني العروبي من التشويه والضياع ، بالاضافة إلى وضع قواعد للغة. وسمي هذا العصر «بعصر التدوين» واستمر مئة عام. وفي نفس الوقت قام علماء الشيعة وعلى رأسهم «الإمام جعفر الصادق» بتدوين أسس المذهب الشيعي ، الحديث والفقه والتفسير، وصياغة قضاياه الأساسية صياغة نظرية.

أدى ذلك إلى حصول ازدواجية مذهبية وفكرية في المجتمع الاسلامي حيث أنكر التدوين السني التدوين الشيعي، وكذلك أنكر التدوين الشيعي التدوين السني. وأصبح الخطاب الديني والفكري العام للسلطة هو الخطاب السني. وظهر بالمقابل خطاب المعارضة أي الخطاب الشيعي الذي فتح المجال للاجتهاد والتأويل، وأدى نتيجة لذلك إلى ظهور فرق إسلامية متعددة ذات تأويل للنصوص مخالف لتأويل السنة ، كما ظهرت فرق «الغلاة» التي غالت في

التأويل إلى درجة ابتعدت فيها عن الإسلام الأمر الذي دفع الدولة والمرجعية الدينية إلى وقف الاجتهاد .

ومن الفرق التي ظهرت فرقة «المعتزلة» التي خالفت المفهوم العام لدى المذاهب الاسلامية الأربعة فيما يتعلق بدور العقل في تفسير نصوص القرآن . فأصحاب هذه المذاهب كانوا يقولون ان لا إجتهاد في النص وأن تأويل النصوص وتفسيرها هو من اختصاص علماء اللغة والراسخين في العلم. كما كانوا يعتقدون بأن القرآن غير مخلوق وغير محدث بل كائن منذ الأزل وقبل الخليقة بإعتباره كلام الله. أما المعتزلة فكانوا يعتقدون بأن القرآن مخلوق ومحدث وأن تأويل نصوصه يجب أن يخضع لأحكام العقل. لقد حوربت هذه الفرقة في عهد «الرشيد»، الاّ أن أفكارها لاقت صدى حسناً لدى العديد من الناس.

في أواسط القرن العاشر الميلادي ، الثالث الهجري، جاء «المأمون»، وكان معتزلياً، فأطلق العنان للمفكرين والفلاسفة ليطرحوا أفكارهم، وأمر بترجمة كتب الفلسفة اليونانية إلى العربية عن طريق «دار الحكمة» التي أنشاها ووضع على رأسها أحد العلماء النصارى ويدعى «حنين بن اسحق» وآخر هو «متّى بن يونس». وكان عهد «المأمون» عهد انتشار العلوم والمعارف في الدولة العربية، وشملت جميع حقول المعرفة من أداب وعلوم رياضية وعلوم طبية وفلسفة. ولم يكن للعلوم الاقتصادية دور في هذه النهضه الفكرية باعتبار أن الإقتصاد كان اقتصاداً زراعياً

ربعياً وتجارياً راكداً. وكانت الدولة تشرف على بيت المال وتغّذيه من الخراج الذي يأتيها من البلاد التابعة للدولة. كما كان التبادل السلعي الحر هو الغالب في التعاملات في السوق . وكان استعمال النقد في الدولة العربية حديث العهد.

بانتهاء عهد «المأمون» ومجئ «المعتصم» بلغ التغلغل الشعوبي أوجه كما أسلفنا ، ودخلت الأقطار العربية في خضم الصراعات القومية والمذهبية، وتنازع النفوذ فيها أقوام مختلفة من الفرس والسلاجقة والمماليك والعثمانيين، وفرضت على البلاد أحكام اوتوقراطية وشكلياً تحت مظلة الخلافة أدت إلى انتشار الفقر والجهل بين الناس وتعطل أي إنتاج فكري . وبقيت الأقطار العربية تحت حكم الشعوبيين أكثر من تسعماية سنة منها أربعمائة سنة تحت حكم العثمانيين إلى أن انتهى هذا الحكم عام ١٩١٨ ، أي في نهاية الحرب العالمية الأولى. بعدها فُرض على المنطقة حكم أستعماري غربي تقاسمته بريطانيا وفرنسا وايطاليا حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، حيث بدأت الأقطار العربية تحصل على الاستقلال وكان آخرها الجزائر التي استقلت عام ١٩٥٦.

رغم إستقلال الأقطار العربية فقد بقيت تتأثر بنفوذ الدول التي استعمرتها ، ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ، وأفاقت بعد غفوة طويلة أمتدت حوالي الألف سنة لتجدأمامها قوى متقدمة علمياً وصناعياً طامعة بها وبثرواتها، دون أن تكون هذه الاقطار مهيأة

لهذه المواجهة، وكان يجمعها حنينها إلى الماضي وحلمها بأن تتحد وتجمع أوصالها التي مزقها الاستعمار الجديد الغربي، والذي فرض عليها حكاماً ورثوا عن أسلافهم الأتراك أسلوباً من الحكم الفردي يفتقر إلى ما حضَّت عليه أديانهم السماوية من عدل ومساواه ورفق بالعباد. وبالرغم من حركات التحرر التي كانت تنطلق من حين إلى آخر مطالبة بالحرية وحكم الشعب ، الاّ أن جميع المحاولات أصطدمت بجدار الأنانية الفردية وحب السلطة لدى الحكام . فقويت شوكة الأعداء والطامعين وغدت الشعوب العربية هائمة تبحث عن الخلاص.

في مثل هذه الأجواء يتعذر على الفكر أن ينمو ويترعرع ويتعذر على العقل أن يعمل ويبدع . ولجأ مثقفو الأمة إلى التقليد والأخذ بما يتلقونه من أفكار من الخارج غرباً كان أو شرقاً. كما أن شعوب المنطقة أخذت الكثير من ثقافة الغرب وعاداته وأسلوب حياته، واحتفظت ببعض التقاليد الاجتماعية الموروثة. وكانت درجة التغريب تختلف من قطر إلى آخر ومن شريحة اجتماعية إلى أخرى. فهناك سكان البادية الذين مازالوا يعتمدون في معيشتهم على الرعي وتربية الماشية، وهم وإنْ وصلتهم بعض رياح التغير والتمدن الاّ انهم حافظوا أكثر من غيرهم على التقاليد وأسلوب الحياة القديمة . وهناك سكان القرى الذين يعتمدون على الزراعة وهم أكثر تمدناً من أهل البادية مع احتفاظهم بالتقاليد الاجتماعية الموروثة. وهناك سكان المدن وهم خليط من عدة

شرائح اجتماعية تجمعت في المدن سعياً وراء العمل باعتبار أن المدن مراكز للإدارات والنشاط التجاري والصناعي . وفي هذا الخليط تجد مستويات اجتماعية متناقضة وأنماطاً معيشية مختلفة.

كما ان هناك أقطار عربية كان معظم سكانها يعيشون حتى وقت قريب حياة البداوة، وبسبب أكتشاف النفط انتقلوا رأساً من البداوة إلى حياة الرفاه والاستهلاك لكل ماهو غربي ، دون أن يتدرجوا في سلم التمدن كغيرهم من الشعوب.

لقد خرجت الأقطار العربية من تحت نير الحكم الشعوبي الذي كبّلها حوالي الألف سنة ، كما أسلفنا، وشعوبها تفتقر للمقومات الضرورية للابداع الفكري العلمي أو الاقتصادي . فلا تعليم يذكر، ولا أقتصاد يفي بحاجات الناس، والأهم من ذلك إفتقار هذه الأقطار للكيان السياسي المستقل الموحد.

لقد عانت الشعوب العربية من موروثين أحدهما سياسي، حيث الحاكم هو الآمر والناهي والمتعطش للسلطة على حساب مصلحة الشعب ورغماً عن ارادته، بالرغم من انه بعد الاستقلال أخذ شكلاً حديثاً ولبس لبوساً حضارياً. والموروث الآخر إجتماعي يجمع بين تقاليد عفى عليها الزمن وأضحت لا تتلاءم مع مقتضيات العصر، ومعتقدات دينية مشوهة لا تتفق مع جوهر الدين وروحه.

في مثل هذه البيئة السياسية والاجتماعية بقي العقل مكبلاً

بالقيود، والفكر عاجزاً عن الإنتاج والإبداع. وللخروج من هذا المأزق لا بد من تحرير هذا العقل من أغلاله وإطلاق طاقاته. ولن يتم ذلك الاّ بتهيئة البيئة السياسية والاجتماعية الصالحة من أجل تفجير الطاقات الفكرية الكامنة لدى المواطن ونفض الغبار الذي تراكم فوق عقله عبر العصور. إن العلّة ليست في «العقل المكِّون» بكسر الواو ، أي العقل الصانع للفكر، بل العلَّه في البيئة التي يعمل فيها حيث أن الانسان واقع بين إرهابين: إرهاب السلطة الحاكمة وإرهاب السلطة الدينية. فلنأخذ مثالاً العرب الذين يعملون في الغرب ، حيث البيئة مؤهله للانتاج الفكري وحيث العقل طليق غير معقد، إذ نجد أن هؤلاء يتساوون بل يبزون غيرهم من الغربيين في العبقرية والانتاج الفكري.

ـ الموروث السياسي والاجتماعي

لايمكن فصل الموروث السياسي للأمة عن موروثها الاجتماعي ، فكل منهما يؤثر في الآخر ويتفاعل معه. وهذا ينطبق على جميع الأمم دون استثناء، عربية كانت أم أجنبية . فقد رأينا كيف أن أنظمة الحكم في أوروبا مثلاً تغيرت بتغير المفاهيم الدينية والاجتماعية، وذلك بفضل الحركة «اللوثرية» في القرن السادس عشر في المانيا وانتشار آثارها في عدة أقطار في أوروبا وفي أمريكا الشمالية ، وما تبع ذلك في وقت لاحق من إصلاحات في الكنيسة الكاثوليكية أيضاً. ففي انجلترا مثلاً، قامت ثورة

«كرومويل» في القرن السابع عشر أدّت إلى إصدار «الماغناكارتا» أو الميثاق بين الملك والشعب، وادخل النظام البرلماني لأول مرة في التاريخ . أما في فرنسا فقد قامت الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر وقلبت نظام الحكم وأحدثت تحولاً جذرياً في مفهوم الحكم أصبح مثالاً يحتذى في مناطق أخرى في اوروبا والعالم.

أما في الأقطار العربية، وبسبب تسييس الدين من قبل الحكام، وبحكم التصاق رجال الدين بهم ، يحللون ما يروق للحكام ويحرّمون مالايرضيهم ، فقد بقيت هذه الأقطار في وضع مماثل لما كانت عليه أوروبا في عهد بابوبة القرون الوسطى. يضاف إلى ذلك، دور رجال الدين التقليديين في تحويل الدين إلى وسيلة لتجهيل الناس والسيطرة على عقولهم، وإغراقهم بالفرائض الروتينية وطقوس العباده الشكلية ، بدلاً من التركيز على المبادئ السامية للدين من صدق في القول والعمل، وتسامح في التعامل، وعدل ومساواة بين البشر. فمُنع الاجتهاد في الدين، وحورب كل من تجرأ على الخروج على المفاهيم التقليدية له. وما جرى لفرقة «المعتزلة» خير دليل على ذلك. فقد حوربت هذه الفرقة من قبل السطلة لأنها تجرأت وأحلت الخروج على الحاكم الظالم ومقاومته حتى لوكان «الخليفة» أمير المؤمنين. وحوربت أيضاً من قبل المذاهب الدينية التقليدية لأنها خرجت على المفهوم الديني القائل بكون القرآن «أزلي غير محدث» ، وقالت أنه «محدث ومخلوق» وأن تأويل نصوصه يجب أن يخضع للعقل. إن هذه الفرقة هي من

أقدم الحركات التحررية في الإسلام ، ولو هيأ لها الاستمرار والنمو لأحدثت تحولاً جوهرياً في الأوضاع السياسية والاجتماعية للمنطقة مثيلاً لما أحدثته حركة «لوثر» في أوروبا في عصور لاحقة. والعامل الاساسي الهام في مثل هكذا تحول هو تحرير العقل من الأغلال وتفعيل طاقاته.

إن إغلاق باب «الاجتهاد» الذي دعت اليه السلطة الحاكمة في القرن الرابع الهجري وبوحي من المؤسسة الدينية السنية كان العامل الأساس في انغلاق العقل وتوقف الانتاج الفكري في العالم العربي فترة تزيد على التسعماية سنة. نعلم أن الدافع لهذا الاغلاق كان إيقاف التأويل في النصوص والحد من انتشار ظاهرة «الغلو» في الدين، ولا بد أن تكون هناك دوافع قوميةً وراء ذلك أيضاً، فالاسلام عربي بالأساس والرسول عربي واللغه عربية والاسلام والعروبه هما هوية العرب القومية. إلاّ أن الحرص على الهوية القومية والدينية بوقف الاجتهاد أنعكس انعكاساً خطيراً على النهضة العلمية والفكرية . ولا غرابه أن نجد أن معظم الانتاج الفكري آنذاك انحصر في مجموعة من الفلاسفة والعلماء ذوي الأصول غيرالعربية والذين يدينون بالمذهب «الشيعي» ، حيث الاجتهاد مباح ، أو بالنصرانية التي تقول أن أعطوا مالقيصر لقيصر وما لله لله.

يعزو المفكر المغربي الدكتور «محمد عابد الجابري» في كتابيه «تكوين العقل العربي» و«بنية العقل العربي» الصادرين عام ١٩٨٤

وعام ١٩٨٦ ، يعزو قصور الفكر العربي عن الانتاج والتطور إلى بنية العقل العربي ذاته. إذ يقول أن هذا «العقل« » توقف عن النمو والتطور بعد عصر «التدوين» في القرنين الثاني والثالث الهجريين والذي بدأء بحكم العباسيين وباستثناء ما تم في عهد الخليفة «المأمون» المعتزلي، حيث أباح ترجمة كتب الفلاسفة اليونايين «كأفلاطون» و«أرسطو» وغيرهما إلى العربية . كما أنه أطلق العنان للكتّاب والفلاسفة والعلماء في الدولة العباسية ليساهموا بدورهم الخاص في الانتاج الفكري. فبرز منهم فلاسفه «كابن سينا» و«الفارابي» و«الغزالي» ، وعلماء «كجابر بن حيان» في الكيمياء و«ابن الهيثم» في البصريات و«الكندي» في الطب و«الادريسي» في الجغرافيا، و«الخوارزمي» في الجبر والرياضيات وغيرهم. إن ظهور هؤلاء الفلاسفه والعلماء دليل على أن «العقل العربي المكوِّن» بكسرالواو أي صانع الفكر، ليس قاصراً عن الفعل والانتاج ، وأن العله فقط في البيئة السياسية والاجتماعية التي يعمل فيها.

هذا المد الفكري والعلمي توقفْ بإنتهاء «عصر التدوين» لأسباب مذهبية وسياسية.إذ أن الصراع الأيدولوجي بين أهل السنة والشيعة كان من الحدة لدرجة أنه طغى على غيره من الأنشطة الفكرية . فتجاهل كل فريق من الفريقين رياح التغيير التي أحدثها الانفتاح على ثقافة الغير وما أثارته فلسفة «أرسطو» العقلانية من نشاط وتحول فكري في أوساط المفكرين والعلماء.

وبدلاً من أن يستثمر الفريقان هذا النشاط في النهوض العلمي وخدمة المجتمع، ركزا أهتمامهما على إبراز المفاهيم الداعمة لأيدولوجية كل منهما. كما أن الصراع الايدولوجي السني الشيعي أدّى إلى صراع سياسي نتج عنه تغلغل الشعوبية في الدولة العربية وأستيلائها أخيراً على الخلافة والحكم . فانتشر في عهد الشعوبيين «الغلو» في الفكر الشيعي، وتشكلت فرق منشقة تحمل أفكاراً «غنوصية عرفانية» ، وبالمقابل ظهرت «الصوفية» في الفكر السني وهي شكل من أشكال الغنوصية العرفانية . وبدلاً من أن ترقى الثقافة لدى الفريقين إلى العقلانية التي بدأت ملامحها تظهر في عهد «المأمون»، فقد بقيت أسيرة للفكر الغيبي الدخيل و«استقال» العقل العربي حسب تعبير «العابدي» وبقي كذلك حتى عصرنا الحاضر. وبينما استفاد الغرب في عصر التنوير من منتجات العلماء العرب والمسلمين الفكرية والعلمية، فقد توقف الأمر في المنطقة العربية عند هذا الحد وبقى العرب والمسلمون يتغنون بالماضي وبإنتاجهم العلمي والفكري التليد دون أن يطوروا هذا الانتاج أو أن يضيفوا عليه جديداً.

ليس هذا فحسب؛ بل إن تداخل العصور الثقافية في الفكر العربي ، من عصر ما قبل الإسلام (أي ماسمي «بالعصر الجاهلي») إلى العصر الاسلامي العروبي (العصر الاموي والعصر العباسي الأول) إلى «عصر التدوين» ، إن تداخل هذه العصور بدلاً من تراتبها ، أدى إلى التشويش في بنية العقل العربي وفي الفكر

العـربي ، فـأصـبـح الانسـان العـربي وهـو يعـيش في القـرن الحـادي والعـشـرين مـشـدوداً إلى ثلاث ثقـافـات مـتـداخلة توقـفت مع عـصـر التدوين ، أي قبل أكثر من تسعماية سنة ولاتزال ، مما أفقد العقل العربي فعاليته وحوّل الإنسان العربي إلى إنسان تائه فاقد لبوصلة التطور.

ولكن هل «إستـقـالة» العـقل العـربي وتوقـفـه عن الإنتـاج راجع فقط إلى الفكر الغنوصي العرفاني للفلاسفة؟ أم أن هناك أسباباً أخرى؟

للإجابة عن هذا السؤال يمكن القول بأن غنوصية الفكر كانت أحد الأسباب الرئيسة لذلك، باعتبار أن الفكر ترك العقلانية والسببية جانباً واتجه نحو الغيبية، واعتمد في الوصول إلى معرفة الحقيقة على «الكشف والوصال والإيحاء» وهذا ما تعنيه «الغوصيه العرفانية». أما السبب الرئيس الآخر، فهو التزاوج الذي كان قائماً خلال العصور الإسلامية المختلفة بين المرجعية الدينية والسلطة الحاكمة والمتمثل في «الخلافة». فالخليفة، بالإضافة لكونه رأس السلطة، فهو «أمير للمؤمنين»، وبتعبير آخر ربط السياسة بالدين باعتبار أن الإسلام «دين ودولة» . ونتيجة لذلك سخّر الفلاسفة إنتاجهم الفلسفي والعلمي للأغراض الدينية وخدمة السلطان. فرأينا أن علماء الفلك مثلاً انصرفوا إلى مراقبة الأجرام السماوية ودراسة حركتها مدفوعين برغبتهم ضبط أوقات الصلاة والصيام وليس البحث عن حقائق علمية.

كما أن علم الجبر والرياضيات إنحصر توظيفه العلمي في حساب حصص الميراث الشرعي وغيره من الأمور الشرعية. وعلماء الكيمياء كانوا منشغلين لمعرفة «الإكسير» الذي يحوّل المعادن الخسيسة إلى ذهب، وإلى صناعة السحر والتنجيم. وبقيت هذه العلوم خارج ميدان التجربة العملية والبحث العلمي التطبيقيين. أما في ميدان الفلسفة ، فقد إقتصر الإنتاج على الإيدولوجيات الدينية كما ذكرنا سابقاً ، وكان يدور في حلقة مغلقة فرضها الصراع المذهبي بين الفرق الإسلامية المختلفة. لقد شذ عن هذه القاعدة عدد من الفلاسفة والمفكرين المغاربة في الأندلس حيث نهجوا منهجاً علمياً في طروحاتهم الفلسفية مسترشدين بفلسفة «أرسطو» العقلانية. وكان من بينهم «إبن حزم» و«الشاطبي» و«ابن خلدون» و «إبن رشد» ، الذين وإن كانوا يدينون بالمذهب السني ولم يخرجوا على الإسلام، إلا أنهم نادوا بتحكيم العقل في تأويل النصوص وكذلك بفصل السياسة عن الدين.

والغريب في الأمر أن فلسفة هؤلاء لم تجد لها صدى لدى المرجعية الدينية والسلطة الحاكمة العربية آنذاك، فرفضت فلسفتهم وحورب أصحابها. لكنها بالمقابل وجدت لها تربة خصبة في أوروبا، فكانت أفكار «إبن رشد» العربي المسلم العلمانية جسراً لعبور الأرسطوية إلى أوروبا. حيث إصطبغ بها الفكر الأوروبي عامة، وكانت سبباً للنهضة الفكرية والعلمية التي نقلت أوروبا من العصور الوسطى المظلمة إلى عصر الإنتاج والتقدم العلمي. ولا

غرابة إذا ما سمى الأوربيون ثقافتهم بالثقافة «المسيحية ـ الإغريقية» بإعتبار أن «الأرسطوية» إغريقية المنشأ. بالاضافة إلى ذلك ، فقد نقل الغرب عن العرب في الأندلس العلوم الرياضية والطبية التي توصل اليها العلماء العرب والمسلمون في عهود سابقة ، والتي لم يطرأ عليها أي تطور في المنطقة العربية، بل بقيت عنواناً للتغني بها والافتخار بالماضي.

ما الحل إذن بالنسبة للعالم العربي الذي صحا بعد غفوة دامت قرابة الألف سنة ليجد العالم الغربي وقد سبقه قروناً من التقدم العلمي والتقني؟ الجواب عن هذا التساؤل سنبحثه في الفصول التالية.

الفصل الرابع

نحو مشروع نهضوي شامل

تحرير العقل

ليس هناك حل سحري لأزمة الفكر العربي، إذ يتعذر ازالة ما تراكم عليه من صدأ عبر مئات السنين بين ليلة وضحاها. كما أن الانتقال من الوضع المتردي الذي وصلت اليه الأمة إلى وضع يؤهلها للحاق بالأمم التي سبقتها في سلم التمدن من حيث الانتاج الفكري والعلمي والتكنولوجي، هذا الانتقال لايمكن تحقيقه عن طريق التمنى، وانما عن طريق تفعيل العقل لوضع الملامح الأساسية والعملية لخطة الانتقال خطوة خطوة نحو الوصول إلى الهدف المرجو . وهنا يفرض علينا المنطق أن نبدأ بتشخيص الداء كي نتمكن من تحديد الدواء . وذلك يستدعي منا وقفة عقلانية متمهلة تتمثل أولاً بمراجعة تاريخ الأمة وكشف ما طاله من تشويه وطمس للحقائق، إما بدافع عقائدي أوسياسي ذاتي أو بدافع مصالح جهات أجنبية يهمها تشويه هذا التاريخ وطمس حقائقه. وثانياً مراجعة نقدية للنهج السياسي الذي سار عليه الحكام عبر العصور بداية بظهور الاسلام وانتهاء بعصرنا الحاضر ، ولمبدأ توظيف الدين لأغراض سياسية ومذهبية حرفته عن جوهره

وغاياته. من خلال هذه المراجعة يمكن تحديد سلبيات الماضي وايجابياته ، ووضع خطة أو مشروع نهضوي جديد يتجاوز السلبيات ويستثمر الايجابيات.

إن العنصر الأساس لأي مشروع نهضوي في حالتنا هذه هو تحرير العقل. وقد شرحنا في الفصل السابق كيف ان هذا العقل كان معطلاً ، أو «مستقيلاً» حسب مفهوم «محمد عابد الجابري» ، خلال فترة الألف سنة الأخيرة وبيّنا أسباب ذلك .

الخطوة الأولى لمعالجة أزمة الفكر في العالم العربي هي فصل الدين عن الدولة ، ولايعني ذلك التنكر للدين وإغفاله في الحياة العامة بل أعتبار الدين على المستوى الشخصي منار هداية للانسان يضئ أمامه الطريق ويهديه في طريق الخير والمحبة والتسامح وحسن التعامل مع أخيه الانسان . أما على مستوى الدولة ، فيكفي أن تأخذ الدولة من الدين مبادئ العدل والمساواة بين البشر والرفق بالعباد، وأن تكون التشريعات والقوانين الناظمة للشؤون العامة والمجتمع مستوحاة من هذه المبادئ. و ما عدا ذلك يقرره المجتمع في ضوء الحاجات الوضعية والظروف الموضوعية التي تمر بها الدولة .

إن السر في تقدم الغرب كان في الأساس في فصل الدين عن الدولة ، وهذا ما ندعو إليه. وإننا على يقين بأن هذه الطرح سيلقى مقاومة ورفض شديدين من قبل المرجعيات الدينية ، كما حدث للعديد من المحاولات التصحيحية التي قامت بها بعض

الفرق الاسلامية ومنها «فرقة المعتزلة» ، ولن يكون الرفض من قبل المرجعيات الدينية فحسب ؛ بل أيضاً من السلطات الحاكمة الملتصقة والمستفيدة من هذه المرجعيات والتي ترى في أي مشروع نهضوي فكري عربي تهديداً لمصالحها.

ويتخذ هذا الرفض شكل الترويج بين الناس بأن «العلمانية» هي الكفر والإلحاد ومعاداة الدين، بينما الحقيقة هي غير ذلك فمعظم الدول العلمانية في العالم تنشط فيها المؤسسات الدينية في الحقول الروحية والتربوية والإجتماعية دون تدخل من الدولة كما أن التعددية الدينية مباحة . فالمواطن يمكن أن يكون مواطناً في دولة علمانية ويكون متديناً يؤدي جيمع الفرائض المطلوبة منه. ويتبع الترويج. التحريض أيضاً ضد كل من يجرؤ وينادي بهذا المبدأ. وهنا لابد لدعاة الإصلاح من التسلح بالشجاعة والوضوح في طرح الفكرة ومقاومة معارضيها.

الخطوة الثانية والأهم هي نشر ثقافة «العقلانية» في المجتمع عن طريق التعليم في المدارس ووسائل الاعلام والوعظ والارشاد في المساجد. والعقلانية تعني تحكيم العقل في جميع شؤون الحياة حتى الدينية منها، بأعتبار ان لكل مسبّب سبب ولكل معلول علة.

فالله الذي خلق الكون وأحسن تكوينه وضع له نظاماً محكماً وجعل لكل شئ علّة. كما أنه خلق الانسان وأحسن خلقه، وميّزه عن باقي المخلوقات بأن منحه عقلاً مفكراً خلاقاً وإرادة حرة .

ورفعاً لمكانته وتأكيداً لتميّزه عن باقي المخلوقات أخلفه الله في الأرض ليعمل على إعمارها. فكيف يمكن لمن أخلفه الله في الارض ألاّ أن تكون له إرادة حرة وعقلاً مفكراً يدبر به شؤون خلافته على الارض، وإلاّ لما جاّز له بعكس ذلك أن يخلف الخالق.

لقد رسم الله للإنسان طريقاً يسلكه ووضع له مناراً يهتدي به وترك له حرية الاختيار ، فإن سلك هذه الطريق أفلح وإن ضل فقد خاب. أي أن الإنسان هو المسؤول عن فعله وتصرفه . فهو إذن «مُخَيّر» لا مُسيَّر ، إذ لو كان مُسيّراً لما وقعت عليه أية مسؤلية باعتبار انه لاخيار ولا إرادة له. إن فصل الدين عن السياسة الذي أشرنا إليه في الفصل السابق ليس أمراً عسيراً لو توفرت إرادة التغيير، إذ يمكن ان تقرر السلطة السياسية ذلك لو أرادت ، كما حصل في الغرب وفي عدد من أقطار الشرق ومنها تركيا المسلمة على سبيل المثال . غير أن نشر الثقافة العقلانية أمر صعب بالمقارنة الاّ اذا تكاتفت جهود السلطة السياسية مع المؤسسة الدينية لتحقيق ذلك، واذا جاء إلى المؤسسة الدينية رجال دين متنورون يحترمون العقل ويؤمنون بالسببية ، ولديهم الشجاعة لإحداث ثورة فكرية دينية والقيام بإصلاحيات بنيوية في الفكر الديني التقليدي ، كما حدث في «اوروبا» في مطلع القرن السادس عشر الميلادي على يد رجل الدين الكاثوليكي «مارتن لوثر» باعث والفكر الديني المنفتح.

لقد ظهر في التاريخ العربي عدد من هؤلاء العقلانيين ،

كواسط بين عطاء «المعتزلي» في الشرق في القرن الثالث الهجري، العاشر الميلادي، و«ابن رشد» و«ابن خلدون» في الأندلس في القرن الخامس الهجري الثاني عشر ميلادي، ورجل الدين المتنور الشيخ «محمد عبده» وكذلك الشيخ «علي عبد الرازق» في مصر في القرن الثالث عشر هجري العشرين ميلادي، الاّ أن جهود هؤلاء ذهبت في الشرق أدراج الرياح بينما وجدت افكار «ابن رشد» و«ابن خلدون» العقلانية ترية خصبة في الغرب فنمت وبنت اوروبا عليها حضارتها. أما في الأقطار العربية فقد بقي العرب يتغنون بالحضارة الاندلسية السالفة وبقيت أفكار «ابن رشد» مادة تاريخية عابرة تدرس في المدارس فقط.

إن نشر الثقافة العقلانية ينقلنا إلى موضوع آخر وهو «تنقية الثقافة الدينية» مما علق بها من شوائب عبر العصور. لقد ظهر في التاريخ العربي عدد من الفقهاء وعلماء التفسير الذين أسسوا مذاهب دينية عديدة ذات فتاوى للنصوص مختلفة، منها ما يتفق مع جوهر الدين ومنها ما هو مغرض ويتعارض مع جوهر الدين، أو يحرفه عن مقاصده. وكان لكثرة هذه المذاهب والفتاوى ان ازدادت الفرقة بين الناس وأدت إلى الخصومات العقائدية وحتى إلى النزاعات والحروب . كما أثقلت كاهل الانسان بممارسات وطقوس شكلية ومعتقدات ألهته عن العبادات الحقيقية وأعمال البر التي أمر بها الخالق ، وأغرقته في بحر من التحليل والتحريم وأدخلته لجّة الغيبيات «والكشف والاتصال والايحاء»، وغيّبت عقله

وأفقدته فعاليته وأحالته إلى عقل «غنوصي مستقيل» حسب تعبير «محمد عابد الجابري» . ولتبرير فتاواهم وتأويلاتهم نسبوا للرسول وصحابته أحاديث لم يقولوها وأفعالاً لم يقوموا بها. وكان أجدر بهؤلاء المُأولين أن يسترشدوا بانفتاح الأوائل وعقلانيتهم ويذكروا قول الرسول «أنتم أدرى بشؤن دنياكم». ويتمثلوا بسيرة «عمر بن الخطاب» الذي ألغى بعضاً من الحدود لخدمة المجتمع.

إن خطاب هؤلاء الفقهاء وأصحاب الفتاوى لم يكّن خدمة للدين واعلاء شأنه كما يدّعون، بل كان للسيطرة على عقول الناس وتضليلهم خدمة للحكام و لمصالحهم الذاتية . إن الدين الحق يحترم العقل ويحض الانسان على التفكير والتفكر. والخالق الذي أنزل الرسالات خالق عاقل ، وقد أنزلها لهداية الانسان وتقويم مسيرته وحضه على الصدق في القول والعمل ونشر والعدل والمساواة بين البشر وإعمار الأرض، وكل ماعدا ذلك ليس من الدين في شئ.

إن الأعمال والممارسات الخاطئة التي يقوم بها بعض الجماعات وينسبونها إلى الدين هي التي شجعت الطامعين بالهيمنة على المنطقة من دول الغرب على الهجوم على المسلمين والعرب وإلصاق تهم التخلف والارهاب بهم . ولا ننسى أيضاً أن هذه الدول غالباً ما تشجع هذه الجماعات سراً وتدفعها للتغول في تصرفاتها ، والهدف هو زيادة تخلف المنطقة ومنع تقدمها حتى تبقى معتمدة

على الغرب فيما تستهلكه من صناعاته وتكنولوجيته . آن الأوان لأن يصحو العرب والمسلمون لهذا المأزق . والمسؤلية الرئيسة تقع على عاتق المرجعيات الدينية والسلطات السياسية المتحالفة معها.

وهنا يأتي دور المثقفين في معركة ومسيرة التغيير. فهم طليعة الأمة وهم قادة الفكر فيها . وما من ثورة أو تحول أجتماعي أو سياسي عبر التاريخ الاّ والمثقفون كانوا المنادين به والمحفزين له. فالتحولات السياسية والاجتماعية التي حدثت في اوروبا في عصر التنوير على سبيل المثال، ومنها الثورة الفرنسية التي اطاحت بالحكم الملكي الفردي حمل لواءها مثقفوا أوروبا. والثورة البلشفية في روسيا والتي قادها «لينين» غرس بذورها المفكر والفيلسوف «كارل ماركس» ورفاقه المثقفون .

كما أن حركات الاستقلال والتحرر العربي من الحكم التركي والاستعمار الغربي حمل لواءها مثقفون ومفكرون عرب. فعلى المثقفين العرب مسؤلية تاريخية عظمى في إحداث التحولات والاصلاحات السياسية والاجتماعية في بلادهم إن اعتمدوا أخلصوا وكانت لديهم الشجاعة وحب التضحية في حمل المسؤلية. وإن أخطر دور يقومون به هو التفافهم حول الحاكم وتبريرهم لتصرفاته وسياساته وقيامهم بدور محامي الشيطان ، وكذلك تبريرهم وتبنيهم للأفكار والسياسات التي تطرحها الدول الاستعمارية والتي غايتها الحقيقية الهيمنة على المنطقة واستلاب ثرواتها. والذي يتابع وسائل الاعلام العربي هذه الأيام يرى

بوضـوح كـيـف أن بعض هؤلاء وقـعـوا رهـائن بيـد الحكام والدول الاستعمارية.

إن حالـة العقم الفكري والعلمي لا تقـتصـر على عالمنا العـربي والاسـلامي بل ان هـنـاك شـعـوباً أخـرى تعـاني مـن هذه الحـالة. ومـثـال ذلك شـعـوب أمـريكا الجنوبيـة التي مـازالت تحت سـيطرة الكنيسـة. فـهـذه الشـعـوب، منذ أن اسـتـعـمـرت من قـبل الاسـبـان والبرتغال ، أخضعتها الكنيسة لقيود وحدود دينية صـارمة وأثقلت كـاهلهـا بفـرائض وطقـوس وعـبـادات شكليـة، وحللت وجـود حكام دكتاتوريين يسيمون شعوبهم العبودية، فحدّت بذلك من تقدم هذه الشعوب وأوصلتها إلى حالة من التخلف والجهل والفقر. بعكس ما آلت اليه الامور في أمريكا الشمالية حيث كانت غالبية المستعمرين من الانجلوسكسـون ذوي التـوجـه الديـنـي الحـر المنفـتح ، فـورثت أمريكا الشمـاليـة ما كانت قد وصلت اليه أوروبا من علوم ومعارف بفـضـل هـذا الانفـتـاح ، واسـتـثـمـرت هذه العلوم في نهـضـتـهـا الصناعية والاقتصادية التي تشهدها اليوم.

لنأخذ مثالاً آخر شعوب الشرق الاقصى . فهذه الشعوب تدين بالبوذية أو الكونفوشيه أومشتقاتها، ولكنها وبالرغم من تدينها الاّ أنها أتخذت الدين كموضوع شخصي لا يحكم الشؤون العامة . بل أخذت من الدين القيم المفيدة للمجتمع فقط كالنظام والانضباط والصـدق في الـتـعـامل والتـواضع واحـتـرام العـائلة وكـبـار السن ، وتركت الفـرائض والطقوس لاختيـار الأفراد أنفسهم. ورأينا كيف

استطاعت هذه الشعوب التقدم في مجال العلم والمعرفة وكيف أخذت تنافس الشعوب الغربية صناعياً واقتصادياً.

هنا تكمن أهمية الدعوة للثورة الفكرية الدينية التي أشرنا إليها سابقاً، والتي نأمل بظهور رجال دين متنورون لحمل لوائها .

قد ترى المؤسسات الدينية التقليدية في هذه الدعوة تحريضاً عليها وتهديداً لمصالحها ، وقد تتهم المنادين بها بالكُفر والإلحاد ، والحقيقة أننا نرى ان في هذه الدعوة خدمة للدين وللأمة، بمعنى أنها تعيد للدين نقاءه بعد أن ألصقت به المؤسسات التقليدية تأويلات مذهبية وممارسات وطقوس حرفته عن أهدافه. كما أن دعوة الاصلاح هذه هي لصالح الانسان العربي الذي عانى لقرون عديدة من التهميش والتجهيل. فقد آن الأوان لهذا الانسان أن يصحو ويتلمس طريقه في مسيرة التمدن والتقدم العلمي .

- إصلاح الحكم

إن فصل الدين عن الدولة وإصلاح المفاهيم الدينية ليسا العلاج الوحيد لأزمه الفكر العربي ، إذ أن هناك أمر آخر لابد من أخذه بالاعتبار الا وهو نظام الحكم. فالشعوب العربية تعاني من أنظمة حكم فردي أو قبلي أو ثيوقراطي ، منها ما هو دكتاتوري مباشر ومنها ما هو دكتاتوري مبطن يلبس لبوساً ديموقراطياً شكليا. مثل هذه الأنظمة يجب اصلاحها بانتهاج الديمواقراطية الحقيقية، وذلك باحترام ارادة الشعب واشراكه في اتخاذ القرار

في شؤون الدولة، واعطائه حقه الطبيعي في حرية الرأي والتعبير والتنظيم والعدل الاجتماعي والحياة الكريمة. والحرية التي ندعو لها لا تعني الفوضى والخروج على النظام العام، بل الحرية المسؤولة المنضبطة ووفقاً للمبدأ الذي يقول بأن حرية الفرد تنتهي عند حرية غيره. كما ان القبول بالتعددية السياسية وتداول السلطة مطلب أساسي لإرساء الديموقراطية .

لقد عانت الشعوب العربية قروناً عديدة من أنظمة الحكم الأبوية، كانت خلالها مسلوبة الارادة ومحرومة من أبسط مقومات الحياة الكريمة. فالحاكم خليفة كان أم سلطاناً أم زعيماً هو الآمر الناهي، وله السلطة المطلقة في تسيير شؤن الدولة، واليه تُرفع إكراهاً وليس محبة آيات المديح والتعظيم والتكريم. فإن أمطرت الدنيا فبفضله، أستغفر الله، وإن نما الزرع فبجهوده، وهو العالم والملهم الذي لايخطئ. هذا النهج في الحكم ، بالاضافة إلى سلطة المرجعيات الدينية التقليدية التي أشرنا اليها سابقاً، لايمكن الا ان يزيد في الاغلال التي قيدت العقل العربي وأفقدته حيويته وفعاليته. فالعقل لا يمكن أن يفكر ويبدع في بيئة سياسية اجتماعية كالبيئة التي عاشت فيها شعوبنا ومازالت تعيش.

لقد نصّت معظم الدساتير العربية على أن الشعب هو مصدر السلطات وان للمواطن حرية التفكير والقول والاجتماع، كما فصلت بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية واستقلال كل منها عن الأخرى؛ غير أن التطبيق الفعلي لهذه

المبادئ يخالف نص الدساتير. وفي أغلب الأحيان تتغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية . وتلجأ هذه السلطة إلى اصدار أنظمة وقوانين للدستور تقمع فيها الحريات وتجيز اجراءات تمس بمصلحة المواطن والوطن . هذا الأمر يجب التصدي له ومعالجته والعلاج الوحيد لذلك هو ديموقراطية الحكم.

عندما نتكلم عن الديموقراطية فاننا لانعني فقط الديموقراطية السياسية المتمثلة بإجراء الانتخابات وتشكيل البرلمانات، بل نعني أيضاً الديموقراطية الاجتماعية التي هي بنظرنا أكثر أهمية . والديموقراطية الاجتماعية هي طريقة حياة ومنهج تربوي يبدأ في البيت ثم في المدرسة ثم في المجتمع. إن التربية الديموقراطية أساس لبناء المجتمع الديموقراطي والدولة الديموقراطية ، وهي الكفيلة بحماية الحياة السياسية من التزييف والتشويه. فالمواطن الذي يربى تربية ديموقراطية يحترم رأي غيره وحريته ويحترم النظام العام ويتصرف في الحياة العامة تصرفا مسؤلاً.

في المجتمع الديموقراطي يشعر الانسان بإنسانيته وبمواطنيته وان عليه تقع مسؤلية شخصية في تعزيز مكانة الوطن وحمايته. وفي نظام الحكم الديموقراطي تضيق الفجوة بين الحاكم والشعب، والحاكم عندما يكون مسؤولاً أمام شعبه يشعر دوماً بالاطمئنان والأمن ، ويبادله شعبه المحبة والاحترام. في المجتمع الديموقراطي يتفتح عقل المواطن وتتفجر طاقاته ويصبح عقلاً فاعلاً لا «مستقيلاً» ، فهو كالنبته لاتنمو وتثمر الاّ اذا غرست في

تربة صالحة ولاقت الرعاية والعناية الكافية.

الأمر الثالث الذي يحب معالجته هو الانغلاق وعدم الانفتاح على الغير. فالعالم الذي نعيش فيه يتكون من شعوب ومجتمعات تختلف معنا إجتماعياً ودينياً. وقد كان العرب في «الجاهلية» وفي فجر الاسلام منفتحين على الشعوب والأقوام المحيطين بهم كالفرس والروم والافارقه الاحباش، واستمروا كذلك بعد الفتح وتأسيس الدولة العربية حيث امتزجوا بالشعوب الأخرى وتعلموا منهم وعلّموهم ، إلى أن سيطر الشعوبيون وأطاحوا بالحكم العربي حيث انقلبت الآية وازداد التعصب والانغلاق والنظر بعداء نحو الشعوب غير الاسلامية.

وتشير المصادر التاريخية الغربية إلى أن الدولة العثمانية التي حكمت المنطقة اكثر من اربعماية عام لم تكن تهتم بما يجري في الغرب من تطور اجتماعي وعلمي باعتبار ان الغرب «غير مسلم» . وفي الوقت الذي كانت الدول الغربية ترسل إلى المنطقة ممثلين عنها كسفراء أو قناصل أو مستشرقين يقيمون في المنطقة للاتصال ولدراسة الاوضاع السياسية والاجتماعية ،كانت الدولة العثمانية تكتفي بارسال مبعوثين يزورون عواصم الدول الغربية لأغراض سياسية محدودة ، ولم تكن تشجع مواطني الدولة ومنهم العرب الاتصال بالغرب خشية التمثل بشعوبه ومحاكاتهم والتعلم منهم .هذا الوضع بقى قائماً حتى أواخر القرن التاسع عشر حيث خفت حدته بظهور «كمال اتاتورك» في تركيا وبظهور حركات

التحرر العربية.

لقد آن الاوان للتوقف عن تقسيم العالم إلى قسمين متضادين : «دار الاسلام» و«دار الحرب» . لقد كان هذا التقسيم وهذا التفريق مفهوماً في مرحلة الفتوحات ونشر الاسلام . لكن الأمر أصبح يختلف بعد خمسة عشر قرناً على بدء الفتوحات وبعد أن انتشر الاسلام في مختلف بقاع المعمورة وأصبح عدد المسلمين يزيد على المليار نسمة، فالعالم ألآن اصبح متواصلاً ومتداخلاً ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، ولم يعد هناك منطق في اتخاذ موقف العداء حيال الشعوب الاخرى التي لاتدين بالاسلام . وإن كان بين كُتّاب الغرب من يلجأ في كتاباته إلى اثارة موضوع صراع الحضارات فيجب الاّ يغرينا ذلك للتصديق بما يدعون اليه أو تبنيه. فالعرب أمة حضارية وتاريخها يشهد بالتواصل الحضاري مع مختلف شعوب العالم شرقاً وغرباً، ولا يصح مسخ هذا التاريخ بمعتقدات عقيمة.

ـ الاصلاح الاجتماعي

أمر أخير لابد من معالجته، الا وهو بعض التقاليد الاجتماعية التي عفا عليها الزمن ولم تعد تتناسب مع روح العصر. فهذه التقاليد كانت من الأمور الضرورية في عصور البداوة والزراعة البدائية. منها ما يتعلق بنظرة الرجل نحو المرأة ودورها في المجتمع، ومنها ما يتعلق بالطريقة التي يعامل بها الطفل في

مراحل نشأته الاولى ، وأمور أخرى.

إن الله خلق الانسان ذكراً وانثى وساوى بينهما في المنزلة أمامه، كما ساوى بينهما في الحقوق والواجبات . ومع أن المرأة تختلف عن الرجل في وظائفها الفسيولوجيه ووظيفة الأمومة وحضانة الطفل، الاّ أن ذلك لا يبرر سيطرة الرجل عليها السيطرة المطلقة وحرمانها من الشعور بانسانيتها كما هو حاصل في معظم مجتمعاتنا العربية. فالمرأة في المجتمعات العربية مهمشة ولا تؤدي الرسالة المطلوبة منها في الحياة كشريكة تامة مع الرجل ، وتفرض عليها قيود غير مبررة كالحجاب وغيره. وهي «عورة» بكاملها حتى ان إحدى الفتاوى تصف صوتها بأنه «عورة» أيضاً. كما أنها تعيش طوال عمرها مهدده تحت هاجس الطلاق وتعدد الزوجات. والمرأة ليست سلعة لتمتع الرجل بل أداة فاعلة في تربية الأجيال وبناء المجتمع ، وهي في الحقيقة نصف المجتمع، فكيف يمكن لأم مهدورة الحقوق والكرامة ان تربّي أبناءها التربية الصالحة التي تؤهلهم لأن يصبحوا رجالاً ذوي كرامة؟ ففاقد الشيء لا يعطيه.

أما الطفل، رجل المستقبل، فلا يكفي أن يُطعم ويُكسى ويُعلم فقط، بل هو بحاجة إلى العناية بصحته النفسية وبناء شخصيته بناءاً سليماً. فالتربية بالعصا والتهديد والوعيد تؤدي إلى بناء شخصية مهزوزة مذعورة وتؤثر مستقبلاً على قدرات الطفل العقلية وعلى استقلاليته واعتماده على نفسه. فمن تابع مذعور من أبويه إلى تابع مذعور من حُكّامه، وهنا تكمن مأساة تربية الأطفال في معظم مجتمعاتنا.

ـ الإصلاح الاقتصادي

شهد العالم في القرن الماضي ثلاثة نماذج من الأنظمة الاقتصادية :

النموذج الرأسمالي الحر الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية، والنموذج الاشتراكي الشيوعي الذي تبناه الاتحاد السوفيتي ، والنموذج الاشتراكي الديموقراطي الذي تبنته بعض الدول الاوروبية وبشكل خاص الدول الاسكندنافية . هذه النماذج الثلاثة هي النماذج الرئيسية التي تسير عليها اقتصاديات العالم في القرن الحالي. وفي ضوء واقع التطبيق الفعلي لهذه النماذج نرى أن أنسبها لنا نحن العرب هو النموذج الاشتراكي الديموقراطي لكونه يؤمن للمواطن العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الثروة الوطنية، ويحميه من تغول الرأسمالية الجشعة التي تنظر إلى الانسان بمنظار الماده والمصلحة الفردية، وتدفعه للتخلي عن انسانيته سعياً وراء جمع الثروة دون اعتبار لأي معيار خلقي . كما يحمي الانسان من القيود الصارمة والتبعية العمياء للدولة التي تفرضها الاشتراكية الشيوعية، والتي تنظر أيضاً للإنسان بالمنظار المادي ، وتحوله إلى آلة تعمل في خدمة الحزب الحاكم، وتسلبه حريته.

الأنظمة الاقتصادية العربية الحالية انظمة هجينة، فلا هي رأسمالية بالمفهوم الأمريكي ولا هي اشتراكية بالمفهوم السوفيتي ، وهذا التأرجح بين النظامين مرده إلى عدم الاستقرار في الأوضاع السياسية ، وإلى تبعية الأنظمة الحاكمة إلى القوى الأجنبية. هذه

التبعية التي جعلت الاقتصادات العربية اقتصادات استهلاكية وليست انتاجية، كما حرمت الشعوب من الاستغلال الأمثل لثروات الوطن الطبيعية. فواردات النفط تستخدم في استيراد المواد الاستهلاكية أو لشراء الأسلحة التي لا تُستخدم لرد أي عدوان خارجي، بل للتخزين أو لحماية الحاكم وقمع المواطن ، وما زاد على ذلك يودع في الحسابات الشخصية في المصارف الأجنبية . كما أن ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية غير مستغلة الاستغلال الأمثل. وبدلاً من أن تؤمن هذه المساحات الاكتفاء الغذائي للمواطن نجد أن البلاد العربية تستورد معظم حاجاتها من المواد الغذائية من الخارج.

إن العقبة الكبرى في وجه بناء اقتصاد عربي قوي ومنتج هي تشرذم العرب وفرقتهم، حيث يسعى كل نظام حكم قائم في قطر عربي ما ، يسعى لبناء اقتصاد قطره بمعزل عن اقتصادات الأقطار العربية الأخرى وغالباً بالتنافس معها. وتكون النتيجة عدم تكامل هذه الاقتصادات وضعفها واعتمادها المطلق على اقتصادات الدول الاجنبية الطامعة في أسواق وثروات المنطقة.

إن الخروج من هذا المأزق هو قيام وحدة اقتصادية وسوق مشتركة بين الدول العربية على غرار السوق المشتركة القائمة بين الدول الاوروبية ، ليتمكن العرب من تشكيل كتلة اقتصادية قابلة للتعايش مع الكتل الاقتصادية القائمة في العالم.

فما هي الملامح الرئيسية للنظام الاقتصادي الذي نطمح إليه؟

وما هي فرص تطبيقة ؟

إن أهم ملامح النظام الاشتراكي الديموقراطي تأمين الخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية للمواطن، من خدمات صحية وتعليمية وتأمين حياة كريمة له في حال البطالة وبلوغه سن الشيخوخة. وتضييق الفجوة في المستوى المعيشي والدخل بين الطبقات الاجتماعية ، ومحاربة الفساد.

وحتى تتمكن الدولة من تأمين هذه الخدمات ضمن الامكانات المادية للمواطن فلابد له أن يؤدي للدولة ما تفرضه من ضرائب تصاعدية على الدخل قد تصل لبعض الشرائح إلى مستويات أعلى مما تفرضه الدول ذات النظم الاقتصادية الرأسمالية الحرة.

وفي النظام الاشتراكي الديموقراطي تصان الملكية الخاصة والمشاريع الخاصة ضمن حدود يمنع فيها الاحتكار، وفي حالة الملكية الخاصة تفرض ضرائب تصاعدية على امتلاك الاراضي والعقارات أيضاً. وتشجع الدولة المبادرات الفردية وتكرم المبدعين في العلوم والتكنولوجيا والمجالات الحيوية الاخرى. وتشجع وتدعم البحث العلمي . وتمتلك الدولة الموارد الطبيعية في البلاد كالنفط والمياه والمعادن، وتستغل هذه الموارد استغلالاً رشيداً لتأمين البنى التحتية في البلاد من طرق ومطارات وموانئ ومياه وكهرباء ومدارس ومعاهد ومستشفيات عامة، وجيش للدفاع وأجهزة لحفظ الأمن.. الخ.

بتأمين هذه الخدمات يشعر المواطن عندها بالأمن الاجتماعي وبحرص الدولة على تأمين الحياة الكريمة له، ويصبح على استعداد لدفع ماتفرضه الدولة من ضرائب والتزامات دون إكراه. كما أن علاقته مع الدولة تصبح علاقة شراكه متينة، ومواطنيته مواطنة صميمة .

يبقى السؤال: هل يمكن تطبيق هذا البرنامج في الدول العربية؟

الجواب على هذا السؤال هو نعم! ضمن شروط : ـ

أهم هذه الشروط هو وجود إرادة سياسية جادة لدى السلطة الحاكمة لتتبني نظاماً كهذا. وهذا يتطلب بالضرورة اجراء تغييرات جوهرية على فلسفة الحكم وأساليبه وإشراك الشعب في صنع القرار، وذلك باعتماد النهج الديمواقراطي في الحكم، وبناء جسور الثقة بين الشعب والسلطة. وبغير ذلك لن يكون هناك مخرج من أزمه الحكم القائمة في البلاد العربية، ولن يكون هناك تقدم أو إصلاح اقتصادي كالذي أشرنا اليه، وسيزداد الأثرياء ثراءً والمعوزون فقراً، ويبقى الفساد مستشرياً في البلاد، وتتجذر التبعية للنفوذ الاقتصادي والسياسي الاجنبي. فالمطلوب إذن من أجل قيام النظام المطلوب هو صلاح الحكم الذي سيؤدي حتماً إلى صلاح المجتمع ، والمجتمع الصالح سيفرض بطبيعة الحال النظام الاجتماعي والاقتصادي الصالح الذي يوفر له الأمن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وسيدافع عن مثل هذا النظام ويحميه. أما

هيكل النظام المنشود وآلية تطبيقه؛ فنتركه للاقتصاديين أصحاب الاختصاص.

لنأخذ النظام القائم في احدى الدول الاسكندنافيه ولتكن السويد كمثال نستهدي به. هذ الدولة تعتبر من أرقى الدول في العالم. وشعبها في طليعة الشعوب المحبة للسلام وأكثرها انضباطاً واحتراماً للنظام العام. ويتمتع شعبها بمستوى معيشي عالٍ بمختلف طبقاته، وتعتبر صناعاته من أجود الصناعات وتستغل ثرواته الطبيعية من معادن وزراعة وغابات ومياه استغلالاً رشيداً. والفساد في البلاد في أدنى حدوده .

وبالرغم من أن نظامه الاقتصادي أقرب إلى النظام الرأسمالي الحر الاّ أنه يخضع لضوابط أجتماعية صارمة، يجمع عليها جميع الأحزاب التي تتوالى على الحكم . وقد استطاع شعب السويد أن يحافظ على استقلاله في أحلك الظروف واستطاع أن يتجنب مآسي الحروب العالمية جميعها ويقيم أفضل العلاقات مع الدول الاخرى ، ونظام حكمه نظام ملكي دستوري ، والملك هو رأس السلطة التنفيذية الاّ أنه لا يستطيع ممارسة سلطته الاّ من خلال مجلس وزرائه، والشعب منضبط ويحترم ملكه ويعتبره رمزاً لسيادته.

فما هو السر في بلوغ الشعب السويدي هذا المستوى العالي من التقدم والاستقرار والرقي؟!

ينتمي شعب السويد بأغلبيته إلى جنس عرقي واحد وهو الجنس «النروجي»، وقد اشتهر بصلابته وخشونته في مقارعة الطبيعة المناخية القاسية التي وُجد فيها، وكان عماد معيشته بالأساس الزراعة وصيد الأسماك. وقد اضطرته ظروف الصقيع القاسية وندرة الموارد إلى التوجه جنوباً إلى المناطق الدافئة نسبياً وبشكل غزوات للشواطئ الانجليزية والاوروبية بما عرف انذاك بغزوات «الفايكنج» . وبعد دخول أوروبا عهد النهضه انحسر المد «النروجي» وتوقفت غزواتهم وعادوا لتدبير شؤونهم الداخلية . وكانوا في الأصل يدينون بالوثنية ثم تحولوا رأساً إلى المذهب اللوثري «البروتستانتي» الذي انتقل اليهم عن طريق المبشرين الاوروبيين خاصة الالمان، وأدى ذلك إلى اندماجهم بالأوروبيين ونقلوا بذلك ناتج النهضة الأوروبية من علوم وتكنولوجيا إلى بلادهم وأخذوا يطورون زراعتهم وطرق مواصلاتهم ثم اكتشفوا معدن الحديد وأجادوا أستغلاله وطوروا بذلك صناعاتهم.

إن السر الأساس في رقي هذا الشعب وتقدمه هو في تكافله الاجتماعي وتماسكه القومي؛ فهو ينتمي عرقياً إلى أصول واحدة ويتكلم لغة واحدة وتقاليده الاجتماعية واحدة، واكتشف بحسه القومي أن قوته تأتي من اعتماده على قواه الذاتية واستغلال ثرواته الوطنية ، فنأى بنفسه عن الدخول في مجاهل النزاعات الأوروبية وفي مغامراتها الاستعمارية.

فالتكامل الاجتماعي والتماسك القومي هو الدافع المحرك لأية

أمة كي تبني كيانها وتوظف طاقاتها البشرية والمادية لرفعة شأنها وبناء اقتصادها والحفاظ على استقلالها.

ذكرنا هذا المثال ليس لأننا نطمح إلى أن يصبح شعبنا وأمتنا كشعب وأمة السويد، فهذا برأينا طموح بعيد المنال لاختلاف الظروف التاريخية والاجتماعية والجغرافية والسياسية أيضاً، إنما ذكرناه لندلل على أن الأمة العربية لها ملامح قريبة من ملامح الأمة السويدية. فهي بأغلبيتها تنتمي إلى عرق واحد وتدين بدين واحد وتاريخها واحد ولغتها واحدة وظروفها الطبيعية ظروف قاسية، كما أن لديها من الثروات الدفينة مايسد احتياجاتها ويزيد، وشعبها ذكي معطاء ، ولهذا فهي مؤهلة لأن تصبح أمة قوية فاعلة كغيرها من الأمم الحية، لو أنها حافظت على تكافلها الاجتماعي وتماسكها القومي كأمة السويد التي أشرنا إليها.

إن التقليد الأعمى للدول العربية لكل ما تضعه الدول الاجنبية، غربية كانت أم شرقية، من سياسات اقتصادية وما تطرحه من نظريات وأفكار اجتماعية، هذا التقليد الأعمى يضر ضرراً بليغاً بمصالح الامة وبهيبتها، وهو عبارة عن تبعية اقتصادية واجتماعية وسياسية مبطنة ، وكان الأجدر بالدول العربية ان تأخذ من هذه السياسات ما يناسبها وما يتماهى مع ظروف شعوبها الاقتصادية والاجتماعية .

فهناك العديد من الدول النامية التي كانت تعاني من تخلف اقتصادي رهيب إستطاعت أن تتبني سياسات اقتصادية مستقلة

تتناسب مع ظروفها .

وأقـرب الأمـثلة على ذلك دول جنوب شـرق اسـيـا، كفـيـتنام وماليـزيا التي استطاعت خلال فترة وجيـزة تحقيق نمو اقتصادي عالـي ، ناهيك عـمـا وصلت اليـه الصين في السنوات الاخيـرة من تقدم ونمو اقتصادي مذهل.

الفصل الخامس

المعالم الرئيسية لحركة التغير وفرص نجاحها

تمهيـــد

قد يتساءل المرء هل يمكن تحقيق الصحوة الفكرية والمعرفية التي أشرنا اليها في الفصل السابق وما مدى نجاح ذلك؟؟؟

يعلّمنا التاريخ أن أي تغيير في النهج الاجتماعي أو الفكري لدى الشعوب لا يحدث بشكل عفوي، بل من طبيعة الأمور أن يلقى المقاومة والرفض من النظم الاجتماعية والسياسية القائمة. وانه لابد لرواد التغيير وأنبيائه ان تكون لديهم الرؤية الواضحة والايمان بفكرة التغيير والجرأة في طرح الفكرة والعزم والشجاعة للسباحة بعكس التيار.

أن التحولات الفكرية والاجتماعية التي حدثت في العالم منذ ان وجد الانسان على الارض كانت تأتي نتيجة للنضال الطويل والمعاناة من قبل الرواد، ويصاحب ذلك نضال جماهيري وثورات غايتها هدم البنية الاجتماعية القائمة وبناء بنية جديدة تقوم على رؤية ومفاهيم جديدة.

حتى الرسالات السماوية ما كان لها أن تنتشر الاّ بعد مقاومة

شديدة من المجتمعات التي ارسلت اليها. ولنأخذ الإسلام مثلاً لنرى أن آل قريش، وهم أقرب المقربين للرسول قاوموه بعناد وحاربوه واضطر وصحبه إلى الهجرة إلى المدينة ليعود ثانية إلى مكة بعد معاناة ونضال استمر عدة سنوات إلى ان تقبل قومه الرسالة الجديدة وانتشر بعد ذلك الاسلام . ومثل آخر «المسيحية»؛ فنرى أن المسيح قاومه اليهود بحجة أن رسالته تتعارض مع ناموسهم التقليدي وتهدد كيانهم. كما أن حواريي المسيح وأتباعه حوربوا واضطهدوا من قبل اليهود في بلادهم فاضطروا إلى نقل الرسالة إلى خارج فلسطين حيث أيضاً حوربوا وعذبوا من قبل الاباطرة الوثنيين ، الاّ أن ثباتهم على المبدأ وايمانهم برسالتهم أعطاهم القوة والعزم لينشروا المسيحية في أرجاء واسعة من آسيا واوروبا. والأمثلة على ذلك عديدة .

هذا على مستوى الرسالات السماوية، أما فيما يتعلق بالثورات السياسية والاجتماعية فلدينا مثالان بارزان أولهما الثورة الافرنسية في القرن الثامن عشر ميلادي. لقد مهد لهذه الثورة كتاب وفلاسفة ومفكرون تحرريون قادوا هياجاً جماهيرياً رافضاً للاوضاع السياسية والاجتماعية القديمة إستطاع أن يهدم سجن «الباستيل» الشهير ويسقط النظام الامبراطوري في فرنسا، ويضع نظاماً جديداً قائماً على الحرية والمساواة بين طبقات المجتمع. والمثال الآخر هو الثورة البلشفية في روسيا في مطلع القرن العشرين ميلادي التي مهد لها أيضاً كتاب وفلاسفة أوروبيون ك

«كارل ماركس» و«فريدرك انجلز» ورفاقهما والتي قادها «لينين» وانتهت بإسقاط حكم القياصرة وإقامة دولة بمفاهيم جديدة، ومجتمعاً جديداً أشتراكياً. وقد ثبت هذا النظام قرابة القرن وأحدث صداه تحولات سياسية واجتماعية في انحاء كثيرة من العالم.

في ضوء هذه الحقائق التاريخية، وفي ضوء الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة في العالم العربي، نعتقد أن عملية التغيير المطلوبة ليست بالسهولة التي قد يراها الكاتب أو المفكر، بل هي عملية تعترضها عقبات كأداء تجذرت عبر حقبة طويلة من الزمن تجاوزت الألف سنة. وتتطلب إزالة هذه العقبات رؤية واضحة وتصميم وكد وعناء يبدأ بالمفكرين أصحاب الاقلام الجريئة غير المتأثرين بالارهاب الديني أو السياسي، وذوي الاستعداد للنضال والتضحية ومقاومة إغراءات المال والسلطة. حيث يجب أن تكون دعوتهم للاصلاح بالتزامن وبالتنسيق والتكامل ، وعلى أربع جبهات: الجبهه السياسية ، الجبهه الدينية ، الجبهه الاجتماعية ، وجبهة التربية والتعليم . معلنين «الحرب» على الاستبداد والجهل والتخلف، هذا الثلاثي المعادي لحرية الشعوب وتقدمها .أما التنفيذ فيمكن أن يكون بالتتابع حسب مقتضى الواقع .

إنها «الثورة» بمعناها النهضوي الفكري المسلحة بالارادة والعقل وليس بالسلاح الحربي، والتي على الأمة ان تتقبلها وترحب بها إذا أرادت النهوض واللحاق بركب الأمم المتقدمة .

١ـ الإصلاح السياسي

إن المتتبع للتطورات والتحولات السياسية التي شهدها العالم ومنذ فجر التاريخ يجد أن الدور الحاسم في إحداث هذه التحولات يضطلع به عادة قادة وزعماء سياسيون يحملون الافكار والمبادئ التي يطرحها الفلاسفة والمفكرون الاجتماعيون ، بعد أن يكون هؤلاء الزعماء قد جمعوا من حولهم عدداً من المريدين والمؤيدين على شكل تنظيم أو حزب سياسي يقوم بدوره بنشر هذه المبادئ بين صفوف الشعب وإقناعهم بمختلف وسائل الاقناع بأن التغيير المطلوب يأتي لمصلحتهم . وعندما يقتنع الشعب بصواب الأفكار المطروحة يصبح لديه الاستعداد للضغط على السلطة الحاكمة لإحداث التغيير ، وبمختلف وسائل الضغط المتوفرة . وتختلف الوسائل من مجتمع إلى آخر ومن نظام حكم إلى آخر. وإذا لم ترضخ السلطة الحاكمة لمطالب الشعب سلمياً فتصبح الثورة على النظام هي الوسيلة الوحيدة المتبقية لدى الشعب لقلب النظام وإحداث التغيير السياسي المطلوب.

لنأخذ مثالاً على ذلك الثورة التي قامت في فرنسا عام ١٧٩٨ . لقد مهد لهذه الثورة وحفز لقيامها عدد من الكتاب والمفكرين الافرنسيين، نذكر منهم فولتير وجان جاك روسو والذين رفعوا في وجه السلطة الحاكمة في فرنسا شعار الثورة الثلاثي : حرية ، مساواة ، أخوة . وكانت السلطة في فرنسا آنذاك مركزة بشخص الملك ، يأمر وينهي دون رقيب أو حسيب ويمارس سلطته عن

طريق حاشية تابعة لا إرادة لها سوى الاعتداء على حرية الشعب ونهب ثروته . وكانت الفجوة قد اتسعت بين الملك والشعب ، حتى أن الاميرة «أنطوانيت» عندما قيل لها ان الشعب هائج بسبب الجوع وعدم توفر الخبز لديه قالت: ولم لا يأكل الشعب «البسكويت». هذه الصورة المأساوية دفعت رواد الثورة من الكتاب والمفكرين لأن يهبوا لإنقاذ الشعب وإعادة الاعتبار الانساني له . وقد لاقت طروحات هؤلاء الكتاب صدى لدى الشعب، فثار بوجه الملك واقتحم سجن «الباستيل» الشهير وحطم أبوابه. وكان هدم «الباستيل» مقدمة لهدم النظام الملكي الجائر في فرنسا وفتح باب الحرية على مصراعيه امام الشعب للتعبير عن ارادته .

وقد كان للثورة الافرنسية صداها المدوي في اوروبا، وفتحت الباب أمام حركات التحرر والتغيير. وتشكلت نظم الحكم الدستورية حيث الشعب مصدر السلطات وشريك في صنع القرار. وبالرغم من الانتكاسات التي اعترت حركة التحرر الافرنسية بسبب احتدام الصراع بين أبنائها،وظهور دكتاتوريات جديدة حكمت البلاد،الاّ أن هذه لم تستطع إخماد نار الثورة في قلوب الناس. واستطاع الشعب الافرنسي في النهاية إقامة نظامه الجمهوري الدستوري المستقر.

مثال آخر بارز في التاريخ الحديث هو الثورة البلشفية الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧ وإقامة النظام الاشتراكي (الشيوعي) . مهد لهذه الثورة، كما ذكرنا في فصل سابق، فلاسفة

وكتاب تحرريون فتحت لهم الثورة الافرنسية أبواب حرية الفكر والتعبير ، كان في طليعتهم «كارل ماركس» و«فريدريك انجلز» اللذان أصدرا معاً «البيان السياسي الشيوعي» ، حددا بموجبه صورة النظام الاشتراكي الذي يسعيان اليه،والرامي إلى سيطرة الطبقة العاملة على الحكم وتحويل المجتمع إلى مجتمع اشتراكي مثالي حسب تصورهما.

لقد بدأ هذان المفكران حركتهما الفكرية في «انجلترا» . وتجاوب معهما في بادئ الأمر وفي المانيا تيار ينادي بالثورة والاشتراكية بقيادة «روزا لكسمبورغ» التي تأثر بحركتها وبأفكار «كارل ماركس» الزعيم الثوري الروسي «لينين» الذي وجد في «روسيا» تربة خصبةً للقيام بحركته. وشكل حزباً نواته زادت قليلاً عن المئة شخص. أستطاع هؤلاء كسب عطف الشعب الروسي رافعين شعار التحرر واقامة النظام الاشتراكي في روسيا متحدين بذلك حكم القيصر، الذي لم يكن يختلف حكمه عن حكم ملوك فرنسا من حيث التسلط على الشعب ونهب ثرواته وسلب حريته. حركة «لينين» هذه استطاعت أن تقضي على الحكم القيصري وتغير النظام السياسي والاجتماعي في روسيا تغييراً جذرياً، وأقامت نظاماً للحكم اعتقد رواد الثورة في حينه أنه سيؤدي إلى تحويل المجتمع إلى «الشيوعية» المثالية حسب تصور «كارل ماركس»، حيث تزول الفروق الاجتماعية والطبقية بين الناس وتكون الثروة مشتركة بينهم . وقد لاقت الحركة الاشتراكية

في «روسيا» صدى واسعاً في العالم وتأثر بها عدد من بلدان العالم الثالث، وقامت انقلابات وثورات مماثلة سعياً وراء التغيير وتحمل جميعها شعارات الحرية والحياة الأفضل للناس. وهنا لابد أيضاً من ذكر الثورة الاشتراكية التي قادها «ماوتسيتونغ» في الصين عام ١٩٤٩.

ومع أن الحركة الاشتراكية في روسيا وفي المناطق الاخرى من العالم كانت أهدافها المعلنة أهدافاً تحررية وتنادى بالحياة الكريمة للناس ووقف الطغيان ، الاّ أنها على أرض الواقع أصطدمت بعوائق عديدة خلقتها آليات التنفيذ وأساليبه، حيث تحولت الحركة من حركة تحرر إلى حركة تسلط وقمع جديدين .

إن عرضنا لهذين المثالين ليست الغاية منه بيان حسنات أو سيئات أي منهما ، إنما الغاية هي بيان كيفية حدوث التغيير على المستوى السياسي، وكيف أن هذا التغيير يبدأ أولاً بالفكر كمحفز ومن ثم بالعمل .

نأتي هنا إلى العالم العربي حيث الأوضاع السياسية والاجتاعية تختلف نسبياً عما كانت عليه الأوضاع في كل من فرنسا وروسيا والصين قبل حدوث التغيير فيهما . كما أنها تختلف من قطر عربي إلى آخر . في هذا الوضع لا يمكن تحديد نموذج معين لخطة التغيير ، فلكل قطر عربي خصوصية ويجب أن تعالج أوضاع كل قطر على حدة . ومع ذلك فهناك معالم رئيسية لخطة التغيير يمكن تعميمها على جميع هذه الأقطار :-

١ـ بعث وتعزيز الشعور القومي بين المواطنين والتأكيد على الانتماء للأمة العربية كهوية حضارية تشكلت عبر الزمن على رقعه جغرافية معينة هي العالم العربي، امتزجت فيها قوميات أثنية مختلفة وانتماءات دينية متعددة وانصهرت في بوتقه العيش والمصير المشترك ، وشكلت وحدة ثقافية ولغوية متكاملة ، وهي ما اطلق عليها تعبير «العروبة». ويجب التأكيد على كون «العروبة» هوية ثقافية وغير عنصرية .

٢ـ التأكيد على أن وحدة العرب هي طريق الخلاص الوحيد الذي ينقذهم من حالة الضعف والتشرذم الحالي، وهي أملهم الوحيد في بقائهم أمة مرهوبة الجانب ذات كيان مستقل غير تابع .

٣ـ نشر ثقافة الديموقراطية وحرية الفكر والتعبير واحترام حقوق الفرد ، بدأ من البيت ومروراً بالمدرسة ثم المجتمع، ورفض التعصب العنصري والمذهبي.

٤ـ محاربة الطائفية والعشائرية وتعزيز الانتماء إلى مجتمع مدني تسود فيه المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات .

إن تحقيق ذلك يتطلب وجود تنظيمات سياسية في كل قطر عربي تؤمن بالمبادئ المذكورة أعلاه ومستعدة للعمل الدؤوب والتضحية في سبيل تحقيقها.

إن طرحنا هذا ليس بالجديد ، فقد تبنى هذه المبادئ منذ أكثر من نصف قرن عدد من الأحزاب العربية ولايزال يتبناها، منها، حزب البعث، والقوميون العرب، والناصريون . إلاّ أن أياً من هذه

التنظيمات لم ينجح في تنفيذ أو تحقيق الأهداف والغايات التي سعوا اليها ، لأسباب ذاتية تتعلق بضعف الايمان من جهة وأسلوب العمل من جهة أخرى، بالاضافة إلى الصراعات التي دارت بين هذه التنظيمات . كما أن تولي العسكريين القيادة صرف هذه التنظيمات عن أحد الأهداف الرئيسية ، وهي الحرية والديموقراطية . ولاننسى بالطبع الأسباب الخارجية المتمثلة بقوى الاستعمار والاستغلال الأجنبي والتي تسعى بشكل دؤوب إلى تفتيت وحدة الامة وإطفاء أية شمعة تضاء في طريق نهضتها وتقدمها.

إن هذه التنظيمات قادرة لو عزمت ،على تصحيح المسيرة وذلك بالاستفادة من تجارب الماضي بعد مراجعتها مراجعة موضوعية، نقدية، والارتفاع فوق الأحقاد والخصومات والأنانيات السابقة وتوحيد جهودها، وذلك بالاندماج في تنظيم واحد تحت اسم «**الحزب العربي الوحدوي الديموقراطي**» مثلاً . وأن يعمل هذا الحزب على كامل مساحة الوطن العربي وله فروع في كل قطر عربي، ويختار له مقراً بصورة مرحلية في أحد الاقطار العربية التي لدى نظامها فسحه من حرية الفكر والتعبير، كلبنان مثلاً.

ويفترض أن يكون هذا التنظيم منفتحاً على العالم الخارجي ويتعاون مع جميع الهيئات والمؤسسات العالمية المطالبة بالديموقراطية وحقوق الانسان والمعادية للاستعمار . كما يفترض أن ينفتح التنظيم على التنظيمات الأخرى القائمة في العالم

العربي والتعاون معها في أي طروحات أو تحركات لا تتعارض مع مبادئها الأساسية ، ومن هذه التنظيمات الإسلاميون واليساريون، باعتبارهم جزء من النسيج الاجتماعي والسياسي العربي.

كما يفترض أن يكون للتنظيم موقف واضح وصريح من الدين واعتباره مناراً للانسان ومرشداً له في علاقته مع الخالق ومع غيره من الناس ، وأن يسترشد بقيمه في وضع التشريعات المدنية، دون إقحامه في السياسة . وبمعنى آخر؛ يفترض بالتنظيم أن يؤمن بمبدأ فصل الدين عن الدولة والاهتداء بالحديث الشريف «أنتم أولى بشئون دنياكم».

وما من شك في أن التنظيم الموحد سيواجه مقاومة عنيفة من أنظمة الحكم القائمة المستفيدة من الأوضاع الحالية ، إلا انه ما من حركة تغيير قامت في التاريخ الا ولاقت مقاومة ورفض من قبل الأنظمة السائدة ، ومع ذلك رأينا كيف قيض بتلك الأنظمة وأصبحت من الماضي بفعل إصرار رواد التغيير وبفضل اعتمادهم على الشعب المتطلع دوماً لاستنشاق هواء الحرية والمستعد للتضحية في سبيل الوصول إلى أهدافه.

ويجب الا نذهب بعيداً في سرد حركات التحرر في العالم وننسى حركات التحرر والاستقلال في العالم العربي، حيث الأمثلة عديدة، نذكر منها مثلاً : النهضه العربية الكبرى، والثورة المصرية، والثورة الجزائرية، والثورة اليمنية وغيرها من حركات التحرر والتغيير خلال القرن العشرين.

٢ـ الإصلاح الديني

إذا كانت حركة التغيير تصطدم في جانبها السياسي بعقبة السلطة الحاكمة، فإنها في جانبها الديني تصطدم بعقبتين متداخلتين ـ السلطة الحاكمة والمؤسسة الدينية التقليدية، وهما كيانان إما متحالفان تحالفاً مصيرياً كما هي الحال في بعض دول الجزيرة العربية، أو متعاونان يشدان أزر بعضهما البعض كلما شعر أحدهما أنه مستهدف، كما هي الحال في معظم البلاد العربية الأخرى.

وقد أشرنا في فصل سابق إلى أن هذا التحالف والتزاوج فرض على المواطن نوعين من الإرهاب : إرهاب سياسي وإرهاب ديني . فالخطوة الاولى إذن في مسيرة حركة التغيير والتصدي لهذين الارهابين هي فك التحالف والارتباط القائم بين السلطة الحاكمة والمؤسسة الدينية. ويتم ذلك تلقائياً على الجبهة السياسية عندما ينجح رواد الحركة في فصل الدين عن الدولة ، حيث يصبح العمل مركزاً على جبهة واحدة هي الجبهة الدينية .

ويأتي على هذه الجبهة في المقدمة دور رجال الدين المتنورين العقلانيين الذين يجب أن تنصب جهودهم على تنقية الدين الممارس مما الصق به عبر العصور من معتقدات عقيمة وبدع وفتاوى تحليل وتحريم أثقلت كاهل المؤمن وأشغلته وأبعدته عن الاهتمام بجوهر الدين . ومن يستمع إلى البرامج الدينية على الفضائيات، ويقرأ المقالات المطولة حول شؤون التحريم والتحليل الجانبية يرى

صحة مانشير اليه. وكذلك إعادة الاعتبار للعقل وإعتباره مرجعاً لتأويل النصوص الدينية وإخضاعها للمنطق باعتبار ان الخالق الذي أنزل هذه النصوص خالق عاقل وكل ما يأمر به منطقي . وبالاضافه إلى ذلك عليهم تصحيح الموقف العام الموروث من الحركات الدينية التحررية التي ظهرت في تاريخ الاسلام ، كحركة المعتزلة على سبيل المثال. ولابد أن يشترك مع رجال الدين أيضاً رجال الفكر والكُتّاب الذين عليهم أن يدعموا حركة التنور هذه مستخدمين جميع وسائل النشر والاعلام .

ولا شك في أن حركة التنوير هذه ستصطدم بمقاومة عنيفة من قبل المؤسسة الدينية الرجعية القائمة، وسيتهم رواد الحركة من رجال دين وكتاب بالكفر والخروج على الدين. الا ان ذلك يجب الا يثيهم عما عزموا عليه إذا كانوا مؤمنين حقاً بما ينادون به وجادين في دخول معركة التغيير.

إن نشر ثقافة التنوير والعقلانية يجب ان يشمل المناهج التعليمية في جميع مراحلها، وكذلك برامج الوعظ والارشاد في دور العبادة .

وهنا لابد أن يحرص القائمون على العمل الابتعاد عن أساليب الطعن وعدم الخروج على قواعد الاقناع المنطقي والهادئ، ويجب دعم أفكارهم بمختارات من النصوص الدينية والاحاديث المعتمدة، وتأويلات الأقدمين من علماء الدين المتنورين، وهم في التاريخ العربي والاسلامي كثر.

يحب التنويه هنا أيضاً إلى اننا لا ندعو إلى رفض الدين أو الخروج عليه، بل الرجوع إلى جوهره وغاياته واعتباره هادياً للإنسان وضابطاً لمسلكه ومرجعية لنشر العدل والمساواة والسلام بين البشر، وفي ذلك تحقيق لارادة الله . كما يجب الاّ ننسى أن الانسان العربي متدين بطبيعته، وهذه صفة إنسانية سامية لا يجوز المساس بها.

٣ـ الإصلاح الإجتماعي

إن العمل على هذه الجبهة يعتمد على التقدم في العمل على الجبهتين السياسية والدينية. حيث أن الأوضاع الاجتماعية في أي مجتمع لها علاقة مباشرة وثيقة مع الأوضاع السياسية والمفاهيم الدينية السائدة في ذلك المجتمع. ونواة المجتمع في أية دولة هي الأسرة . لذا، فأي إصلاح اجتماعي يجب أن يبدأ من الأسرة، وقد أجمع علماء الاجتماع على ان أية تحولات في المجتمع لا تبدأ من الاسرة ستكون تحولات سطحية غير قابلة للبقاء، ويبقى المجتمع معرضاً للانعكاسات والاختلالات البينوية التي ما أن تتعرض الدولة لأي أزمة سياسية او اقتصادية حتى تظهر هذه الاختلالات على السطح ويبدأ المجتمع في التصدع والانكفاء والعودة إلى الاوضاع التي كان عليها قبل حدوث التحول. فالمجتمع الانساني كالبناء الذي لايستطيع الصمود أمام فعل الزلازل والعوامل الطبيعية الاّ اذا قام على أساس متين وكانت

أجـزاؤه الحـاملة مـتـينة، وأسـاس المجـتـمع هنا هي الأسـرة ، ومكوناتها الرجل والمرأه والبنون. وحتى نوجد أسرة سليمة صالحة لبناء مجتمع، علينا أن نوجد ترابطاً سليماً وعلاقات متينة بين هذه المكونات ونبدأ أولاً بالعلاقة التي تربط الرجل بالمرأة والتي تبدأ بالزواج.

إن جميع الأديان تصف الزواج بأنه إتحاد بالتراضي بين رجل وامرأة يتم بهدف العيش المشترك والتعاون في تدبير الشؤون المعيشية وإنجاب البنين الذين يكملون دورة الحياة استجابة لمبدأ استمرارية الجنس البشري وخلود الانسان . من هنا لابد أن تكون العلاقة بين الرجل والمرأة علاقة سليمة تسودها المودة والمحبة والاحترام المتبادل.

ففي المسيحية يكون الاثنان «أي الرجل والمرأة» عند الزواج جسداً واحداً لا يفرق بينهما سوى الموت . وفي الاسلام يسكن الرجل والمرأة إلى بعضعهما البعض وتسود بينهما المودة والرحمة. وفي الأديان الأخرى مبادئ مشابهة لعلاقة الرجل بالمرأة، وهما متساويان أمام الله ويحب ان يكونا متساويين أيضاً أمام الناس في الحقوق والواجبات، وان اختلفا في الوظائف الفسيولوجية والاجتماعية.

لذلك يجب إعطاء هذه العلاقة الاهتمام اللازم في عملية التغيير والتنوير المنشودة في العالم العربي، وتغيير النظرة نحو المرأة في معظم المجتمعات العربية ، حيث تعتبر دون الرجل مكانة

أو كسلعة يتبادلها الرجل لخدمته ولارضاء نزواته ورغباته الجنسية ، ومن حقه أيضاً أن يفرض عليها العزلة والحجاب ويهددها بالطلاق. فأين من ذلك السكينة والرحمة التي أمر الخالق؟ والمرأة هي التي تنجب له البنين وتعمل على تربيتهم واعدادهم ليكونوا رجال المستقبل . فكيف يمكن للمرأة المقهورة المرعوبة ان تنشئ رجالاً غير مقهورين وغير مرعوبين.

إن علاقة الرجل بالمرأة تقررمصير الأسرة ومصير المجتمع ككل، فهي تنعكس على تربية البنين وسلامة نشأتهم ، كما تنعكس على شخصية الطفل ومسلكه ، فإن كان ذكراً سيعامل زوجته كما كان أبوه يعامل أمه ، فالولد سر أبيه كما يقول المثل. وإن كان أنثى ستنشأ نشأة خائفة ضعيفة مستضعفة وستتقبل الاستضعاف من زوجها مستقبلاً ومن المجتمع.

لذلك لابد من تغيير الأسس الرجعية التي تقوم عليها مؤسسة الزواج ، ووضع التشريعات التي تحدد الحالات التي يجوز فيها الطلاق إلى أضيق الحدود ، فالطلاق في الاسلام أبغض الحلال عند اللهّ، ولكن المسلمين أباحوا الطلاق بمجرد نزوة عند الرجل بلفظ كلمة «انت طالق» فارضوا بذلك الرجل وأغضبوا الله. كما يجب أن تشمل التشريعات أيضاً الحد من تعدد الزوجات الاّ في الحالات الاستثنائية القصوى وبرضى وموافقة الزوجة الأولى . فإباحة تعدد الزوجات في الاسلام كان لظروف مواجهة حالات معينة بعد الحرب ، عندما يزداد عدد اليتامى وبغرض الاقساط

فيهم ، وشريطة اقامة العدل بين الزوجات. وقد استبعد الخالق العدل بينهن ولو حرص الرجل . إذن ، فتعدد الزوجات غير مباح كما هو الحال في المجتمعات الاسلامية عامة. والكل يدرك المشاكل والعداوات التي تنشأ بين الزوجات والمكائد والدسائس التي تترتب على ذلك . والتاريخ يشهد على انقلابات وتحولات سياسية هدمت عروشاً وانهت حكم دول نتيجة لدسائس الزوجات. ومثل زوجات الرشيد خير مثال على ما نقول ، فقد كان لزواجه من الفارسية على العربية أثر فاعل في تغلغل الشعوبية في الحكم وإنهاء الدولة العربية. من ناحية أخرى، يجب تهذيب الأحاسيس الجنسية الجشعه للرجل نحو المراة، وتشجيع الاختلاط المبكر بين الذكور والاناث وفي مختلف مراحل العمر وذلك لكسر حدة هذه الاحاسيس. وقد أجمع علماء النفس والاجتماع على ذلك . فالجنس والأحاسيس الجنسية أمر طبيعي من فعل الخالق لا يجوز إنكاره، ولكن تركيز الاهتمام نحو الجنس في النظرة للأنثى أمر غير طبيعي ، وسببه هو جو العزلة المفروض على المرأة والفصل الاجتماعي بين الذكر والانثى . إن هذا الشغف الجنسي يتمثل في تصرف الرجال العرب الذين يزورون أوروبا . فتراهم يتزاحمون على أماكن اللهو والكازينوات ويصرفون الأموال الطائلة على المتعة. وقلما تجد منهم من يرتاد المسارح الهادفة والمكتبات وينهل من فكر العالم وعلومه. لقد كانت المرأة العربية في صدر الاسلام أكثر تحرراً وجرأة من غالبية النساء العربيات في عصرنا الحاضر . فكانت تشترك بالمعارك ومجالس القضاء وتدير

الأعمال التجارية وغيرها. المرأة نصف المجتمع والأكثر فعالية لبناء الأسرة والمجتمع، وهي أم أبنائنا فلنحررها لنحرر أبناءنا. ثم إن هناك موضوع آخر لابد من معالجته الا وهو ما يدعونه جرائم الشرف حيث تُقتل الفتاة لمجرد شبهة من ذويها، أما الرجل «وبالجرم المشهود» فيغض الطرف عن جريمته ، وقد يمتدح «لفحولته» ، فأين العدل في ذلك؟

نأتي إلى موضوع الطفل . فالطفل هو رجل المستقبل وهو الأمل والحلم بالنسبة لوالديه، ولكي يكون الأمل واعداً والحلم جميلاً لابد أن نعطي اهتماماً كافياً لتربية الطفل ونتشئته ليكون رجل المستقبل الموعود. وتربية الطفل حقيقة لاتقتصر على إطعامه واكسائه وتأمين سلامته الجسمية، كما انها لا تقتصر على إدخاله إلى المدرسة وتعليمه، بل تتعدى كل ذلك إلى ما هو أهم ، إلى الحفاظ على سلامة صحته النفسية وبناء شخصيته بناء سوياً بحيث ينشأ ذا استقلال ذاتي معتمداً على نفسه . وهنا يأتي بالدرجة الأولى دور الوالدين اللذين يجب أن يبتعدا عن أسلوب التربية التقليدي باستعمال عصا «اللا»..... لاتقل... لاتعمل ... لا لا ... الخ. وبدلاً من ذلك عليهما أن يلجآ إلى الإقناع، والتشويق بكل ما هو حسن يريدان من الطفل ان يعمله . فالطفل حتى وان كان في سن مبكرة يستجيب لفعل الاقناع والتشويق .كما ان استعمال الضرب وأساليب العقاب والقوة فهي، وان اعطت نتائج ترضي الوالدين في حينه، الا ان مفعولهما مؤقت، حيث ان الطفل

يستغل عندها أيه مناسبة يبتعد فيها عن والديه حتى يقوم بأفعال ضد مشيئتهما ، وهنا يكمن خطر الغش والخداع في التربية، وهو أسوأ ما ينشأ الطفل عليه. فالطفل المرعوب من والديه سيصبح في المستقبل مرعوباً من رؤسائه ومرعوباً من حُكّامه. والطفل الذي يلجأ إلى الغش في صغره سليجأ إلى الغش في التعامل مع مجتمعه أيضاً. لذا يجب علينا ان نعطي هذا الموضوع العناية الكافية وان يقوم علماء الاجتماع والتوعية والاعلام في البلاد بواجباتهم نحو هذا الأمر.

الاصلاح التربوي والتعليمي

ينشأ الطفل في السنوات الأولى من عمره في أحضان والديه ويفترض أنه يلقى خلالها الرعاية والحنان والتوجيه التربوي اللازم، والذي أشرنا إليه في بحثنا في الإصلاح الإجتماعي، وهذه المرحلة هامة وأساسية في تشكيل شخصية الطفل وبنيته الجسمانية والنفسية بحيث يصبح مؤهلاً لبدء المرحلة الثانية من عمره، وهي إلتحاقه بالمدرسة ، متدرجاً فيها من الحضانة إلى الإبتدائية فالثانوية حيث يكون عندها قد بلغ سن الرشد. في هذه المراحل من عمره تكون الدولة بمؤسساتها التربوية مسؤولة عن توجيه الطفل وإرشاده وتزويده بالعلوم والمعارف وتهيئته ليصبح قادراً على مواجهة الحياة وعضواً فاعلاً في المجتمع.

إن مراحل الدراسة لا تقل أهمية عن المرحلة الأولى التي ينشأ

فيها الطفل في كنف والديه بل هي مكملة لها.

إن الأسلوب التقليدي للتعليم الذي درجت مؤسسات التعليم في البلاد العربية على إتباعه هو أسلوب «التلقين والحفظ والحشو» وهو أسلوب عقيم أثبت فشله ، فهو لا يتفق مع الأسس التربوية الصحيحة. إذ بمجرد أن يترك الطالب المدرسة حتى ينسى كل ما تعلمه ، كما أن الطالب غالباً ما يكره الدخول إلى المدرسة ويخشى رهبة الإمتحان، كل ذلك بسبب الطريقة التي يتبعها أساتذته في التعليم. فهم لا يعلّمون الطالب كيفية التفكير والتحليل والإستنتاج، بل يكتفون بحفظه للمادة التعليمية عن ظهر قلب .

لقد أجمع علماء الإجتماع والتربية الحديثة على أن تعليم الطالب كيفية التفكير أكثر فائدة له وأهمية من تلقينه المادة. وهذا الأمر تفتقر له مدارسنا في العالم العربي ويتخرج الطالب من المدرسة الثانوية شبه جاهل ، ناهيك عن مستواه العلمي المتدني في المرحلة الجامعية.

يعرّف العلماء المعرفة بأنها «قوة» ـ وهي كذلك. لكننا يجب أن نفرق بين المعرفة من أجل الإستهلاك والمعرفة من أجل الإنتاج. وهذه الأخيرة هي التي تشكل «قوة» خاصة في العصر الحاضر حيث التقدم العلمي والتكنولوجي هو مقياس قوة الأمم. إن قوة «العضلة» لا تشكل قوة للأمم، و إن استطاعت أن تثبت وجودها حيناً من الزمن فمصيرها الزوال. و هاهم المغول الذين اجتاحوا المنطقة بقوة عضلاتهم ما فتأت أن زالت قوتهم ورحلوا ولم يبق

لهم أي أثر. كما أن الإمتلاك المجرد للمال لا يمكن أن يصنع أمة قوية قابلة للبقاء، وأقرب مثال على ذلك الدول العربية المالكة للنفط ، حيث الثروة بكاملها ومصير هذه الدول مرهون للدول الكبرى. كما أن شعوبها مستهلكة لصناعات ومنتجات هذه الدول وهي شعوب غير منتجة.

«معرفة الإستهلاك» هي ما درجت عليه المدارس والجامعات في البلاد العربية تلّقنه لطلابها، وهذا الأسلوب ما ندعو هنا إلى إحداث تغييرات جوهرية فيه وإعتماد مبدأ تعليم الطلاب كيفية التفكير والقدرة على التحليل والإستنتاج بدلاً من الحفظ والتلقين.

إن معرفة الطالب للآلة الحديثة وكيفية إستعمالها لا تكفي وهي «معرفة إستهلاكية» و إن المعرفة المطلوبة هي أن يكون لدى الطالب القدرة على التفكير والبحث في كيفية تطوير هذه الآلة ، أي أن يمتلك «المعرفة الإنتاجية» و هي الطريق الوحيد أمام أية أمة لإمتلاك القوة.

إن معظم المكتشفين وعلماء الإجتماع لم يكونوا من خريجي الجامعات أصحاب الشهادات العالية، بل كانوا ذوي ثقافة متوسطة، لكنهم امتازوا على غيرهم بأن كان لديهم القدرة على التفكير ودقة الملاحظة وموهبة المتابعة والبحث، حتى استطاعوا اكتشاف حقائق والحصول على نتائج علمية مذهلة لم يكن العالم يعرفها.

لنأخذ مثالاً على هؤلاء المكتشفين والعلماء البريطاني « **مايكل**

فرادای» المولود عـام ١٧٩١ . لقـد التحق «فـراداي» بعـد أن أكـمل دراسـتـه الأساسيـة (الثـانوية العـامـة)، للعـمل في مطبـعـة لتجليد الكتب حيث وقعت يده على مجلد من الموسوعـة البـريطانيـة قرأ فيها شيئاً عن الكهرباء والمغناطيس، العلم الذي لم يكن قد دخل بعـد دور الصناعـة والتطبيق العـملي. لقـد أثار الموضـوع اهتـمـام الشـاب ودفـعـه لأن يتـرك عـمله في المطبـعـة ويلتحق بالعـمل مع «همـفـري ديفي» مـدير «المعـهـد الملكي» في بريطانيـا، حـيث بدأ بإجـراء البـحـوث والإخـتـبـارات إلى أن تمكن بعـمق تفكيـره وقـوة مـلاحظته أن يكتشـف عدداً من الإخـتـراعات العلميـة منها: كيـفيـة «إسـالة الغـاز» ثم إكتـشـافـه «للبنـزين». لكن أهم إكـتشـافـاتـه كـانت العـلاقـة بين الكهـرباء والمغناطيس والتي قـادتـه لإخـتـراع «الدينمو» وتوليد التيار الكهربائي.

مـثال آخـر «تومـاس اديسـون» ذو الثقـافـة المتوسطة الذي اخـتـرع «الفـونـوغـراف» و أسـهم في تطوير التلغـراف والتلفـون واخـتـرع المصباح الكهربائي.

و قـائمـة هؤلاء المخـتـرعين الذين وظفـوا قـدرتهم على حـدة التفكيـر وقوة الملاحظة قـائمة طويلة، وقد سـجل التاريخ القـديم ما توصل إليه العلمـاء والمكتشـفـون العـرب والمسلمـون من مكتشـفـات علمية كانت أساساً بنى عليها العلماء الغربيون إكتشافاتهم.

ذكرنا هـذه الأمثله للتـدليل على أن «المعرفـة الإنتاجيـة» التي هي مصـدر القـوة للدول فـي عصـرنا الحـاضـر تأتي نتيجـة للقـدرة على

التفكير والتفكر، والتي يجب على دور التعليم في العالم العربي أن تضعها في سلم أولوياتها وتعمل على تغيير نمط «التلقين والحفظ والحشو» الذي تنتهجه. وأن تدخل نمطاً جديداً للتعليم يشجع الطالب على البحث والإختبار ويفتح أمامه أبواباً في حقول الإكتشافات والإختراعات كانت موصدة.

إن ادخال هذا النمط من التعليم يتطلب وجود معلمين مؤهلين علمياً واجتماعياً وأصحاب خبرة في التربية والتعليم. وإعداد مثل هؤلاء هو أيضاً مسؤولية المؤسسة التربوية في الدولة عن طريق معاهد خاصة بالمعلمين، حيث يجب أن يشمل برامج التعليم في هذه المعاهد بالإضافة إلى علم التربية مناهج في علم الإجتماع وعلم النفس. ويجب ألاّ يلتحق بسلك التعليم سوى المعلمين خريجى هذه المعاهد.

كما أن الإهتمام يجب أن ينصب على الحضانات ومدارس الأطفال وتزويدها بالمعلمين والمعلمات المؤهلين والمختصين في تربية الأطفال ، فهذه المرحلة هي أهم وأخطر مراحل التعليم؛ فخلالها تنمو مدارك الطفل وتحدد توجهاته وميوله العلمية وتبنى الأسس لمراحل التعليم التالية. و هنا يجب أن تكون مواد التعليم وأسلوبه مشوقة للطفل حتى يُقبل على حفظ المادة وهضمها دون ضغط أو إكراه. كما يجب أن تكون المواد أيضاً مثيرة لإهتمامه وباعثة على شحذ قواه الفكرية.

من أين نبدأ وكيف؟

سبق أن اشرنا إلى أن العمل على الجبهات الأربع السياسية والدينية والاجتماعية والتعليمية يجب أن يتم بالتزامن والتنسيق والتكامل بين القائمين على عملية التغيير. الاّ ان عملية التغيير الفعلي لا يمكن لها أن تتحقق الاّ اذا طالت في البدء الاوضاع السياسية القائمة، اي ان الجبهة السياسية يجب أن تعطى الاولوية، حيث أن النجاح على هذه الجبهة يجعل العمل أكثر سهولة على الجبهات الأخرى، لكون السلطة السياسية قادرة أن تصدر التشريعات وأن توظف امكانات الدولة الادارية والاعلامية والمالية لحفز التحولات الدينية والاجتماعية المطلوبة.

ولنأخذ مثالاً ما حدث في أوروبا على أثر التغييرات السياسية التي احدثتها الثورة الافرنسية. لقد اتبع هذه التغييرات تغييرات أخرى على المستوى الفكري والديني والاجتماعي غيرت وجه أوروبا. واقرب مثال لنا نحن العرب ماحدث في تركيا على اثر ثورة «كمال أتاتورك». فالمعلوم أن تركيا دولة اسلامية كانت تحت سلطة الخلفاء من آل عثمان التي شملت أيضاً الامبراطورية العثمانية بما فيها معظم الدول العربية. فما أن استلم «اتاتورك» الحكم حتى أصدر التشريعات الصارمة التي أحدثت تغييرات جوهرية في بنية الدولة وفي البنية الدينية والاجتماعية لتركيا. فأمر بعلمانية الدولة ، أي فصل الدين عن السياسة ، وحدد نفوذ المؤسسة الدينية وحصر عملها في الجوامع والجمعيات الدينية

والخيرية، ومنع الحجاب عن المرأة، وحدد أمور الطلاق وتعدد الزوجات ، وبالاختصار أحدث ثورة في تركيا، سياسية ودينية واجتماعية .

ذكرنا مثال تركيا هذا ليس لأننا ندعو إلى ثورة عسكرية مشابهة لثورة «اتاتورك» ، بل لندلل على قدرة السلطة السياسية إحداث التغيير بما لديها من آليات . لذلك يجب التركيز في العمل على الجانب السياسي أولاً ، ولا يعني ذلك إغفال الجانب الديني والجانب الاجتماعي. أي ان الدعوة للتغيير السياسي يجب ان يصاحبها أيضاً دعوة للاصلاح الديني والاجتماعي . أما التطبيق فهو رهن بوجود سلطة سياسية عازمة ومهيأة لاصدار التشريعات اللازمة لإحداث التغيير المطلوب.

لذا نعتقد أنه لا بد أولاً من إجراء إصلاحات جذرية في البنية السياسية في العالم العربي وفي أساليب الحكم ومقوماته، إذا أردنا النجاح لحركة التغيير المنشودة. أما كيف؟ فإننا نرى أنه نتيجة لإختلاف الأوضاع في الدول العربية والخصوصيات التي يتميز بها كل قطر ، لا بد من معالجة الأوضاع في كل قطر بالأخذ في الإعتبار خصوصية ذلك القطر. فمعالجة الأوضاع وإجراء الإصلاح السياسي في دول الجزيرة العربية تختلف عنها في مصر وتختلف عنها في سوريا وفي الأردن وتختلف عنها في لبنان.... و هكذا. و مع ذلك فإن هناك خطوة أولى للإصلاح مشتركة بين هذه الأقطار لا بد من القيام بها، وهي نشر الثقافة الديموقراطية

بين صفوف الشعب والدعوة للتعددية السياسية وتبادل السلطة ولصيانة الحريات العامة وحقوق الأفراد ومحاربة الفساد. وهنا يأتي دور المثقفين والجامعات ودور الأحزاب الوطنية والقومية ومؤسسات المجتمع المدني في كل قطر ، الذين يجب أن يتجاوزوا خلافاتهم وإختلافاتهم العقائدية والسياسية ويشكلوا جبهة موحدة لنشر الدعوة للإصلاح، وإتباع الطرق السلمية في دعوتهم مستخدمين لذلك أقلامهم وصحفهم ووسائل الإعلام المتيسرة لديهم ، بعد أن ثبت بالتجربة أن التغيير عن طريق القوة أدى إلى نتائج سلبية. و يجب أن يعطوا مسألة الديموقراطية والحرية الأولوية العظمى إذا أرادوا الإصلاح ، بإعتبارها القاسم المشترك بين مجموعة الأهداف التي يسعون إليها . إذ لا يمكن تحقيق الطموحات السياسية والإجتماعية التي ينادون بها إذا هم تجاوزوا الدعوة للديموقراطية والحرية إلى الدعوة لأهداف سياسية بعيدة المدى.

المعوقات الداخلية والخارجية

أشد المعارضين للاصلاح الديموقراطي والتغيير في البلاد العربية هم الحكام الدكتاتوريون والابويون والطبقات المستفيدة من بقائهم وبقاء الأوضاع الحالية كما هي . فالحكام الذين ورثوا عن الحكم الشعوبي التركي أسلوبهم في الحكم، وأولئك الذين نصبتهم القوى الأجنبية التي إستعمرت البلاد بعد زوال هذا الحكم،

وأولئك الذين جاءوا إلى الحكم عن طريق السلاح والقوة ، جميع هؤلاء ليس من مصلحتهم ولا من طبيعة تكوينهم الإجتماعي والفكري أن يتقبلوا الديموقراطية، ومشاركة الشعب لهم في إتخاذ القرار. لذا تجدهم يلجأون إما للأساليب البوليسية في التسلط والقهر ، أو للرشوة بالمال والمناصب لإسكات الأصوات المنادية بالإصلاح. و هؤلاء الحكام يهمهم ويطيب لهم أن تبقى البلاد العربية وثرواتها مرهونة للقوى الأجنبية التي تدعمهم. إنهم يهبون هبة رجل واحد في وجه كل من يدعوهم من الخارج لاجراء تحولات ديموقراطية باعتبار ذلك تدخل في الشؤون الداخلية ، ولكنهم مع ذلك يتغاضون عن استلاب حرية شعوبهم واحتلال الأجانب لبلادهم ونهب ثرواتها.

و هنا في الحقيقة تتلاقى مصالح الحكّام بمصالح القوى الأجنبية التي ، وإن قبلت بالديموقراطية في بلادها فإنها تنكرها على الشعوب الأخرى، باعتبار أن أي تحول ديموقراطي في أي بلد خاضع للهيمنة الأجنبية يعني بالضرورة زوال الحكم الدكتاتوري المؤيد من الخارج وتولي الشعب زمام أموره بنفسه ، وتكون النتيجة رفض الهيمنة الأجنبية. وأن الدعوات التي أخذت تطلقها مؤخراً الدول الأجنبية للإصلاحات الديموقراطية في العالم العربي هي دعوات خادعة وذر للرماد في العيون للتغطية على أهدافهم وتحركاتهم الإستعمارية الجديدة ، وهي كلمات حق أريد بها باطل كما يقال. وأقرب مثال على ذلك ما حدث في السنوات الأخيرة

في العراق وأفغانستان ، حيث دمرت المساكن على رؤوس أهلها وأزهقت آلاف الأرواح البريئة بحجة نشر الديموقراطية ، ناهيك عمّا حصل ويحصل في فلسطين من إنتهاكات لأبسط حقوق الإنسان. إن هذه الدعوات الخادعة يجب الا تصرفنا عن المناداة والدعوة بالحاح إلى التغيير وإشاعة أجواء الحرية والديموقراطية الحقيقية في العالم العربي ، إذا أردنا اللحاق بركب التقدم والانسجام مع روح العصر.

مع جوقة الحكام هذه يأتي دور رجال الدين التقليديين الذين التصقوا بالحكام وتبادلوا المنافع معهم . هم أيضاً سيهبون هبّة رجل واحد مستجيرن بالغيرة لله على هؤلاء المنادين بالاصلاح، الملحدين والخارجين على الدين . فالإصلاح الديموقراطي والتغيير أمر لا يليق بمكانتهم ويحرمهم من دورهم التاريخي في السيطرة على عقول الناس وتضليلهم.

إن الأطماع الإستعمارية والمعوقات الخارجية ليست جديدة في منطقتنا. فالتاريخ شهد عدة غزوات إجتاحت المنطقة، جاءت من الشرق والغرب، وكلها كانت طامعة في السيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية ونهب ثرواتها. إلا أن وجود المعوقات الخارجية يجب ألاّ يصرفنا عن السعي لإزالة المعوقات الداخلية التي أشرنا إليها، وإحداث التحولات الديموقراطية في أنظمة الحكم المحلية. لنتمكن من إحداث التغيير في المجالات الأخرى، الدينية والإجتماعية والتعليمية. فالعمل شاق والدرب طويل ولا بد لنا من

أن نخطو الخطوة الأولى.

إن نجاح إقامة الحكم الديموقراطي سيفسح المجال أمام الإصلاحات الأخرى. فعلى الجبهة الدينية، سينفك التحالف بين السلطة الحاكمة والمؤسسة الدينية التي نمت وترعرعت في أحضانها، الأمر الذي سيضعف مفعول المؤسسة ويضع دعاة ألاصلاح في موقف أقوى. و يساعدهم في ذلك الانفتاح الفكري الذي تهيؤه لهم أجواء الحرية والديموقراطية، وبعد أن يكونوا قد كسروا أغلال الإرهاب السياسي والديني التي قيدتهم عهوداً طويلة.

إن الشعب المقهور من حُكّامه ، والمرعوب من تبعات التكفير والتحريم التي تفرضها عليه المؤسسة الدينية، والمنغلق فكرياً، شعب غير قادر على الوقوف أمام الأطماع الاستعمارية في بلاده أو الصمود أمام العواصف التي تهب عليه من الغرب والشرق والتي تهدد بقاءه . أما الشعب المتنسم لهواء الحرية ، والمنفتح عقلياً فهو الوحيد القادر على الدفاع عن بلاده والصمود أمام هذه العواصف.

قد تبدو هذه الطروحات للناس طروحات طوباوية مثالية لا تتفق مع الامكانات الواقعية كما أنها صعبة التحقيق. هذا إلى حدما صحيح. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كانت التحولات التاريخية التي شهدها العالم تتفق مع الواقع؟ وكيف تحققت اذن؟ الجواب على هذا السؤال انها لم تكن كذلك، ولكنها

تحققت نتيجه لإيمان القائمين عليها بفكرة التغيير وتصميمهم على تنفيذها وبذل تضحيات كبرى في سبيل ذلك. إن الاستكانة والتسليم للأمر الواقع لا يمكن أن تنقل الأمة من حالة التخلف والضعف والعجز إلى حالة متطورة تستطيع فيها أن تلحق بركب الحضارة العالمي ، وأن تواكب التقدم العلمي والتكنولوجي الصاعد. إذن لابد من العمل ولابد من التضحية ، وان إزالة المعوقات الداخلية والوقوف أمام المعوقات الخارجية أمر متيسر إذا ما توفرت الإرادة لدى الشعب وشده شوقه للحياة إلى العمل الجاد.

ونكرر هنا مقولتنا السابقة بأن الشعب المقهور من حُكّامه والمستضعف لن يكون قادراً على الدفاع عن وطنه ضد الغزاة ، وأنه سيبقى يتنقل من حكم ظالم متجبر إلى حكم أكثر ظلماً وتجبراً، كما شهد الشعب العربي في تاريخه منذ عشرات القرون. **والشعب الحر المتنسم لهواء الحرية هو الشعب الذي يحمي وطنه ونظام حكمه ويذود عنهما.**

الفصل السادس

الخلاصـــة

في العام ١٩١٨، وهو عام إنتهاء الحرب العالمية الأولى وانهاء الحكم العثماني الشعوبي في العالم العربي، يكون قد مر على زوال الدولة العربية واستيلاء الشعوبيين على الحكم قرابة الألف عام، كان العرب فيها في حالة «**عطالة**» وكالقشة في مهب الريح يتقاذفهم الحكم الشعوبي من سلجوقي إلى بويهي إلى مملوكي إلى عثماني. وبعد زوال حكم العثمانيين في أوائل القرن العشرين حل محلهم الاستعمار الغربي وعادوا مرتهنين للإرادة الأجنبية. طوال هذه الفترة توقف الانتاج الفكري في العالم العربي ودخلت المنطقة في عصر من التبعية والتخلف والجهل ، بعد أن كانت الدولة العربية سيدة العالم ومنارة للفكر والعلم وفي عالم من حولها كان يسوده الظلام. وكانت نقطة التراجع في نهاية عهد المأمون في الحادي عشر ميلادي عندما أوقف الاجتهاد ونحّي العقل جانباً. ومع أن إيقاف الاجتهاد كان له ما يبرره من وجهة النظر القومية العربية بسبب انتشار اللحن في اللغه والغلو في الدين، الاّ أن نتائج ذلك القرار كانت وخيمة على الانتاج الفكري . واستغل الشعوبيون الجمود الذي فرضه العرب من أهل السُنّة، فزادوا في

لحنهم اللغوي وغلوهم في الدين . وكانت النتيجة أن ظهر بين الشعوبيين عدد من الفلاسفة المعروفين أغنوا المكتبة العالمية بمؤلفاتهم الفلسفية والعلمية بينما توقف الانتاج الفكري لدى العرب، باستثناء بضعة مفكرين ظهروا في الأندلس إتخذوا العقلانية منهجاً فكرياً لهم «كإبن خلدون» و«إبن رشد». والغريب في الأمر أن أفكار هؤلاء وجدت لها تربة خصبة في اوروبا، أما في العالم العربي فلم تجدلها أي صدى ، وبقيت مادة تدرس في كتب التاريخ لاغير.

في هذا الوقت كانت أوروبا غارقة في ظلام الجهل والاستعباد الديني والفكري ، إلى أن ظهر بينهم رجل دين متنور هو «مارتن لوثر» الذي احتج على ممارسات «بابا روما» آنذاك وعلى احتكاره للسلطتين الدينية والسياسية، وفرضه قيوداً فكرية على الشعب ومعتقدات بعيدة عن روح الدين المسيحي. حدث ذلك في مطلع القرن السادس عشر ميلادي ، وكان تحرك «لوثر» نقطة تحول بارزة في تاريخ الفكر الأوروبي أدّى إلى تحولات جذرية على المستوى السياسي والديني والاجتماعي. فظهر العديد من الفلاسفة والعلماء والكُتّاب التحرريون كانت أفكارهم محفزة لثورات سياسية وتغييرات اجتماعية، منها الثورة الافرنسية في فرنسا والثورة البلشفية في روسيا في وقت لاحق. وقد شمل نشاط هؤلاء الفلاسفة والعلماء جيمع حقول المعرفة العلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي شكلت أساساً للنهضة

الاوروبية وتقدمها العلمي والتكتولوجي. كما أن فلاسفة الاقتصاد وضعوا النظريات والطروحات الاقتصادية والاجتماعية التي شكلت الملامح الرئيسية للاقتصادات العالمية من رأسمالية ، واشتراكية شيوعية ، واشتراكية ديموقراطية، وأهم هؤلاء الفلاسفة كان «أدم سميث» أبو النظام الرأسمالي «وكارل ماركس» أبو النظام الاشتراكي الشيوعي، و«جوزيف شمبتر» داعية النظام الاشتراكي الديموقراطي.

جرى ذلك بين القرن السادس عشر والقرن العشرين ميلادي، في وقت كان العالم العربي فيه مستباحاً يرزح تحت الحكم الشعوبي ويغط في غفوة حضارية فكرية عميقة أعادته الى الوراء قروناً عديدة . فلا تقدم علمي ولا انتاج اقتصادي أو صناعي ، كما أن الانتاج الفكري الاجتماعي بقي في حالة ركود.

هذه الغفوة التي غرق فيها العالم العربي لها أسباب موضوعية تمثلت في تجميد الفكر وغياب العقلانية التي فرضها التقيد بالحرف ووقف الاجتهاد. أضف إلى ذلك الحكم الشعوبي الطويل الذي فرض على المنطقة الجهل والتخلف ، والذي كان همه السيطرة وحكم البلاد والعباد وجني المنافع المادية دون اعتبار لتقدم فكري أو علمي. وتبع ذلك كما أشرنا حكم استعماري نَصَّبَ على المنطقة حكاماً ورثوا عن السلف من الحكام الشعوبيين أسلوب التسلط والقمع .

كما أن الانشقاق السني الشيعي وانشغال الطرفين بتناحرهما المذهبي أغرق المنطقة في الخصومات والحروب الداخلية، مما

شل طاقاتها.

إنَّ وقف الاجتهاد في الدين أغلق الباب أمام العقل ليفكر ويتفكر في أمور الخلق والدين ومنع تأويل النصوص الدينية تأويلاً عقلانياً. فكان النص والحرف دون الروح هو الضابط لمعتقدات الانسان وتصرفه. ونتيجة لذلك فرض على الناس إرهاب ديني بالاضافة إلى الإرهاب السياسي المفروض من الحكام . وازدواجية الارهاب تبلورت أيضاً بالتزاوج المصلحي بين المؤسسة الدينية والسلطة الحاكمة. فأصبح كل منهما يستفيد من الآخر ويدعمه. وأخذ رجال الدين التقليديون يصدرون الفتاوى التي تروق للحاكم، ويصدرون أحكام التحليل والتحريم واختلاق البدع بما يعزز سيطرتهم على عقول الناس وتضليلهم ، كل ذلك بدعوى نصرة الدين والحفاظ عليه. فصرفوا الناس عن الاهتمام بجوهر الدين وقيمه الروحية إلى التمسك بالممارسات والمعتقدات الشكلية.

في بيئة كهذه لم يكن أمام العقل مجال لأن يعمل ولا للفكر لأن ينمو وينتعش ، وأصبح العرب متلقين لكل ما ينتجه الغرب من فكر وعلم، يستخدمون آلاته ومكائنه ويستهلكون صناعاته ومنتجاته. وأصبح مثقفوها يجترون مقولاته ويرددون آراءه ونظرياته دون أن يكون لهم دور في الانتاج العلمي أو الفكري .

هذا الوضع يستلزم الثورة على الواقع وإحداث تغيير جوهري في البنية السياسية والدينية والاجتماعية، وما يتبع ذلك من إصلاح إداري واقتصادي، كي تستطيع الأُمة اللحاق بالأمم

المتقدمة ومواكبة الركب الحضاري واستعادة دورها الإنساني والحضاري الذي فقدته . مثل هذه الثورة بحاجه اولا الى حركة تنظيمية منفتحة من الكتاب والمثقفين ورجال الدين والسياسيين التحرريين تقوم برفع لواء التنوير والتغيير في البلاد العربية مستخدمة أقلامها وما يتيسرّ لديها من وسائل إعلام، لتثقيف الناس وتنويرهم ضمن برنامج تغيير واضح يعالج الاوضاع السياسية والدينية والاجتماعية والتعليمية ، ويشمل هذا البرنامج مايلي: -

في الشأن السياسي ، يجب أن تراجع الحركة تاريخ الحكم في البلاد العربية وأسباب ومقومات التردي والضعف والتشرذم والتبعية التي عمت المنطقة قروناً عديدة ، وتعمل على تضمين البرنامج الاهداف التالية : -

١- **تعزيز الفكر القومي الوحدوي** باعتبار أن تشرذم الأمة سبب رئيس لتخلفها وضعفها ، وأن يكون توجهاً القومي توجهاً إنسانياً وليس عنصرياً، باعتبار مفهوم «العروبة» وعاء وبوتقة تتصهر فيها مختلف القوميات والأديان وتكوّن وحدة ثقافية واجتماعية ذات رسالة حضارية انسانية . اذ ليس صحيحاً ما قيل بأن القومية العربية هي تقليد للقوميات الأوروبية في القرن الثامن عشر ، وانها من صنع المسيحيين العرب كما يدّعي بعض المسلمين المتأثرين بالشعوبية. فالعروبة حاضنة تاريخية للإسلام والمسيحية. والإسلام دين إنساني عربي ومن حمل رسالة الإسلام

عربي والقرآن الكريم انزل بالعربية ، ومن نشر الرسالة كانوا عرباً.

٢ـ **نشر الثقافة الديموقراطية وحرية الفكر والتعبير واحترام** حقوق الفرد ، بدءاً من البيت فالمدرسة فالمجتمع.

٣ـ **محاربة الطائفية والمذهبية والعشائرية وتعزيز الانتماء إلى** مجتمع مدني يساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين.

٤ـ **إقامة الحكم الديمقراطي** الذي يكفل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

هذه الأهداف ليست بالجديدة بل كانت قد طرحت على الساحة العربية مراراً ومن تنظيمات مختلفة ، ولم يتحقق منها شيئاً لأسباب موضوعية تتعلق ببنية تلك التنظيمات وضعف إيمان المتنفذين فيها والخطأ في أسلوب الدعوة الى هذه الأهداف وأسلوب العمل لتحقيقها كذلك، تشرذم التنظيمات ذات الأهداف المشتركة وتناحرها.

وللخروج من هذا المأزق لابد من توحيد جبهة المنادين بهذه الأهداف وتطهير صفوفها من الانتهازيين الذين كانوا سبباً في فشل مشاريع التغيير المطروحة سابقاً، إذ ليست العبرة بعدد المنضوين تحت راية هذه التنظيمات بل العبرة بالنوعية . وفي هذا الصدد ندعو إلى أن يكون العمل سلمياً وعن طريق الشعب وعدم اللجوء إلى العسكرة التي أثبتت فشلها ، واستمرار الضغط على الحكام لتغيير سياساتهم وأسلوب حكمهم مجيشين الشعب ضد

هذه السياسات والأسلوب . فازدياد الضغط الشعبي واستمراره كفيل بتغيير أسلوب الحكم .

أما في الشأن الديني ، فلا بد من فصل الدين عن السياسة باعتبار الغاية من الأديان جميعها هداية الانسان وتقويم مسيرته وحسن معاملته مع غيره بغض النظر عن لونه أو جنسه. ودور الدولة في ذلك هو أن تستوحي من الدين القيم والمبادئ التي تكفل العدل والمساواة بين المواطنين وتحض على التسامح والتكاتف والعمل المشترك . وان تضمن هذه القيم في تشريعاتها. أما تطبيق الشريعة على الحياة العامة وبالأسلوب المتبع حالياً في بعض الدول العربية والاسلامية فهي أمر يتناقض مع روح العصر ومع الديموقراطية. وهي وان كانت صالحة لتنظيم الحياة والمجتمع في العصور الأولى للاسلام فهي لم تعد كذلك بعد خمسة عشر قرناً.

إن فصل الدين عن السياسة أو الدولة أمر حيوي لحركة التغيير. فالنهضه الاوروبية كان منطلقها الأول فصل الدين عن الدولة ، ولو بقيت مرتبطة بالكنيسة لما حصلت التغييرات والتحولات التي قادت اوروبا في طريق التقدم العلمي والصناعي والحريات العامة.

نأتي الى موضوع آخر نرى أنه لا يقل أهمية عن فصل الدين عن الدولة ، وهو الاحتكام الى «العقل» في تفسير وتأويل النصوص الدينية بدلاً من ترك ذلك لأهواء رجال الدين والفقهاء

المنغلقين فكرياً الذين تسبب أسلافهم بظهور عدة مذاهب وفرق تأويلاتهم مختلفة، وأحياناً متناقضة وبعيدة عن جوهر الدين.

أمر ثالث ما يجب الدعوة إليه فهو **تنقية الدين مما الصق به من معتقدات جانبية وممارسات** وبدع أشغلت أذهان الناس وأدخلتهم في مجاهل الغيبيات فحجبت عنهم حقائق العلم والمعرفة. مهمة الإصلاح الديني هذه يفترض أن يقوم بها رجال دين متنورون متفتحون على العالم والحياة، يساعدهم في ذلك كتاب ومفكرون متنورون. إن مهمة هؤلاء الاصلاحيين لن تكون سهلة، فسيلقون مقاومة عنيفة من المؤسسة الدينية التقليدية القائمة وسيتهمون بالكفر والخروج على الدين . الاّ أنه لابد من الجرأة والصمود والتضحية إذا أردنا الخروج من حالة التردي والعجز التي يعاني منها العالم العربي .

في **الشأن الاجتماعي**، لا بد من **تصويب أوضاع المرأة** في المجتمع باعتبارها مساوية للرجل مكانة ، لها ماله من حقوق وعليها ما عليه من واجبات. كذلك يجب تغيير نظرة الرجل نحو المرأة والعلاقة الزوجية بينهما ونفي كونها «عورة» ودون الرجل مكانة . فالمرأة أحد أعمدة الأسرة وهي المسؤولة عن تربية البنين وإعدادهم للمستقبل، ولا تقل مكانة عن الرجل ويجب رفع الحجاب عن طاقاتها وسيف الطلاق المسلط على عنقها وذلك بفرض قيود شديدة على الطلاق، كذلك الأمر بالنسبة لتعدد الزوجات، كي تشعر المرأة بالأمن النفسي والاجتماعي وبالسكينة

والرحمة التي أرادها لها الخالق . كذلك يجب أن تشارك المرأة في الحياة العامة كالرجل ، فهي ليست أقل منه قدرة على العطاء .

في الشأن الإجتماعي أيضاً يجب الاهتمام بتربية الطفل رجل المستقبل ، وتنشأته تنشئة صحية جسدياً ونفسياً ، والابتعاد عن أسلوب الضغط والارهاب الذي يؤدي إلى إضعاف شخصيته. وبدلاً من ذلك اللجوء إلى أسلوب الإقناع والتشويق ، فالطفل المرعوب من والديه سينشأ مرعوباً من رؤسائه وحُكّامه. وأسلوب الإقناع يفتح مجالاً للحوار بين الطفل وأهله يؤهله لتقبل الحوار مع الآخرين في المستقبل .

في الشأن التعليمي ، ندعو الى تغيير جذري في أساليب التعليم واتباع أسس جديدة غايتها تنمية المدارك الذهنية لدى الطالب وشحذ فكره، وتعليمه **«كيفية التفكير والتحليل والاستنتاج»** بدلاً من أسلوب «التلقين والحفظ» الذي أصبح في المجتمعات المنتجة والمبدعة من مخلفات الماضي . ثم أن إعداد الطالب ليكون عنصراً فاعلاً في المجتمع قادرا على خدمة امته وحمل رسالة التغيير ، يتطلب إغناء البرامج المدرسية بمساقات في التربية الوطنية والقومية وأخرى بمبادئ الديموقراطية والحرية وحقوق الانسان وتدريب الطالب على الحوار وقبول واحترام الرأي الآخر.

إن الصورة النمطية المشوهة التي رسمها الغرب للعرب والمسلمين ضمن خططه الاستعمارية لإضعاف المنطقة وتعزيز

تخلفـهـا من أجل الهـيـمنـة على مـقـدراتهـا وسلب ارادتهـا ، هذه الصـورة سـاهم العـرب والمسلمـون أنفـسـهم فـي صنعـهـا . وقـد آن الأوان لتحسينها .

هذه هي مجمل الحلول والمعالجات التي نرى أنها كفيلة بتحرير «العـقل العـربي» وإعـادة الاعـتبـار لـه ليـصـبح قـادراً على الابداع والانتـاج ، وكفيلة أيضاً بإحداث التغـيـير والتحديث المطلوب في العالم العربي . وقد يرى البعض أن طروحاتنا طروحات طوباوية مثالية أوانها ضرب من الخيال. وهي قد تكون كذلك بحكم الواقع الذي نعيشه، لكن التاريخ يعلّمنا أن ما من عمل تغييري للواقع قام به الانسان الاّ وكانت بدايته «**حلم وخيال**». حتى أن التقدم العلمي وكشف أسرار الطبيعة بدأ بحلم لدى العلماء وبافتراضات ونظريات تخيلوها ثم طبقوها، فكانت هذه الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم.

والحقيقة أن ما طرحناه ليس أمراً مستعصياً إذا ما توفرت الارادة والتصميم لدى الراغبيين في التغيير ، ووحدوا صفوفهم ورفعوا راية الثورة على الأوضاع الحالية ، وكانوا مستعدين لتقديم التضحيات في سبيل ذلك. فالمهمه ليست سهلة ولكنها ليست مستحيلة ، **ورحلة الميل تبدأ بخطوة .**

المراجع

- الموسوعة البريطانية — Encyclopedia Britanica
- معجم الإعلام - منير بعلبكي

- الفلاسفة الدنيويون — The Worldly Philosophers
روبرت هايلبترنر — Rovert Heilbroner

- ثروة الأمم - المجلد الأول — Wealth of Nations (Volume 1)
آدم سميث — Adam Smith

- راس المال (المجلدان الأول والثاني) — Das Kapital (Vo1.1.2)
كارل ماركس — Karl Marx

- بنية العقل العربي ـ محمد عابد الجابري
- تكوين العقل العربي ـ محمد عابد الجابري
- البقاء في عالم متغير ـ حسني عايش

- ما الذي حصل خطأ — What Went Wrong
برنارد لويس — Bernard Lewis

- الإسلام وأصول الحكم ـ الشيخ علي عبد الرازق

الفهرس

الفصل الأول

الفلاسفة والعلماء الغربيون

الفصل الثاني

الفلاسفة الاقتصاديون

الفصل الثالث

أزمة الفكر عند العرب

الفصل الرابع

نحو مشروع نهضوي فكري واقتصادي

الفصل الخامس

فرص نجاح حركة التغيير

الفصل السادس

وهدان عويس

نهضة الفكر في الغرب وأزمة الفكر عند العرب

الغاية من هذا الكتاب هي بيان مراحل تطور الفكر الغربي منذ القرن السادس عشر الميلادي وحتى عصرنا الحاضر والذي شمل حقول الفلسفة والاجتماع والاقتصاد والعلوم ، وكان أساساً للنهضة الحديثة في الغرب والتقدم العلمي والتكنولوجي في العالم ، وكذلك بيان أسباب الأزمة التي لازمت الفكر العربي خلال هذه الفترة وكيفية التصدي لها ومعالجتها.

كان القرن السادس عشر نقطة الانطلاق في هذا الزخم الفكري. وكان المحرك لهذا الانطلاق إنعتاق أوروبا من القيود الفكرية والاجتماعية التي فرضتها عليها الكنيسة ، والتي كانت تكبل العقل وتحد من فعاليته. والفضل في ذلك كان للحركة التصحيحية التي قام بها رجل الدين الكاثوليكي الألماني «مارتن لوثر» الذي تمرد على الكنيسة وفروضها الدينية والاجتماعية الصارمة.

إن توقف العقل العربي عن الانتاج عائد لعاملين رئيسين : أولهما: الحكم الفردي الشعوبي الذي سيطر على المنطقة لفترة تقارب الألف سنة وثانيهما الإنغلاق الفكري الناجم عن المفاهيم الدينية البعيدة عن
وأهدافه، والتي سيطرت على عقول الناس وألهتهم بنصوص جام
وفرائض دينية شكلية وتأويلات للنصوص مغرضة . كما سا
التزاوج المصلحي بين المؤسسة الدينية والسلطة الحاكمة .





تلفاكس: ٥٥٢٢٥٤٤ • ص. ب: ٩٥٠٢٥٢ . عمّان ١١١٩٥ الأردن

ISBN 9957-09-222-7 (ردمك)